



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المركز الجامعي ميله

الرقم التسلسلي :

معهد العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية و علوم التسيير

ميدان علوم إقتصادية، التسيير والتجارة

التخصص: مالية

الشعبة: علوم التسيير

مذكرة بعنوان

السياسة النقدية و معالجة الإختلال في ميزان المدفوعات

د. امته حالة الجزائر

مذكرة مكمله لنيل شهادة الليسانس ل.. م. د في علوم التسيير تخصص مالية

إشراف الأستاذ:

لطرش جمال

إعداد الطالبة:

سكيود حمزة

قنوش أمين

بوشاطح خديجة

السنة الجامعية: 2011-2012

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إهداء

الحمد لله الذي يوفاني نعمه ويكافئ إلمزيدي، اللهم لك الحمد حتى ترضى ولك الحمد إذا رضيت ولك الحمد بعد الرضا، كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك

إلى من حملناها من إلهودة ما تفوق قلوبنا فأبنت النفس إلا أن تهديها ثمرة الجهد وختام العمل إلى من علمتني أن الحياة تجارب وكل نجاح بجهد صادق، وأن الحياة صبر وكل مشقة في الدنيا خبرة وما كنت لأحيا حتى تقر بي عينها إلى أُمِّي الحبيبة " الزهراء " حفظها الله.

إلى من كان سندي وعوني الذي جاهد وتعب من أجل أن يعلمني ويوصلني إلى أعلى الدرجات إلى من رباني وافتخر دائما بتربيته لي إلى الذي تسبق فرحته فرحتي لنجاحي إلى القنديل الذي من نوره استلهم دروسي من الحياة إلى أبي الحبيب " مصطفى " حفظه الله.

إلى عائلتي المميّزة والموجزة فردا فردا

إلى أخوتي: هشام وزوجته وأولاده ألاء وعبد الرحمان، إلى يزيد وزوجته والبرعمة سندس إلى محمد، فارس، شراف، أحمد، وإسماعيل.

إلى أخواتي: ليندة وزوجها وأولادها: إيمان، فلاح، وأدم، إلى نبيلة وزوجها وولديها: ريم، وجهاد. إلى صبرينة وزوجها، إلى أختي العزيزة نجيبه وزوجها، إلى صباح وندى، إلى كل الأهل والأقارب.

إلى من قاسمني هذا العمل أمين (maguine) و خديجة

إلى من ساعدني في العمل: وفاء، و طياء

إلى أصدقائي: وليد، عمر، ياسين، حسين، و أنور

إلى كل من نساهم القلم ولم ينساهم القلب

عززة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إهداء

"اللهم اشرح لي صدري ويسر لي أمري وأحلل عقدة من لساني يفقه قولي"

سبحانك لا علم لنا إلا ما علمتنا إنك أنت السميع العليم

أهدي ثمرة جهدي هذرا إلى:

من نزلت في حقهما الآية الكريمة:

"وأخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل رب ارحمهما كما ربياني صغيرا"

إلى الوالدين الكريمين أطال الله في عمرهما اللذين صبرا علي طوال فترة دراستي ولم يبخلا علي بالدعاء و
المساعدة والمساندة في كل كبيرة وصغيرة

إلى إخوتي أيوب، أحلام، إلهام، إياد

إلى روح جدي الطاهرة رحمه الله
وإلى كافة أفراد عائلتي

إلى أصدقائي رضا، فارس، ياسين، محمد، وليد، حمزة

إلى زميلاتي طياء، خديجة، وفاء، أسماء

إلى من نساهم قلبي ولم ينسأهم قلبي

وآزجو أن يباركنا الله جميعا والحمد لله ذو الفضل العظيم

أعين

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إهداء

لحمد لله ، الحمد لله مانطق بها اللسان ، منزل القرآن ، معام البيان ، خاق الإنس والجان ، مالك إملك ذو الجلال والإكرام .

اللهم صلي وسلم على صفيك وخير خلقك رسولك الأمين ، النعمة إلزجة إلى العالمين وعلى إله وصحابته الأخيار والصالحين في الأولين والآخرين وبعد

أهدي ثمرة جهدي :

إلى اللذان لم يدخرا وسعا هذرا في سبيل تحقيق أفضل ألوان إلحياة علما وخلقا ومعاشا لي ويقاسيان مر الكفاح من أجلي فليس أقل من أن أعوضهما جزءا ولو بسيطا مما أسبغاه علي وضحيا به من أجلي ، إلى التي علمتني أن السعادة ألمان وأن الفرح يمحي الأحزان إلى بلسم روجي وشفاء جروجي .

أمي " سميرة " حفظها الله

إلى سندي في إلحياة أبي " محمد " أطال الله في عمره

إلى إخوتي : شراف وسيف الدين

إلى أخواتي : نسيمه ، خولة ، ريات ، جهان (جوجو)

إلى أعمامي وعماتي وأولادهم ، إلى أخوالي وخالاتي وأولادهم

إلى صديقاتي : أميرة ، مريم ، وفاء ، طياء ، منى ، هاجر (ف) ، أمل

إلى زملائي : سمير ، يوسف ، كريم ، علي ، أنور ، رياض

إلى من قاسماني هذرا العمل : أمين ، حمزة

إلى من نساهم قلبي ولم ينساهم قلبي

خديجة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تَشْكُرُ

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونعوذ بالله من شرور أنفسنا
وسيئات أعمالنا من يهده الله فهو أبهتدي ومن يضلل فلن تجد له وليا مرشدا، ونشهد
أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ونشهد
أن محمد عبده ورسوله أما بعد :
تتقدم بالشكر والثناء إلى كل من ساعدنا
في إنجاز هذا العمل من قريب وبعيد إلى الأستاذ القدير
الذي لم يقصر معنا ولم يبخل علينا الأستاذ « لطرش جمال »
راجين من الله أن يوفقه لما يحبه ويرضاه
إلى كل معلمينا وأساتذتنا الذين تمدد رشنا وتكونا على أيديهم
إلى كل إخواننا وأخواتنا في الله
وإلى كل من تمنى لنا الخير .

□

□

□

□

مُزَنَّةٌ أُمِّيَّةٌ خَدْرِيَّةٌ

□

□

قائمة الجداول

أ	مقدمة.....
	الفصل الأول: ماهية السياسة النقدية
2	تمهيد
3	المبحث الأول: نظريات السياسة النقدية.....
3	المطلب الأول: النظرية الكمية للنقود
4	المطلب الثاني: النظرية الكينزية.....
4	المطلب الثالث: النظرية النقدية (مدرسة شيكاغو).....
5	المبحث الثاني: السياسة النقدية.....
5	المطلب الأول: تعريف السياسة النقدية.....
6	المطلب الثاني: أهداف السياسة النقدية.....
9	المطلب الثالث: متعاملوا السياسة النقدية.....
12	المطلب الرابع: المعلومات اللازمة لوضع سياسة نقدية.....
15	المبحث الثالث: وسائل السياسة النقدية.....
15	المطلب الأول: الوسائل الكمية.....

18	المطلب الثاني: الوسائل النوعية (الكيفية).....
20	المطلب الثالث: الوسائل المساعدة.....
22	خلاصة الفصل
	الفصل الثاني: ميزان المدفوعات
24	تمهيد
25	المبحث الأول: ماهية ميزان المدفوعات.....
25	المطلب الأول: تعريف ميزان المدفوعات.....
26	المطلب الثاني: وظائف وأهمية ميزان المدفوعات.....
27	المطلب الثالث: تقسيمات (مكونات) ميزان المدفوعات.....
30	المبحث الثاني: التوازن والإختلال في ميزان المدفوعات.....
30	المطلب الأول: القيد في ميزان المدفوعات.....
31	المطلب الثاني: التوازن الحسابي والتوازن الإقتصادي لميزان المدفوعات.....
36	المطلب الثالث: أنواع الإختلال في ميزان المدفوعات وأسبابه.....
38	المبحث الثالث: آليات وسياسات تكيف (تصحيح) الخلل في ميزان المدفوعات.....
38	المطلب الأول: تصحيح الإختلال من خلال آليات التكيف.....

42	المطلب الثاني: تصحيح الإختلال من خلال سياسات التكيف
43	المطلب الثالث: التصحيح عن طريق تدخل السلطات العامة
51	خلاصة الفصل
	الفصل الثالث: أثر السياسة النقدية في معالجة إختلال ميزان المدفوعات (الجزائر)
53	تمهيد
54	المبحث الأول: الإصلاحات النقدية في الجزائر
54	المطلب الأول: الإصلاح النقدي قبل 1990
55	المطلب الثاني: الإصلاح النقدي بعد 1990
59	المطلب الثالث: الإصلاح النقدي بعد 1999
64	المبحث الثاني: مراحل تطور نظام الصرف الجزائري
64	المطلب الأول: المرحلة الأولى (1962 - 1970)
66	المطلب الثاني: المرحلة الثانية (1971 - 1977)
66	المطلب الثالث: مرحلة الثالثة (1978 - 1987)
67	المطلب الرابع: مرحلة الرابعة (1988 - 1995)
69	المبحث الثالث: أسعار الصرف وتوازن ميزان المدفوعات

المطلب الأول: تطور ميزان المدفوعات الجزائري 69

المطلب الثاني: أثر التغيير في سعر الصرف على ميزان المدفوعات 74

خلاصة الفصل 79

خاتمة

قائمة المراجع

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
33	كيفية حساب الميزان الأساسي	1-1
34	كيفية حساب ميزان السيولة الصافية	2-1
35	كيفية حساب ميزان المعاملات الرسمية	3-1
67	تطور سعر صرف الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكي (1991-1987).	1-2
68	تطور أرصدة ميزان المدفوعات (1997-1988).	1-3
70	تطور أرصدة ميزان المدفوعات (2006-1998).	2-3
71	أرصدة ميزان المدفوعات (2010 - 2006)	3-3
73	تطورات الميزان التجاري الجزائري بملايير الدولارات (1998-1993م)	1-4
74	تطور أسعار البترول للبرميل بالدولار الأمريكي (1997-1993)	2-4
75	تركيبية الواردات الجزائرية (1998-1993م).	3-4
76	أثر التخفيض على حساب الخدمات	4-4
77	تطور الإحتياطي الإجمالي من غير الذهب	5-4

مقدمة:

تمثل التنمية الاقتصادية أولوية الإهتمامات للدول المتقدمة والنامية على حد سواء، وقد اختلفت الدول في إستراتيجياتها التنموية وسياساتها الاقتصادية لتحقيق ذلك، وتشمل السياسة الاقتصادية مجموعة من السياسات تختلف أهمياتها باختلاف الظروف المتغيرة للدولة، ومن أهم هذه السياسات السياسة النقدية.

إن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي يتم بطريقة مباشرة من خلال السياسة النقدية التي يتم التخطيط لها في البنك المركزي بهدف إدارة النقود والإئتمان وتنظيم السيولة، فالبنك المركزي ينبغي أن يقوم بدور أكثر فعالية في التحكم في الرصيد النقدي والرقابة على التمويل، وبالتالي الرقابة على البنوك، لدى يستعمل مجموعة من الأدوات لتحقيق الأهداف المسطرة بغية تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، كتحقيق المعدل الأمثل للنمو الاقتصادي والعمل على تحقيق الإستقرار النقدي وتعبئة المدخرات والموارد اللازمة لتمويل البرامج الإستثمارية والتوزيع العادل للثروة ومعالجة الإختلالات والمشكلات الاقتصادية. ينشأ عن التعامل التجاري بين دولة وأخرى مجموعة من العمليات الاقتصادية تتمثل في إنتقال سلع وخدمات وإنتقال رؤوس الأموال وكذلك الهبات الممنوحة أو المتلقاة من بقية العالم، وجميع هذه المعاملات التي تعبر حدود الدولة يتم إتقاطها وتلخيصها في ميزان المدفوعات.

يعتبر ميزان المدفوعات المرآة العاكسة لإقتصاد بلد ما لأن تعامل البلدان فيما بينها في مجال المعاملات الاقتصادية يقتضي تسجيل الدول لكل معاملاتها في سجل هذا الميزان وبالتالي معرفة مركز الدولة من حيث المدفوعات التي يتعين عليها دفعها إلى العالم الخارج أو ما على هذا الأخير إن يدفعه إلى الدولة. ونظرا لإرتفاع حجم المبادلات الخارجية الدولة أصبح لميزان المدفوعات أهمية كبيرة كما يعتبر من أهم المؤشرات أو الأدوات التي تستعين بها السلطات السياسية والاقتصادية في رسم سياستها الاقتصادية وما زاد في أهميته هو الإرتفاع الملحوظ في حجم المبادلات الخارجية الدولية إضافة إلى التطور الذي عرفه هذا الميزان من خلال مكوناته.

ومع ظهور الإصلاحات الاقتصادية التي شهدتها معظم الدول النامية التي تريد أن تعتمد الأساليب العلمية المتطورة لتسيير إقتصادها، عرف الإقتصاد الجزائري تطورات إقتصادية وتحولات عميقة هامة منذ الشروع في الإصلاحات، فقد بدأت منذ سنة 1988 بالعمل على توفير الإجراءات التنظيمية والقانونية للعمل على إنتقال الإقتصاد الجزائري نحو إقتصاد السوق، الذي يعد الجهاز المصرفي ركيزته الأساسية فقد عرف هو الآخر تطورات وخاصة منذ صدور القانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض، والذي ظهر فيه إعتقاد السياسة النقدية كأسلوب لتنظيم تداول النقود مع توضيح أدواتها، ومنح الإستقلالية للبنك المركزي في إدارتها، ومع التغيرات الحاصلة في الإقتصاد أصبح من الأولويات دراسة الإجراءات والسياسات الاقتصادية التي تم إتخاذها، ومن ثم إعادة النظر في بعضها لتوفير أفضل الآليات للجهاز

المصرفي للقيام بدوره التمويلي وتحقيق الأهداف الإقتصادية المرسومة، ولتهيئة أفضل السبل وتسهيل عمل السياسة النقدية التي لها علاقة وطيدة مع الجهاز المصرفي.

وتستخدم السياسة النقدية سعر الصرف الذي يعتبر كهدف وسيط لها في معالجة إختلال ميزان المدفوعات، ذلك أن إنخفاض أسعار الصرف يعمل على تحسين وضعية الميزان في حالة إستجابة ومرونة الجهاز الإنتاجي، بالإضافة إلى أن إستقرار هذا المعدل (سعر الصرف) يشكل ضمانا لإستقرار وضعية البلاد إتجاه الخارج.

بحيث تهدف السياسة النقدية أيضا إلى معالجة الإختلال الخارجي، معتبرة هذا الإختلال سببه نوع من الإضطراب المرتبط بعدم التوازن في السوق النقدي - طلب وعرض النقود-، حيث أن المشاكل المتعلقة بميزان المدفوعات تعتبر ظواهر نقدية ، وبالتالي فإن التصحيح يجب أن يتم عن طريق التسويات النقدية.

إشكالية الدراسة:

يتحدد الإشكال الذي سنحاول من خلال بحثنا هذا الإجابة عليه والمتمثل في:

كيف تأثر السياسة النقدية على معالجة الإختلال في ميزان المدفوعات؟
إن معالجة فكرة أو موضوع تأثير السياسة النقدية على معالجة الإختلال في ميزان المدفوعات تفتح المجال لطرح التساؤلات التالية:

- ما المقصود بالسياسة النقدية ؟ وما هي أهم النظريات المحددة لها؟
- ما المقصود بميزان المدفوعات؟ وما هي الحلول المقترحة لعلاج إختلاله؟
- ما هو أثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات ؟

فرضيات الدراسة:

- إن التساؤلات السابقة تقودنا إلى وضع الفرضيات التالية:
- السياسة النقدية هي مجموع الإجراءات والوسائل التي تستخدمها السلطة النقدية (البنك المركزي) للتحكم في التغيرات النقدية في إقتصاد دولة ما، وتنظيم السيولة العامة لهذا الإقتصاد.
- تتمثل أهم النظريات المحددة للسياسة النقدية في: النظرية الكمية، النظرية الكينزية، والنظرية النقدية.
- ميزان المدفوعات يعتبر سجل حسابي سنوي يتولى تسجيل وتقييد مختلف العمليات الدولية ومنه فهو عبارة عن مرآة عاكسة لصورة البلد.

- يتم معالجة إختلال ميزان المدفوعات عن طريق قيام البنك المركزي برفع أسعار الفائدة على القروض وبالتالي تقليل الإئتمان، ورفع أسعار الفائدة يلعب دورا كبيرا في خفض العجز في ميزان المدفوعات.
- يؤثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات برفع أو خفض قيمة العملة المحلية، وتخفيض العملة في حالة العجز أما في حالة الفائض فيتم رفعها.

أسباب إختيار الموضوع:

- من جملة الأسباب التي دفعتنا إلى إختيار هذا الموضوع هو الميل إلى البحث في مواضيع الإقتصاد الكلي وخاصة في ميدان النقود والسياسات النقدية.
- ولعل من أبرز الأسباب التي لا يمكن تجاهلها هو إعتبار موضوع السياسة النقدية وتأثيرها على ميزان المدفوعات ، من أهم المواضيع الإقتصادية. زيادة على ذلك تخصصنا في هذا المجال.
- ومنه فنحن مستهدفون بهذه التساؤلات أكثر من غيرنا، كل هذا حفزنا على اقتحام أسوار هذا الموضوع ضف إلى ذلك الأسباب التالية:
- الحرص على دراسة كل من السياسة النقدية وميزان المدفوعات الوطني.
 - مدى تأثير الأول على الثاني.
 - محاولة منا لإثراء نوعي وكمي للمكتبة الجامعية والتي تفتقر لمواضيع مشابهة لهذا الطرح.

أهمية دراسة الموضوع:

تكم أهمية هذا البحث في الحاجة إلى تقديم دراسة تحليلية عن موضوع السياسة النقدية ومعالجة إختلال ميزان المدفوعات، بإعتباره موضوعا يمس جانبا هاما من الإصلاحات التي قامت بها الجزائر في فترة التسعينات، إضافة إلى كونه يحاول إبراز المكانة التي توليها برامج الإصلاح الإقتصادي للسياسة النقدية في تحقيق أهداف السياسة الإقتصادية الكلية، وأثرها في معالجة الإختلالات الداخلية والخارجية التي يعاني منها الإقتصاد الجزائري.

منهج الدراسة:

إستنادا إلى الموضوع المدروس من أجل الإجابة على الإشكالية إختارنا الأسلوب الوصفي والتحليلي بغية توضيح المفاهيم العامة للسياسة النقدية وميزان المدفوعات.

صعوبات الدراسة:

صادفنا العديد من الصعوبات خلال إعدادنا لهذا الموضوع منها نقص المراجع، لكن بفضل الله إستطعنا التغلب عليها.

تقسيمات البحث:

لقد إتبعنا لإنجاز هذا البحث المنهج التالي:

ثلاثة فصول سبقتهم مقدمة وتلتهم خاتمة التي تحتوي ملخص عام عن الموضوع:

الفصل الأول: يتناول ماهية السياسة النقدية من خلال ثلاث مباحث:

المبحث الأول: يتناول أهم النظريات النقدية والمتمثلة في النظرية الكمية والنظرية الكينزية ، والنظرية النقدية.

المبحث الثاني: تعرضنا فيه إلى السياسة النقدية من خلال إبراز مفهومها وأهدافها ، وأهم متعاملاتها.

المبحث الثالث: يحتوي على وسائل السياسة النقدية والمتمثلة في الوسائل الكمية والوسائل الكيفية والوسائل المساعدة.

أما الفصل الثاني فقد تطرقنا فيه إلى ميزان المدفوعات من خلال ثلاث مباحث :

المبحث الأول: تعرضنا فيه إلى تعريف ميزان المدفوعات ووظائفه وأهميته مع إبراز تقسيماته.

المبحث الثاني: تناولنا فيه القيد في ميزان المدفوعات والتوازن الحسابي والتوازن الإقتصادي لميزان المدفوعات ، أنواع الإختلال في ميزان المدفوعات وأسبابه.

المبحث الثالث: ويتضمن تصحيح الإختلال من خلال آليات وسياسات التكيف والتصحيحي عن طريق تدخل السلطات العامة.

الفصل الثالث: يتعرض إلى أثر السياسة النقدية في معالجة إختلال ميزان المدفوعات من خلال ثلاث مباحث:

المبحث الأول: يتناول الإصلاحات النقدية في الجزائر.

المبحث الثاني: يتطرق إلى تطور نظام الصرف الجزائري.

المبحث الثالث: يتضمن أسعار الصرف وتوازن ميزان المدفوعات.

تمهيد:

تعتبر السياسة النقدية إحدى الوسائل الهامة للسياسة الاقتصادية التي تعتمد عليها الدولة ويتم التخطيط لها في البنك المركزي والتي تتخذ من المعطيات النقدية موضوعاً لتدخلها بهدف تحقيق أغراض اقتصادية مختلفة كتحقيق المعدل الأمثل للنمو الاقتصادي والعمل على تحقيق الإستقرار النقدي وتعبئة المدخرات والموارد اللازمة لتمويل البرامج الإستثمارية والتوزيع العادل للثروة ومعالجة الإختلالات والمشاكل.

والرقابة التي يقوم بها البنك المركزي أو كما تعرف بالضبط النقدي تهدف إلى التحكم في حجم وكمية التمويل الذي تمنحه المصارف التجارية، وفي نفس الوقت فإنها تعمل على توجيه هذا التمويل إلى القطاعات التي إستهدفتها الخطة الاقتصادية العامة بالتنمية.

ويتضمن هذا الفصل ماهية السياسة النقدية حيث سنتناول في المبحث الأول مختلف النظريات التي حاولت تفسير العوامل المؤثرة في قيمة النقود وما يترتب عن ذلك من تغيرات على المستوى العام للأسعار والتي يمكن إرجاعها إلى ثلاث نظريات أساسية: النظرية الكمية للنقود، النظرية الكينزية، النظرية النقدية. أما في المبحث الثاني سنتناول تعريف السياسة النقدية وأهدافها، ومتعاملوها، والمعلومات اللازمة لوضعها، وفي المبحث الثالث سنتطرق إلى وسائل السياسة النقدية الكمية والنوعية، والمساعدة.

المبحث الأول: نظريات السياسة النقدية:

في هذا المبحث سوف نتطرق لأهم النظريات النقدية التي تبين لنا الأسس التي بنيت عليها كل نظرية وأفكار الإقتصاديين وتحليلهم لهذه النظريات. ويتضمن هذا المبحث النظرية الكمية للنقود، النظرية الكينزية والنظرية النقدية.

المطلب الأول: النظرية الكمية للنقود:

قبل أن نتعرض لهذه النظرية يجدر بنا أن نشير إلى أن كلمة الكلاسيك هو الوصف الذي أطلقه " كارل ماركس" على الكتاب والإقتصاديين أصحاب المذهب الريكاردي "أمثال ساي"، "جون ستوارت" ميل وغيرهم.

والآن نعود إلى إستعراض الأسس التي قامت عليها النظرية الكلاسيكية للنقود (نظرية الكمية) حيث تقوم هذه النظرية على عدة فروض يمكن ترتيبها كما يلي:¹

- أن الطلب على النقود هو طلب مشتق من الطلب على السلع والخدمات.
 - القيمة الحقيقية للنقود (القوة الشرائية) تتوقف أساسا على العلاقة بين كمية النقود وبين كمية السلع والخدمات الممكنة شراؤها.
 - ثبات حجم المعاملات.
 - ثبات سرعة دوران النقود.
- ويمكننا القول بأن هذه النظرية قد إهتمت أساسا بتحديد قيمة النقود وعلاقتها بحركات الأسعار، ومن ثم فقد حاولت هذه النظرية تحليل وتفسير أسباب التغير في المستوى العام للأسعار طبقا للتغير في كمية النقود (عرض النقود). وبالتالي فقد خلصت إلى أن زيادة عرض النقود يؤدي إلى إنخفاض قيمتها، حيث أن زيادة كمية النقود يؤدي إلى زيادة الطلب عليها كوسيط للتبادل (طلب مشتق) طبقا للمنطق الكلاسيكي الذي يفترض أن :

كل عرض يخلق الطلب (قانون ساي للمنافذ) وهذا بدوره سوف يؤدي إلى إرتفاع المستوى العام للأسعار، مما يخفض من القوة الشرائية لوحدة النقود والعكس في حالة إنخفاض كمية النقود المتداولة أي أن قيمة وحدة النقد تتوقف على الكمية المصدرة والمطلوبة منها.

وأن جدلا قد دار بين الإقتصاديين الكلاسيك يمثلهم "فيشر" و" ألفريد مارشال" و"بيجو"، و"روبنسون وغيرهم، على أن هناك علاقة إيجابية بين كمية النقود المتوفرة في التداول وبين المستوى العام للأسعار، وكذلك أكدوا أن تغيرات عرض النقود ليست قادرة على إحداث تغييرات في المستويات الحقيقية للمتغيرات

¹ أحمد فريد مصطفى، الإقتصاد النقدي والدولي، مؤسسة شباب الجامعة- الإسكندرية، مصر- 2009، ص97.

الإقتصادية الرئيسية كالإنتاج، والدخل، وسعر الفائدة، وهذا يعني أن زيادة الكمية المعروضة من النقود بمقدار 5% على سبيل المثال يسبب في إرتفاع الأسعار المحلية بنفس النسبة من العرض النقدي، مما يؤدي تغيير القيمة الإسمية وليست الحقيقية للناتج القومي الإسمي، وإذا كان هذا المسار مقبولا حول العلاقة ما بين عرض النقود والمستوى العام للأسعار فإنه يمكن القول إنه ليس بالإمكان الإعتماد على عرض النقود لتحفيز أو تغيير مسار الإقتصاد، لأن ما يحدث للقيمة النقدية للنشاط الإقتصادي هو ناتج التغيرات في المستوى العام للأسعار وليس في مستوى الإنتاج وهذا ما خلصت إليه النظرية الكمية للنقود عند الكلاسيك.¹

المطلب الثاني: النظرية الكينزية:

بدأ كينز تحليله النقدي بنقد الفصل بين نظرية القيمة ونظرية النقود والأسعار التي أشار إليها الكلاسيك، فلقد كان ظهور كتاب "النظرية العامة في التشغيل والفوائد والنقود" سنة 1936م والمشهورة بإسم "النظرية العامة" حدثا بارزا في تاريخ الإقتصاد، خاصة بعد أن مر النظام الإقتصاد العالمي بأعنف أزمة إقتصادية عُرِفَت تاريخيا بـ"الأزمة الكبرى" وعجز التحليل الكلاسيكي عن معالجة هذه الأزمة لتعتبر النظرية الكينزية بمنزلة ثورة حقيقية في النظامين النقدي والإقتصادي، ففي الوقت الذي تؤمن النظرية الكلاسيكية بحيادية النقود، تقوم النظرية الكينزية على أساس أهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه النقود على مستوى الإقتصاد القومي، بمعنى أن تغيير كمية النقود يؤثر بالتبعية في المتغيرات الإقتصادية سواء العمالة والإنتاج، والإستهلاك والإدخار، والإستثمار وبالتالي يؤثر في الوضع الإقتصادي ككل، وبهذا فإن وجهة النظر النقدية عند كينز قد قامت على فروض تخالف فيه فروض نظرية كمية النقود عند الكلاسيك.²

ويفسر كينز التغيير في المستوى العام للأسعار الناتج عن تغيير كمية النقود، على أنه مجرد إنعكاس لمستوى العمالة والدخل القومي، ولذلك فقد بدأ نظريته بتحليل الطلب الكلي الفعال الذي يعتبر المحور الأساسي للدخل ومن ثم للتوازن الإقتصادي.³

المطلب الثالث: النظرية النقدية:

مثلما بدأ كينز أفكاره كلاسيكيا لينتهي معارضا وبشدة للفروض والمبادئ الأساسية للتحليل الكلاسيكي، فإن الأفكار والمبادئ الأساسية للتحليل الكينزي قد تعرضت هي الأخرى لإنتقادات عدة من

¹ عباس كاظم الدعيمي، السياسات النقدية والمالية وأداء سوق الأوراق المالية، دار الصفاء للنشر والتوزيع-عمان- الأردن، الطبعة الأولى 2010، ص26.

² المرجع السابق، ص28.

³ أحمد فريد مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص109.

أصحاب (مدرسة شيكاغو) أو المسماة المدرسة النقدية والتي يتزعمها الإقتصادي الأمريكي "ملتن فريدمان".

ويبني أصحاب هذه المدرسة آراءهم بالإشارة إلى مدرسة أخرى يطلق عليها مدرسة المنفعة ، والتي تفترض أن النقود تعطي منفعة لحائزها مثلها في ذلك مثل السلع وبذلك فإن إدخال الناتج الإجمالي في الطلب على

النقود يرجع إلى أن الناتج الإجمالي يمثل قيما للإنتفاع (أي حد أعلى للإنتفاع)، فهو بمنزلة مقياس للحجم يقابل الدخل في دالة الإستهلاك.¹

وفي النهاية فقد حاول فريدمان تحليل الطلب على النقود بهدف الوصول إلى نوع معين من أنواع السياسة النقدية الكفيلة بتحقيق أهداف السياسة الإقتصادية بإستخدام عدة مداخل حديثة للتحليل .

وطبقا لفريدمان فإن النقود يمكن إعتبارها أصل على قد المساواة مع الأصول الأخرى سواء كانت أوراق مالية أو أصول حقيقية أو سلع إستهلاكية... إلخ ، ولذلك فإن الطلب على النقود (شأنه في ذلك شأن الطلب على أي سلعة من السلع) يتوقف على القيود التي تفرضها الميزانية وعلى سلع النقود، وبالنسبة لقيود الميزانية (مستوى الدخل) فيتحدد بمقدار الثروة الكلية التي تمتلكها الوحدات الإقتصادية وأما سعر النقود فيتحدد طبقا لتكلفة الفرصة البديلة.²

المبحث الثاني: السياسة النقدية:

إن مفهوم السياسة النقدية قد طرأ عليه العديد من التطورات من حيث الوظائف والأهداف تبعا لتطور النظريات النقدية، وسنتعرض في هذا المبحث لمختلف تعاريف السياسة النقدية، والأهداف التي ترمي إليها والمتعاملين فيها.

المطلب الأول: تعريف السياسة النقدية:

إختلف المفكرون الإقتصاديون في وضع تعريف للسياسة النقدية، من بين هذه التعاريف نذكر ما يلي:

¹ عباس كاظم الدعيمي، مرجع سبق ذكره، ص38.

² أحمد فريد مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص146.

التعريف الأول: تعرف السياسة النقدية على أنها: "مجموعة الإجراءات التي تتخذها الدولة في إدارة كل من النقود والإئتمان، وتنظيم السيولة العامة للإقتصاد".¹

التعريف الثاني: "هي الوسائل التي بحوزة السلطات العامة لمراقبة خلق النقود وإستعمالها من طرف الوحدات الإقتصادية حسب الصالح العام المحدد في هدف السياسة الإقتصادية الكلية".²

التعريف الثالث: "السياسة النقدية تمثل الوسائل التي يستخدمها البنك المركزي للسيطرة على عرض النقد والإئتمان الممنوح للنشاط الإقتصادي، والتحكم بهيكل أسعار الفائدة بما يؤمن إستمرار نمو النشاط الإقتصادي وتحقيق الإستخدام الكامل للعمالة مع إستقرار المستوى العام للأسعار".³

من التعاريف السابقة يمكن إستنتاج تعريف شامل للسياسة النقدية على أنها: مجموعة الإجراءات التي تتخذها الدولة بإستخدام وسائل مختلفة لإدارة ومراقبة النشاط المصرفي والإقتصادي السائد من أجل تحقيق أهدافها.

المطلب الثاني: أهداف السياسة النقدية:

ترمي السياسة النقدية إلى تحقيق أهداف عديدة تمس جوانب مختلفة. فمن ناحية تهدف إلى التأثير على عرض النقود لإيجاد التوسع أو الإنكماش في حجم القوة الشرائية للمجتمع.

فالهدف من زيادة القوة الشرائية هو تنشيط الطلب الإستهلاكي والإستثمالي وزيادة الإنتاج وتخفيض البطالة، والعكس يؤدي إلى تخفيض القوة الشرائية إلى الحد من التوسع في الإنتاج.

في هذا الإطار يرى الكثير من الإقتصاديين أن هدف السياسة النقدية في الدول النامية يعتره الكثير من الغموض و الضبابية، ليس من ناحية التحديد ، ولكن من جانب إمكانية التحقيق، ف نجد أن الدول النامية تعلق على السياسة النقدية تحقيق أكثر من هدف.⁴

وتستهدف السياسة النقدية تحقيق جملة من الأهداف التالية:⁵

¹ بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية-الجزائر-الطبعة الثالثة،2008، ص112.

² بخزاز يعدل فريدة، تقنيات وسياسات التسيير المصرفي،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2000، ص 143.

³ مدحت القرشي، التنمية الإقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات، دار وائل للنشر-الأردن-الطبعة الأولى،2007،ص221.

⁴ بلعزوز بن علي،مرجع سبق ذكره، ص113.

⁵ هيل عجمي جميل الجنابي، رمزي ياسين يسع أرسلان،النقود والمصارف والنظرية النقدية،دار وائل للنشر،عمان،الأردن،الطبعة

الأولى،2009،ص260.

1- إستقرار سعر العملة:

الهدف من مراقبة الإئتمان المصرفي هو العمل على إستقرار قيمة العملة الوطنية وذلك من خلال الحد من التوسع المفرط في عرض النقد وأثره الضار على قيمة العملة الوطنية، وفي نفس الوقت يلتزم البنك المركزي بالحفاظ على حجم مناسب من الإحتياطيات الدولية وعدم التوسع المفرط في إقتراض الحكومة لتحقيق الإستقرار في قيمة العملة الوطنية.

2- إستقرار مستوى الأسعار:

يرى البعض أن إستقرار الأسعار هو الهدف المركزي للسياسة النقدية من خلال مراقبة الإئتمان المصرفي، لأن التغير في الأسعار يؤدي إلى إحداث أضرار جسيمة بفئة الدائنين ولصالح المدينين مما يؤدي إلى توزيع سيئ للثروة بين الطرفين .

3- تشجيع النمو الإقتصادي:

تساهم السياسة النقدية من خلال رقابتها على حجم الإئتمان وكلفته في دفع النمو الإقتصادي الذي يعني زيادة مستمرة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للبلد، ويستطيع البنك المركزي إحداث تغييرات في حجم الإحتياطيات الكلية للبنوك التجارية وقدرتها في خلق الإئتمان والتأثير على حجم الإئتمان المصرفي، فالسياسة النقدية التوسعية تستطيع الإبقاء على سعر فائدة منخفض مما يشجع على زيادة الطلب على الإئتمان والإستثمار والنمو الإقتصادي .

4- تحسين ميزان المدفوعات:

تلعب السياسة النقدية دورا مهما في تحسين ميزان المدفوعات، وذلك من خلال العمل على رفع سعر الفائدة لجذب رؤوس الأموال الأجنبية للتحرك إلى داخل البلد ، وإتباع نظام صرف أجنبي مناسب يؤدي إلى تشجيع الصادرات والحد من الواردات و تخفيض سعر الصرف، يحسن الميزان التجاري إذا نجح في زيادة صادرات البلد وخفض من وارداته .

وللسياسة النقدية أهداف عامة، وأهداف خاصة تتمثل في: ¹

أولا: الأهداف العامة للسياسة النقدية:

تعمل السياسة النقدية على تحقيق مجموعة من الأهداف هي:

- يتأثر النشاط الإقتصادي وهو من صنع المؤسسات والعائلات بالعوامل النقدية المالية والضريبية وعليه يجب أن ينسجم عمل السلطات العامة في هذه الميادين كلها لأن تحريك التقنيات النقدية بدون مراعات

¹ بخراز يعدل فريدة، تقنيات وسياسات التسيير المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية- الجزائر، الطبعة الرابعة، 2008، ص144.

المحتوى المالي العام يبقى بدون مفعول في تنفيذ السياسة الإقتصادية. يجب الأخذ بعين الإعتبار كل العوامل الصانعة للحياة الإقتصادية .

- إن تحقيق النمو الصحيح والدائم، مع التوزيع العادل للثروة وثمرات النمو، على صانعي النشاط الإقتصادي هو الهدف الرئيسي لكل سياسة وطنية وفي هذا المجال تكون السياسة النقدية إحدى الوسائل المهمة للعمل الحكومي .

- تهدف السياسة النقدية بصفة عامة إلى التأثير على المتغيرات الإقتصادية : الأسعار و مستوى النشاط والعمالة والتوازن الخارجي. هذه المهمة تنفذ من خلال المتغيرات النقدية التي هي نفسها غير مراقبة جيدا وغاية السياسة النقدية التحكم فيها. وهي أسعار الفوائد، المجمعات النقدية والقروض وسعر الصرف.

نظرا لتنوع الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية إستلزم الأمر تحديد أهداف عملية وهي متغيرات نقدية يمكن للسلطات النقدية الوصول إليها بصفة جيدة بإستخدام أدوات في حوزتها.

ثانيا: الأهداف الخاصة للسياسة النقدية:

الهدف العام للسياسة النقدية مثل السياسة الإقتصادية وهو تحقيق نمو حقيقي دون تضخم مع توازن في المدفوعات الخارجية ومع توزيع أمثل لموارد المجتمع.

أما الأهداف الوسيطة أو العملية للسياسة النقدية هي واضحة نسبيا في نقاط تطبيقية لهذا الهدف العام ونميز ثلاث نقاط:

1- تنظيم النمو النقدي:

قليل من خلق النقود يؤدي الى تعطيل التبادل وكثير منها يولد التضخم.

2- جعل من أسعار الفائدة مرآة للتوظيف الفعال للموارد المالية اللازمة :

إن أسعار الفائدة المنخفضة لا تؤدي إلى جمع الموارد الإدخارية اللازمة ولا إلى الإختيار الناجح للإستثمار، أيضا أسعار فائدة مرتفعة جدا تعطل جديا الإستهلاك والإستثمار.

3- تحقيق مستوى حسن لإحتياجات الصرف:

يجب على أي دولة أن تحتفظ بمستوى معين من إحتياجات الصرف لتحقيق الإستقلال الوطني إتجاه عجز المدفوعات الخارجية لوقت وقدر محدودين.¹

¹ رحيم حسين، النقد والسياسة النقدية(في إطار الفكرين الإسلامي والغربي)، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان-

علاوة على ذلك يشكل سعر الصرف عاملاً تنافسياً للسلع الوطنية في مجال التصدير وهو عامل تكلفة للسلع المستوردة.

خلاصة القول إن السلطات النقدية تهدف إلى تحقيق:

- مستوى جيد للنمو النقدي.
 - مستوى جيد لأسعار الفائدة.
 - مستوى جيد لأسعار الصرف.
- إن ضمان بلوغ النتائج بفعالية، وهي التي كانت بمثابة أهداف مرسومة، يقتضي مراعاة ضرورة توفر هذه الأهداف، وعلى غرار أي هدف إستراتيجي، على مجموعة من الخصائص هي:
- الوضوح و الدقة.
 - قابلية للقياس و التكميل.
 - المرونة.
 - الواقعية أو القابلية للتحقيق.

المطلب الثالث: متعاملو السياسة النقدية:

تؤثر السياسة النقدية على دائرة الإئتمان وعلى متعاملي السوق النقدي والمالي، والبنوك التجارية بصفتها أحد الأقطاب التي تؤثر وتتأثر بالسياسة النقدية، هي محور الموضوع لكن أهمية الأطراف الأخرى وتأثيرها على سياسات وتسيير البنك وتأثرها بطبيعة الحال بالسياسة النقدية يجعل من الضروري التطرق إليها ولو بإيجاز:

أولاً: الخزينة:

تعتبر الخزينة أحد الأقطاب المالية إلى جانب كل من البنك المركزي وباقي مؤسسات القرض والمؤسسات المالية الأخرى، وتمارس دور الوصي على مصالح الدولة وتلعب دور بنك الدولة عند جمعها للمداخيل وتنفيذ النفقات العمومية المحددة في الميزانية العمومية، تتدخل في الأسواق النقدية والمالية، وتقوم بالإقتراض لتغطية عجز الميزانية، كما أنها تقرض المؤسسات العمومية والخاصة التي ترغب الدولة في إعانتها.¹

¹ كرماني هدى، تسيير البنوك التجارية في ضوء السياسة النقدية، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، 2001، ص 61.

- الخزينة مؤسسة مالية تشبه في عملها البنوك التجارية والمؤسسات المالية غير البنكية:
- تشبه البنوك عندما تقوم بخلق النقود (باستعمال شبايك البريد والمواصلات).
 - تشبه المؤسسات المالية غير البنكية لأن نسبة كبيرة من موارد الخزينة تتكون من المدخرات طويلة الأجل.
 - إن الدور والمكانة اللذين تحظى بهما الخزينة في الإدارة الإقتصادية يمثلان الرغبة السياسية للدولة في تسيير مصيرها المالي بنفسها، كما أن تأثير الخزينة في الإقتصاد يكون أكثر حدة في البلدان الإشتراكية عنه في البلدان الرأسمالية.
- تشارك الخزينة في السوق النقدي عن طريق عمليات البيع والشراء وتؤثر بذلك على سيولته:¹
- عند إصدار أدونات الخزينة بحيث تمتص سيولة السوق النقدي وترفع قيمة المبالغ الموجهة لإعادة التمويل.
 - تؤثر على سيولة البنوك حيث ترتفع هذه الأخيرة عند دفع الرواتب ونفقات الإستثمار وتنخفض عند دفع الضرائب والغرامات.
 - إن نشاط الخزينة عامل من عوامل السيولة البنكية ويؤثر على إعادة التمويل البنكي كما تعتبر الخزينة طرفاً هاماً في السوق النقدي.

ثانياً: البنك المركزي:

يعتبر البنك المركزي مؤسسة نقدية وقطب إستقرار يحتل مركز الصدارة في النظام المصرفي ويعتبر أداة لتنفيذ السياسة النقدية في البلد، يعتبره الإقتصاديون بنك البنوك ، بنك الدولة، بنك إصدار وأخرملاً للإقراض، يعود إنشاء البنك المركزي إلى عامين:²

العامل الأول:

تطور وسائل المواصلات والنقل مما أدى إلى تسهيل حركة الأشخاص والأموال، إتساع نطاق المعاملات مما إستوجب ضرورة وجود نقود تحظى بقبول عام من طرف الجميع وكانت الإنطلاقة بإنشاء بنك "إنجلترا" الذي حصل على حق إحتكار الإصدار بموجب عق "بيل" سنة 1844.

¹ المرجع سابق، ص 63.

² المرجع السابق ص66.

العامل الثاني:

تدخل الدولة وإعتبارها عملية الإصدار شيء يتعلق بسيادتها مما يستدعي مراقبتها للعملية وحصرها في بنك واحد تعطيه الإعتماد القانوني ويكون مسؤول أمامه عن أي خلل يحدث في عملية الإصدار، بالإضافة إلى أن إحتكار الإصدار يعزز الثقة في النقد.

عرفت مهام البنك المركزي تطورات هامة خلال العشرين سنة الأخيرة ، فبالإضافة إلى الوظيفة الإمتيازية، إصدار النقود القانونية، فإن نشاط البنك يتمحور حول ثلاث مهام رئيسية أخرى هي:¹

- تحديد وتطبيق السياسة النقدية.

- تنظيم ومراقبة النظام المصرفي وأسواق رؤوس الأموال.

- تسيير وسائل الدفع الكتابية والنظام المصرفي.

من هنا نجد أن البنك المركزي يعتبر بنك الدولة، بنك البنوك، المقرض الأخير وبنك الإصدار.

وقد أوكلت للبنك المركزي كل المهام التي تختص بها البنوك المركزية في كل دول العالم. فهو المسؤول عن إصدار النقود وتدميرها، وتحديد معدل إعادة الخصم وكيفيات إستعماله، والبنك المركزي حسب قانون تأسيسه هو بنك البنوك، ويجعله ذلك مسؤولا عن السياسة النقدية والسياسة الإقراضية. وهو أيضا بنك الحكومة، ويحتم عليه ذلك أن يقدم تسهيلات لها بواسطة إعطاء تسيقات للخرينة أو إعادة خصم سندات مكفولة من طرفها.

والحقيقة أن النصوص قد بينت بدقة ووضوح هذه المسؤوليات ، ولكن الوقائع أثبتت أن البنك المركزي لم تكن له سلطة فعلية تسمح له بتكريس هذه المهام في الميدان، فالبنوك التجارية كانت تحت سلطة وزارة المالية وليس تحت سلطته كبنك للبنوك.²

ثالثا: مؤسسات القرض أوالبنوك:

البنوك مؤسسات معنوية تستقبل ودائع من الجمهور وتمنح قروضا، عندما تمنح القروض تسجل قيمتها في جانب الأصول لتثبيت وجود دين لها إتجاه الآخرين، تفتح لمودعيها حسابات، يقومون بعمليات السحب والإيداع من خلال حصولهم على دفتر الشيكات، تمارس البنوك أنشطتها بإستعمال أموال الغير حيث لا تشكل أموالها الخاصة سوى نسبة قليلة من مجموع الموارد، الشيء الذي يجعل السلطات تراقب أنشطة البنك بإستمرار حتى تضمن عدم مبالغته في تحمل المخاطر مما يحمي أموال المودعين ، ويجنب الإقتصاد المظاهر التضخمية إثر المبالغة في تقديم القروض.

¹ بخزاز يعدل فريدة، مرجع سبق ذكره، ص94.

² الطاهر لطرش، تقنيات البنوك- ديوان المطبوعات الجامعية- الجزائر- الطبعة الخامسة، 2005، ص186.

وتوجد عدة أنواع من البنوك نذكرها منها ما يلي: ¹

أ- بنوك الأعمال:

وهي بنوك تستقبل ودائع ذات الأجل الطويل وتقدم قروض تتناسب مع هذا الأجل، تقوم بإصدار السندات والمشاركة في إنشاء المشاريع والحصول على أنصبة فيها.

ب- البنوك التعاونية:

بنوك ظهرت في القرن 19م أنشئت بمبادرة من السلطات العمومية، تمثل هدفها في تلبية بعض الحاجات الخاصة التي لا ترغب أو لا تستطيع البنوك الأخرى تلبيةها، فتقديم قروض للحرفيين أو الفلاحين يعني تحمل مخاطر في مقابل الحصول على أرباح ضئيلة.

ج- بنوك الودائع:

وتسمى أيضا البنوك التجارية، وهي بنوك تستقبل ودائع على المدى القصير وتمنح قروضا على المدى القصير.

رابعا: المؤسسات المالية غير البنكية:

هي مؤسسات تتمتع بالشخصية المعنوية، لا تتلقى ودائع من الجمهور ولا تقدم قروضا بصفة مباشرة، وتشبه بنوك الأعمال من حيث الوظائف التي تقوم بها، إلا أنها لا تتعامل بودائع الغير، إنما تعتمد على أموالها الخاصة أو تلجأ لجلب الإيداع من السوق النقدي أو السوق المالي على شكل إكتتاب إجباري، لاتخلق النقود، وإذا كان عملها ونشاطها لا يغير حجم النقود في التداول إلا أنها تزيد من سرعة دورانها. ²

المطلب الرابع: المعلومات اللازمة لوضع السياسة النقدية:

تحتاج السلطات النقدية إلى عدة معلومات مهمة تتعلق بعدد من الوحدات لوضع وإدارة وتنفيذ السياسة النقدية المناسبة، وهذه الوحدات الرئيسية التي تؤدي دورا مهما في النشاط الاقتصادي هي: قطاع الحكومة، قطاع العائلات، قطاع الأعمال المالي الخاص والعام، قطاع الأعمال غير المالي الخاص والعام والقطاع الخارجي، وفي هذا المطلب سنناقش دور كل من هذه الوحدات فيما يلي: ³

¹ كرماني هدى، مرجع سبق ذكره، ص70.

² المرجع السابق، ص 72.

³ صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية- أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراة الدولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2003، ص100.

أولاً: القطاع الحكومي:

يحتاج واضعو السياسة النقدية إلى معلومات من القطاع الحكومي الذي لا يزال يشغل حيزاً هاماً في الإقتصاد على الرغم من تنامي دور إقتصاد السوق في كثير من بلدان العالم، إلا أن دور القطاع الحكومي يبقى عاملاً أساسياً في توجيه وتحريك الإقتصاد، وذلك إنطلاقاً من رسم السياسات الإقتصادية والقيام بتنفيذها والسهر على تطبيق القوانين المتعلقة بها .

وبالتالي فإن السياسة النقدية تحتاج إلى معلومات عن هذا القطاع لما له من تأثير في الحياة الإقتصادية بصفة عامة، وفي العلاقات النقدية بشكل خاص.

ثانياً: القطاع العائلي:

القطاع العائلي ويقصد به قطاع الأسر المستهلكة أو قطاع المنفقين على الإستهلاك، حيث يقوم هذا القطاع بشراء السلع والخدمات المنتجة وينفق الدخل التي يحصل عليها من تأجير عناصر الإنتاج (الأرض، العمل ورأس المال)، فهذا القطاع العائلي يحصل على الدخل النقدي من بيع خدمة عناصر الإنتاج لقطاع الأعمال العام والخاص، كما أن قطاع العائلات يقوم بالإدخارات ولا ينتج عنها إنخفاضاً في الإنفاق الكلي إذا تحول بواسطة الجهاز المصرفي إلى قطاع الأعمال لزيادة الإنفاق الإستثماري وتحتاج السياسة النقدية لدراسة سلوك أصحاب الإدخار وكمية الودائع لهذا القطاع .

ثالثاً: قطاع الأعمال:

يتأثر قطاع الأعمال العام والخاص بتوجيهات الدولة وقوانينها، وقد تقوم الحكومة بتشجيع بعض السلع، وقد تفرض ضرائب خاصة للحد من إنتاج بعضها الآخر، وقد تكون في بعض الحالات الدولة مسؤولة بشكل مباشر عن العملية الإنتاجية، وبالتالي فإن الدولة تؤثر على ذلك من حيث نوع الإنتاج وكمياته، والإستثمار، وكذلك طرق التسعير المستخدمة، ولما لذلك من آثار هامة على تخصيص الموارد والدخول والأداء الإقتصادي، كما يؤدي القطاع الخاص دوراً أساسياً في الإنتاج وخاصة في الدول التي يكون فيها هذا القطاع هو المحرك الأساسي لكل المجالات الإقتصادية، بالإضافة إلى دوره في الإستهلاك والإدخار والإستثمار، وكذا تأثيره على عرض النقود بالزيادة أو الإنخفاض وعلى وضع قطاع العالم الخارجي بالزيادة في حالة الصادرات، وبالإنخفاض في حالة الإستيراد.

حيث أن القطاع الخاص يعمل من أجل تحقيق الأرباح من إستثماراته من خلال بيع منتجاته، وإنفاقه الإستثماري يحدث أثره في الإقتصاد.¹

¹ المرجع السابق، ص 101.

رابعاً: القطاع المالي الخاص والعام:

يؤدي هذا القطاع دوراً مهماً في الإقتصاد لما يقوم به من توفير الأموال اللازمة لتمويل المشروعات الإقتصادية وإلى الإقتصاد بشكل عام ضمن إطار حدود السياسة النقدية، التي تقوم برسمها السلطات النقدية، وهذا إنطلاقاً من سياستها العامة وإحتياجات الإقتصاد أو إستجابته لتعليمات من الحكومة.

فالقطاع المالي يوفر للحكومة موارد مالية للقيام بالإنفاق ولتحقيق أهدافها الإقتصادية والإجتماعية المنشودة، تقوم بالإقتراض من الجهاز المصرفي (إما من البنوك التجارية أو البنك المركزي)، كما أن القطاع المالي يتلقى الودائع ويقوم بالإقراض، ويتولى البنك المركزي إدارة السياسة النقدية، وتقوم الحكومة بإيداع إيراداتها لديه، وتمارس عن طريق القطاع المالي العام نفقاتها العامة، وتقوم بإدارة الدين العام، كما تحتفظ الحكومة بإحتياطياتها من الذهب والعملات الأجنبية في البنك المركزي إلى غير ذلك .

كما أن القطاع المالي الخاص يقترض من الجهاز المصرفي إما قروضاً للإستهلاك أو للإستثمار أو للإستغلال، كما يودع موارده المالية لدى القطاع المالي الخاص أو العام .

وبهذا يحتاج واضع السياسة النقدية في أي بلد إلى معلومات تبين معاملات هذا القطاع الذي له صلة كبيرة بعرض النقود.

خامساً: القطاع الخارجي:

أصبحت إقتصاديات العالم مرتبطة ببعضها البعض، فقد ينتج القمح بالولايات المتحدة الأمريكية وتقوم بإستهلاكه دول أخرى، في حين أن المستهلكين الأمريكيين لا يخلو طعامهم من فاكهة من دول أخرى مثل موز الهندوراس والجزائر مثلاً تحتاج إلى قهوة من البرازيل، في حين أن الولايات المتحدة تحتاج إلى بترول الجزائر، وهكذا تزايدت الحاجة إلى القطاع الخارجي للتبادل التجاري، وأصبح هذا القطاع مصدراً أساسياً لسد حاجة الطلب المرتفع على السلع والخدمات الأجنبية وهو ما يعرف بالواردات، كما أنه سيلاً لتصريف السلع والخدمات الفائضة عن حاجة المجتمع محلياً، وأن هذا التبادل سيدر تدفقات رأسمالية بالنسبة للمصدرين، وكما يسرب أموالاً خارج البلد في حالة الواردات، وفي كلتا الحالتين سيكون هناك تأثيراً هاماً على النشاط الإقتصادي للدولة، إما بزيادة عرض النقود في حالة زيادة الصادرات، أو بإنخفاض عرض النقود

في حالة زيادة الواردات.¹

¹ المرجع السابق، ص 101.

المبحث الثالث: وسائل السياسة النقدية:

تتدخل الدولة في النشاط الإقتصادي بطريقة غير مباشرة من خلال السياسة النقدية التي تتبعها ، ويعتبر التأثير على حجم وسائل الدفع في المجتمع (النقود الورقية والنقود المصرفية)، من أهم جوانب السياسة النقدية، وذلك بإمتصاص الفائض من الكتلة النقدية وتوفير أرصدة نقدية جديدة، فالبنك المركزي يجب أن يقوم بدور أكثر من فعالية في التحكم في الرصيد النقدي والرقابة على التمويل وبالتالي الرقابة على البنوك.

ويستعمل البنك المركزي بصفته المسؤول عن تسيير وتنظيم الكتلة النقدية مجموعة من الأدوات ، لتحقيق الأهداف المسطرة ، بغية تحقيق السياسة الإقتصادية، وبحسب الحالات التي تواجه الإقتصاد من تضخم أو كساد. وتتمثل هذه الأدوات في : الوسائل الكمية، الوسائل الكيفية، والوسائل المساعدة.

المطلب الأول: الوسائل الكمية:

وتتمثل الوسائل الكمية للسياسة النقدية فيما يلي:

1- سياسة معدل إعادة الخصم:

يقصد بمعدل إعادة الخصم الفائدة التي يخضم بها البنك المركزي الأوراق المالية والتي تقوم بخصمها البنوك التجارية لديه للحصول على إحتياطات نقدية جديدة تستخدمها لأغراض الإئتمان ومنح القروض للمتعاملين معها من الأفراد والمؤسسات.¹

ففي حالة التضخم يرفع البنك المركزي معدل إعادة الخصم (سعر الفائدة للبنوك) ليحد من قدرة البنوك على التوسع في الإئتمان بغية مجابهة الأوضاع التضخمية، ومن ثم يلجأ إلى سياسة الحد من الإئتمان لدى البنوك التجارية فيقوم برفع تكلفة الإئتمان - المتمثلة في معدل الفائدة - فترتفع تكلفة التمويل ، مما يدفع المستثمرون بالإمتناع عن الإقتراض، وقد يلجئون إلى إستثمار أموالهم في السوق المالية بشرائها أسهم وسندات، وهكذا تخرج الأموال من فح السيولة، فيتقلص حجم الكتلة النقدية وينكمش.²

أما في حالة إتباع البنك المركزي لسياسة توسعية ، فإنه يقوم بخفض معدل إعادة الخصم حتى يتيح للبنوك بخصم ما لديها من أوراق تجارية، أو الإقتراض منه للتوسع في منح الإئتمان. فيقبل المستثمرون على البنوك التجارية للحصول على المزيد من الإئتمان بتكلفة منخفضة.³

ويتم تقديم القروض المخصصة من خلال تسهيلات البنك المركزي ويطلق على تلك التسهيلات:"نافذة الخصم".

¹المرجع السابق، ص 106.

² بن عزوز بن علي، مرجع سبق ذكره، ص122.

³المرجع السابق، ص122.

ولكن سعر إعادة الخصم تصبح أداة غير فعالة في التأثير على حجم الإئتمان المصرفي وذلك في الحالات التالية:¹

أ- وفرة الإحتياطيات النقدية لدى البنوك التجارية وبالتالي تستطيع أن تتبع سياسة إئتمانية مستقلة عن أثر إعادة الخصم على قروضها المصرفية، وبمعنى أن البنوك التجارية سوف لن تلجأ إلى إعادة الخصم لدى البنك المركزي ومن ثم سوف تجنب نفسها أثر التغير في سعر إعادة الخصم المفروض من قبل البنك المركزي.

ب- تضعف هذه الأداة عندما تتوفر للبنوك التجارية مصادر أخرى للتزويد بالسيولة سواء الإقتراض من البنوك التجارية الأخرى أو من سوق رأس المال أو من فروع البنوك العاملة بالخارج.

ج- إرتفاع سعر إعادة الخصم قد لا يؤدي إلى تخفيض الطلب على القروض من قبل رجال الأعمال وخاصة اذا كانت التوقعات متفائلة بالنسبة لزيادة الطلب وإرتفاع الأرباح ، وفي هذه الحالة يكون العائد الإقتصادي الذي يتوقع الحصول عليه أكبر من سعر إعادة الخصم.

د- إن التغيرات في سعر إعادة الخصم لا تؤثر على حجم الإئتمان المصرفي إلا في حالة توفر سوق خصم واسعة ومنظمة وينتشر التعامل بالأوراق المالية، وهذا متوفر أكثر في البلدان المتقدمة مقارنة بالبلدان النامية.

2- سياسة السوق المفتوحة:

تعني سياسة السوق المفتوحة دخول البنك المركزي للسوق النقدية من أجل زيادة أو تخفيض الكتلة النقدية عن طريق بيع أو شراء الأوراق المالية من أسهم وسندات، وتعتبر هذه الوسيلة الأكثر شيوعاً وإستعمالاً خاصة للدول المتقدمة، فقد إعتبرها "فريدمان" من أكثر الأدوات نجاعة وفعالية في التأثير على المعروض النقدي.

ففي حالة معاناة الإقتصاد من ظاهرة التضخم يتدخل البنك المركزي عارضا ما بحوزته من أوراق مالية للبيع، ومن ثم يقوم بإمتصاص الفائض من الكتلة النقدية نتيجة قيام البنوك بشراء تلك الأوراق المالية كبداية للنقود، فيتقلص حجم السيولة وتنخفض قدرة البنوك التجارية على التوسع في منح الائتمان.

أما إذا كان الإقتصاد يعاني من ظاهرة الإنكماش يتدخل البنك المركزي لتشجيع الإئتمان وتوفير السيولة اللازمة للأداء الإقتصادي، بطرح المزيد من السيولة في سوق التداول مقابل الأوراق المالية والتجارية.²

¹ هيل عجمي جميل الجنابي، مرجع سبق ذكره، ص 263.

² بن عزوز بن علي، مرجع سبق ذكره، ص 125.

- ولكي تتجح عمليات السوق المفتوحة يجب أن تتوفر الشروط التالية:¹
- أ- إن إحتياطات البنوك التجارية وكمية النقد في التداول يجب أن تتغير وفقا لعمليات السوق المفتوحة.
- ب- إن البنوك التجارية تستجيب للزيادة أو الإنخفاض في الإحتياطات النقدية في تقديم التسهيلات الإئتمانية للوحدات الإقتصادية.
- ج- إن الطلب على الائتمان المصرفي يتأثر وفقا للتغير في الإحتياطي النقدي والتغير في أسعار الفائدة.
- د- ثبات سرعة تداول النقود وعلى أي حال فإن هذه الشروط لا يمكن بلوغها ، فإحتياطات البنوك والعملية في التداول لاتزداد أو تنخفض بنفس نسبة بيع وشراء السندات من قبل البنك المركزي.
- هـ- توفر سوق سندات حكومية كبيرة ومتطورة ومنظمة، لأن أثر البنك المركزي على هذه السوق عن طريق عمليات السوق المفتوحة منوط بمقدار كمية السندات الحكومية والسندات الأخرى، وعدم وجود مثل هذه السوق لا يمكن تصور وجود عمليات سوق مفتوحة فعالة في التأثير على إحتياطات البنوك التجارية.
- و- يجب أن يمتلك البنك المركزي إمكانية واسعة لبيع وشراء السندات، وإستعداده لتحمل الخسارة ولكن مادام تعامل البنك المركزي يقتصر على السندات قصيرة الأجل فإن الخسارة ستكون محدودة.
- ز - عند قيام البنك المركزي ببيع السندات لغرض تخفيض إحتياطات البنوك، فإن هذه الوسيلة لاتتجح إذا كان لدى البنوك إحتياطات كثيرة ولديها قدرة في إعادة الخصم للتعويض عن النقص في حجم الإحتياطي الناجم عن بيع السندات.

3- سياسة معدل الإحتياطي النقدي القانوني:

إن تدخل البنك المركزي بسياسة الإحتياطي النقدي الإلزامي، يقضي بضرورة قيام البنوك التجارية بالإحتفاظ بنسبة معينة من الودائع لديه، وهذا الإحتفاظ يختلف عن الرصيد السائل الذي تبقى البنوك التجارية لمواجهة طلبات السحب المحتملة من طرف المودعين، لذلك يعتبر هذا الإحتياطي بمثابة خط دفاع أول للبنك والمتعاملين.²

لكن نسبة الإحتياطي الإلزامي قد تكون غير فعالة كأداة من أدوات السياسة النقدية في التأثير على حجم الإئتمان المصرفي للأسباب التالية:³

¹ هيل عجمي جميل الجنابي، مرجع سبق ذكره، ص 264.

² بن عزوز بن علي، مرجع سبق ذكره، ص 127.

³ هيل عجمي جميل الجنابي، مرجع سبق ذكره، ص 268.

أ- لا تؤثر هذه الأداة في أوقات الكساد الإقتصادي، فتخفيض هذه النسبة الذي يحسن من سيولة البنوك التجارية قد لا يزيد من طلب الوحدات الإقتصادية على الإئتمان نظرا للتوقعات المتشائمة حول الأرباح، كما لا يشجع البنوك أيضا في التوسع في منح الإئتمان نظرا لإرتفاع درجة المخاطر التي تواجه قروض البنوك التجارية.

ب- لا يلجأ البنك المركزي إلى تغيير هذه النسبة بشكل متكرر وعلى فترات قصيرة لأن ذلك يحدث إضطراب في عمل البنوك، ويخلق حالة من عدم التأكد لدى البنوك التجارية.

ت- إن إحتفاظ البنوك التجارية بإحتياطات كبيرة يضعف أثر هذه الأداة في التأثير على حجم الإئتمان المصرفي بحيث تستطيع البنوك مواجهة كل من الزيادة في الإحتياطي الإلزامي والطلب على الإئتمان.

ث- تعامل هذه الأداة البنوك كل على حد سواء بغض النظر عن حجم البنوك ودرجة تعرضها للعسر المالي، كما لا تفرض على مؤسسات مالية غير مصرفية مثل شركات التأمين والبنوك المتخصصة وشركات الإستثمار.

ج- إن رفع الإحتياطي القانوني قد يؤثر بصورة سلبية على أسعار السندات إذ قد تلجأ البنوك في سبيل إيفائها لمتطلب الإحتياطي القانوني إلى بيع السندات فتتخفص أسعارها، ولتجنب ذلك يقترح أن تصحب هذه السياسة القيام بشراء السندات في السوق المفتوحة.

المطلب الثاني: الوسائل النوعية (الكيفية):

تستخدم الأدوات الكيفية في التحكم في أنواع معينة من القروض وتنظيم الإنفاق في وجوه معينة مثل تشجيع القروض الإنتاجية دون القروض الإستهلاكية، أو تشجيع القروض القصيرة الأجل والحد من القروض الطويلة الأجل أو العكس، وكذلك تدخل السياسة النقدية في قطاعات معينة وأنشطة تعاني من عدم الإستقرار أو بعض الصعوبات مما يتطلب علاجا خاصا بإستخدام أدوات نوعية، فقد تواجه بعض القطاعات تضخما يحتاج معه إلى التقييد في الوقت الذي يتم فيه النشاط في بعض القطاعات الأخرى بالإنكماش مما يتطلب تنشيطه، فالأدوات الكيفية تؤثر مباشرة على حجم التمويل الكلي وتوظيف الأموال وإستثمارها، فهي أدوات تتصف بالشمولية إذ تتدخل السلطة النقدية في القطاعات ككل.¹

وتتمثل الأدوات الكيفية في:

¹ بن عزوز بن علي، مرجع سبق ذكره، ص128.

1- تنظيم القروض الإستهلاكية:

تعتبر هذه الوسيلة من أهم الوسائل النوعية لسياسة الرقابة على القروض الإستهلاكية، كأن يقوم البنك المركزي بفرض حد أقصى للأموال التي تستخدمها البنوك في شراء السلع الإستهلاكية المعمرة ، ويمكن تنويع هذا الحد حسب درجة أهمية السلع الإستهلاكية المختلفة، أو يقوم البنك المركزي بفرض حدود قصوى للمبيعات المؤجلة أو تحديد رصيد من المدفوعات النقدية بطلب من المشتري بنظام التقسيط بأن يدفعه كجزء من قيمة الشراء، في حين يمكن تحديد حدود قصوى زمنية تسدد خلالها قيم السلع المختلفة وهو ما يؤدي إلى تخفيض عدد الأقساط مع رفع قيمة القسط.¹

أما أبرز الإجراءات المستخدمة لتنظيم بيع السلع الإستهلاكية عن طريق التقسيط هي:²

- أ- قيام البنك المركزي بتحديد الدفعة التي يجب دفعها مقدما لشراء السلع مما يؤدي إلى هبوط الطلب على الإئتمان لشراء هذه السلعة من قبل الوحدات الإقتصادية.
- ب- تحديد فترة سداد القروض الإستهلاكية فعندما يلجأ البنك المركزي إلى تحديد مدة قصيرة لسداد هذه الديون فإن ذلك يؤدي إلى إرتفاع قيمة القسط الذي يجب دفعه مما يحد من الطلب على القروض الإستهلاكية.

2- السقوف التمويلية:

تعمل السقوف التمويلية على الحد من التوسع من التمويل الإجمالي وجعله عند المستوى المأمون للتوسع النقدي والتمويلي الذي يحدد في الخطة، وأن أي مصرف يتجاوز سقفه التمويلي يلتزم بأن يودع لدى البنك المركزي مبلغا يعادل هذا التجاوز أو أن تفترض عليه غرامة مناسبة حسب تقدير البنك أو السلطة النقدية.

ومن ثم فإن إستخدام البنك المركزي سقف إجمالي على مايمكن أن يمنحه الصرف لكل عميل لضمان تنوع وتوزيع الإستثمار يعود بدون شك بالفائدة على الفرد والمجتمع.³

3- تخصيص التمويل:

يستطيع البنك المركزي أن يضمن توزيعا هادفا لإستثمارات المصارف بين الصيغ المختلفة، بالإضافة إلى ضمان تخصيص الأموال في أوجه الإستثمارات التي تحقق الرفاهية الإقتصادية، من خلال الخطة التي ترسمها الدولة في تحديد أولويات المجتمع وأهدافه، وفي نفس الإطار يمكن للبنك المركزي أن

¹ المرجع السابق، ص129.

² هيل عجمي جميل الجنابي، مرجع سبق ذكره، ص271.

³ بن عزوز بن علي، مرجع سبق ذكره، ص129.

يحدد نسب معينة لتمويل القطاعات ذات الأولوية، كتمويل القطاعات الصغيرة الزراعية أو التجارية أو الصناعية بالقروض اللازمة، وللبنك المركزي أن يقدم مساعدة مالية إلى بعض البنوك أو المؤسسات المالية ليس لكونه المقرض الأخير، لتوفير السيولة والإئتمان اللازم لهذه المؤسسات، وإنما لهدف إعادة التمويل بموجب الخطط الإلزامية لتشجيع التدفقات التمويلية للقطاعات ذات الأولوية أو لتشجيع أنشطة معينة.¹

4- الإقناع الأدبي:

هو أداة يحاول من خلالها البنك المركزي إقناع البنوك التجارية بإتباعها لسياسة معينة دون حاجة إلى إصدار تعليمات رسمية أو استخدام أدوات الرقابة القانونية، وتتوقف فعالية ونجاعة هذه الطريقة على خبرة ومكانة البنك المركزي ومدى تقبل البنوك التجارية التعامل معه وثقتها في إجراءاته، ومدى قدرة البنك المركزي على مقاومة الضغوط التي يتعرض لها وإتباع سياسة مستقلة في إدارته لشؤون التمويل، لدى نجد هذه الوسيلة قد حققت الكثير من أهدافها في الدول المتقدمة دون الدول المتخلفة الحديثة العهد بالنظم المصرفية المتطورة.²

5- تحديد حجم الإئتمان الممنوح لغرض البناء:

حيث يتم وضع حد أقصى للإئتمان الممنوح لغرض بناء المساكن وتحديد فترة إسترجاع تلك القروض، وقد طبقته بعض البلدان كالولايات المتحدة خلال الحرب العالمية الثانية والحرب الكورية للحد من التضخم.³

المطلب الثالث: الوسائل المساعدة:

و هي مجموعة الإجراءات و التدابير التي يلجأ إليها البنك المركزي بشكل مباشر، يبرز مظهر تدخله الفعال خاصة في حالة عدم نجاح الأدوات الكمية و الكيفية في التأثير على الحجم المتاح من الإئتمان و إستخداماته.⁴

¹ المرجع سابق، ص129.

² المرجع السابق، ص 129.

³ هيل عجمي جميل الجنابي، مرجع سبق ذكره، ص272.

⁴ بن قاسي نبيلة وآخرون، الإصلاحات النقدية و أثرها على الاقتصاد الوطني، مذكرة التخرج لنيل شهادة ليسانس في العلوم الاقتصادية تخصص مالية نقود و بنوك، معهد العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، المركز الجامعي المدية، 2005-2006، ص50.

- و تتمثل أهم تلك الأدوات و الأساليب في:¹
- إعتقاد البنك المركزي على أسلوب الإقناع، بإتباع إجراءات معينة وبتوقف ذلك على مدى خبرة البنك المركزي في هذا المجال.
 - التعليمات: يصدر البنك المركزي مجموعة من التعليمات تكون دورية ومنتظمة حسب ماتطلبه الوضعية الإقتصادية ومراحل تنفيذ السياسة النقدية وقد تكون هذه التعليمات مرتبطة مباشرة بالرقابة والجزاءات.
 - الرقابة: يقوم البنك المركزي بالرقابة المباشرة لأموال المصارف التجارية بهدف توجيه عملياتها في الوقت المناسب.
 - الجزاءات: يلجأ البنك المركزي لهذا للإجراء لضمان حسن تنفيذ سياسته النقدية من طرف البنوك التجارية والمؤسسات النقدية والمالية، وتتخلص هذه الإجراءات في الحرمان من التمويل والحصول على القروض ومنح السيولة أو في فرض تكاليف أعلى أو أقل على عمليات الإئتمان المطلوب.
- هذا ويمكن لأي إقتصاد أن يجمع بين العديد من السياسات النقدية تكون متكاملة الجوانب والأدوات بالقدر المناسب لتحقيق الأهداف المرجوة.

¹ سحنون محمود، المؤسسات المصرفية والسياسات النقدية في إقتصاد لاربيوي، رسالة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الإقتصادية،كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير،جامعة منتوري قسنطينة،2001،ص190.

خلاصة الفصل:

من خلال ما سبق توصلنا إلى أن السياسة النقدية هي أداة تستخدمها الدولة لتحقيق أهدافها الإقتصادية الكلية، كما أن هناك نظريات للسياسة النقدية: النظرية الكمية للنقود، النظرية الكينزية، النظرية النقدية، وهذه النظريات ذات ترتيب زمني موافق للظروف الإقتصادية السائدة في كل فترة، حيث أن كل نظرية تنتقد وتصحح سابقتها، فالنظرية الكمية للنقود خلصت إلى أن الإعتماد على عرض النقود غير ممكن لتحفيز الإقتصاد، والتغيرات في المستوى العام للأسعار هي التي تغير مسار الإقتصاد وليس مستويات الإنتاج ، أما حسب كينز فالتغير في المستوى العام للأسعار الناتج عن تغير الكتلة النقدية هو مجرد إنعكاس مستوى العمالة والدخل القومي، أما النقديون فتوصلوا إلى أن النقود يمكن إعتبارها سلعة، وسعرها يتحدد طبقا لتكلفة الفرصة البديلة، ولا يمكن للسلطات التحكم فيها.

كما تستهدف السياسة النقدية جملة من الأهداف المسطرة التي تتغير بتغير السياسة المنتهجة، كما تؤثر على متعاملي السوق النقدي والمالي كالحزينة والبنك المركزي وغيرهم من المؤسسات المالية.

وتطبق السياسة النقدية مجموعة من الأساليب والوسائل الكمية والكيفية التي يختلف تأثيرها حسب الوضع الإقتصادي الراهن.

تمهيد:

من المعروف أن لكل دولة معاملاتها الخارجية، فالمقيمون فيها سواء كانوا شركات أو أفراد يقومون بالتصدير والإستيراد من وإلى الدول الأخرى هذا بالإضافة إلى الخدمات، وينتج عن هذه المعاملات إستحقاقات مالية متبادلة يتعين تسويتها عاجلا أم آجلا، ولذلك فمن المهم لكل دولة أن تعرف على وجه التحديد حقوقها والتزاماتها نحو العالم الخارجي، لذلك فهي تعد بيانا تسجل فيه حقوقها والتزاماتها، هذا البيان يسمى "ميزان المدفوعات"، وغالبا ما يظهر هذا الميزان إختلال العلاقات الإقتصادية بين الدولة و العالم الخارجي بحيث يعطي صورة واضحة للسلطات المسؤولة في الدولة ليس فقط عن نقاط القوة والضعف في الموقف الخارجي للإقتصاد الوطني، ولكن أيضا عن تأثير المعاملات الخارجية على الدخل الوطني ومستوى التشغيل في الداخل.

حيث يمثل ميزان المدفوعات المركز المالي لذلك غالبا ما يطلب صندوق النقد الدولي من جميع أعضائه تقديم موازين مدفوعاتها سنويا لكون هذا الميزان من أهم المؤثرات دقة في الحكم المركز الخارجي للعضو وتتطلق سياسات الصندوق بتقديم التمويل الخارجي للدول الأعضاء من أجل التحقيق التوازن الخارجي مع التوازن الداخلي.

المبحث الأول: ماهية ميزان المدفوعات:

المطلب الأول: تعريف ميزان المدفوعات:

التعريف الأول:

يعرف ميزان المدفوعات الدولية الخارجية : بأنه سجل منظم أو بيان حسابي يسجل فيه جميع المعاملات الاقتصادية الخارجية التي تتم في مدة معينة من الزمن (غالبا سنة)، بين المقيمين في تلك الدولة والعالم الخارجي، أي غير المقيمين والتي ينشأ عنها حقوق لتلك الدول على العالم الخارجي أو ديون أو التزامات عليها إتجاه العالم الخارجي، والمقصود بالمقيمين الأشخاص أو المؤسسات التجارية أو الحكومية الذين يقومون بعمليات تجارية دولية مع الخارج (بمعنى أن المقيمين هم الذين يقيمون في الدولة بصفة دائمة لأغراض تعريف ميزان المدفوعات)، وعبارة الإقامة لاتعني الإقامة المادية أو الجنسية بل المركز الأساسي للنشاط التجاري.¹

التعريف الثاني:

يقصد بميزان المدفوعات لدولة ما ذلك البيان المنظم الذي يسجل جميع المعاملات الاقتصادية الخارجية التي تتم في فترة معينة من الزمن (عادة سنة)، بين المقيمين في تلك الدولة والعالم الخارجي أي غير المقيمين، والتي ينشأ عنها حقوق لتلك الدولة على العالم الخارجي أو ديون والتزامات عليها قبل العالم الخارجي. ولميزان المدفوعات جانبين، جانب دائن وجانب مدين ويسجل فيهما العمليات التي تقوم بها الدولة في فترة زمنية حيث تسجل المتحصلات في جانب والمدفوعات في الجانب الآخر.²

التعريف الثالث:

يعرف ميزان المدفوعات الدولية على أنه: سجل محاسبي أو إحصائي موثق رسميا، يعتمد قيادا مزدوجا لخلاصة المقبوضات والمدفوعات اللتين تترتب عليهما حقوق دائنية، والتزامات مديونية للمقيمين من الأشخاص الطبيعيين والقانونيين في دولة ما مع الخارج نتيجة للمبادلات الاقتصادية والتحويلات الخارجية سواء كانت من طرف واحد أو من طرفين خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة واحدة.³

¹ علي عبد الفتاح أبو شرار، الإقتصاد الدولي- نظريات وسياسات- دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، الأردن، 2007، ص225.

² أحمد فريد مصطفى، الإقتصاد النقدي والدولي، مؤسسة شباب الجامعة- الاسكندرية ، مصر، 2009، ص361 .

³ هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الدولي، دارالصفاء للنشر، الطبعة الأولى - الأردن - 2006، ص 235.

التعريف الرابع:

هو سجل محاسبي بين جميع المبادلات الاقتصادية التي تحدث بين المواطنين المقيمين في تلك الدولة والمواطنين المقيمين في دولة أجنبية أخرى خلال فترة زمنية معينة وهي في العادة سنة كاملة.¹

يمكن أن نستنتج بعض النقاط من هذه التعاريف والتي نجملها فيما يلي:

- نقصد بالمقيمين في دولة معينة كل الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الذين يمارسون نشاطا إقتصاديا داخل الحدود الإقليمية للدولة لمدة سنة أو أكثر، وذلك بغض النظر عن جنسيتهم.
- أما غير المقيمين فهم كل الأشخاص الطبيعيين و المعنويين الذين يمارسون نشاطهم خارج الحدود الإقليمية للدولة بما فيهم المواطنون الذين يمارسون نشاطهم في الخارج، والأجانب الذين يمارسون نشاطهم داخل هذه الدولة لمدة تقل عن سنة.

المطلب الثاني: أهمية ميزان المدفوعات:

لميزان المدفوعات أهمية كبيرة في إقتصاد أي دولة، وتكمن هذه الأهمية فيما يلي:²

- 1- ضرورة معرفة حجم وهيكل وقيمة المعاملات الإقتصادية والتي سوف تعكس واقع الإقتصاد الوطني والمشاكل التي يعاني منها محليا ودوليا.
- 2- إن هذه المعاملات تقيس الوقف الدولي للبلد (أدرجوا إندماج البلد مع الإقتصاد الدولي) .
- 3- إن هيكل المعاملات المعروضة يعكس قوة الإقتصاد ودرجة المنافسة ومدى الإستجابة للتغيرات الحاصلة في الإقتصاد الدولي كون الميزان يعكس حجم الإستثمارات، حجم التوظيف، مستوى الأسعار، التكاليف، المستوى العلمي والتكنولوجي .
- 4- إن ميزان المدفوعات أداة هامة للسلطات الإقتصادية لغرض تخطيط العلاقات الإقتصادية الخارجية مثل التجارة الخارجية من الناحية الجغرافية والسلعية، فعند تصحيح السياسات المالية والنقدية يجب الإطلاع على ميزان المدفوعات حتى يتم معالجة الثغرات الموجودة في الإقتصاد والتي تعكسها عناصر ميزان المدفوعات.
- 5- ميزان المدفوعات يعتبر أداة هامة للتحليل الإقتصادي، لأنه يبين المركز الذي تحتله دولة ما في الإقتصاد العالمي، من خلال تشخيص قوة أو ضعف إقتصاد هذه الدولة وتحديد خصائص التغيرات التي تحصل في هذا المركز، عن طريق مقارنة البيانات الإحصائية الخاصة بميزان المدفوعات لسنوات معينة.³

¹ موسى سعيد مطر وآخرون، المالية الدولية، دار صفاء للنشر والتوزيع- الطبعة الأولى- عمان ، الأردن، ص 15.

² دريد كمال آل شبيب ، مرجع سبق ذكره، ص 75.

³ هوشيار معروف ، مرجع سبق ذكره، ص 237.

6- ويفيد ميزان المدفوعات الدولية أيضا كبيان لعرض العملة الوطنية والطلب عليها إتجاه العملات الأجنبية وذلك فيما يسهم في تحديد القيمة الفعلية لعملة البلد في أسواق الصرف الأجنبي، وهنا يمكن الاعتماد على الميزان المذكور كمؤشر لكيفية استخدام سعر الصرف في تعديل المعاملات الإقتصادية الدولية، ولتعيين مدى القدرة على إحداث التغييرات في بعض عناصر العلاقات الإقتصادية الدولية بغرض إستيعاب (إمتصاص) الفائض أو إزالة العجز، وذلك كوسائل لمنع أو لتخفيف التضخم أو الإنكماش المتولد عن إختلال ميزان المدفوعات الدولية.

ومع ذلك فإن ميزان المدفوعات لا يبين أسباب حدوث التغييرات في بعض عناصره كما وأنه يخفي مبادلات المقايضة والهبات والتعويضات العينية، حيث أن هذه التغييرات أو المبادلات تظهر في بنود (أو فقرات) ميزان المدفوعات الدولية كمقبوضات أو مدفوعات نقدية.

7- وبالإضافة إلى ذلك فإن ميزان الميزان المذكور يهمل الصعوبات الكامنة وراء عملية التوازن بين الصادرات والواردات أو بين تدفقات رأس المال الداخلة والخارجة، وكذلك فإنه لا يعطي إلا خلاصة إجمالية للمبادلات الإقتصادية، دون أن يعرض التفاصيل الضرورية التي يمكن الاستفادة منها وخاصة فيما يتعلق بأنواع الصادرات كمؤشر لمتابعة التغييرات الهيكلية في الإقتصاد المعني.

8- كما وأن ميزان المدفوعات لا يكشف عن الصورة الآنية لمركز الإقتصاد الدولي لبلد ما، بل إنه يحدد هذا المركز في نهاية فترة معينة (سنة عادة) أي أنه لا يبين مثلا الفرق الآني بين الإستثمارات الوطنية في السندات والأموال التي تتم في البلدان الأخرى ونفس الإستثمارات التي تتم من قبل الأجانب في البلد المعني وذلك لتحديد الأرباح أو الخسائر الآنية.¹

المطلب الثالث: تقسيمات (مكونات) ميزان المدفوعات:

إن تعدد المعاملات الإقتصادية مع العالم الخارجي لا يمكن حصرها وتدوينها بصورة مفصلة في ميزان المدفوعات ولذلك إن المعمول به فعلا هو إعداد كشف موجز لهذا الكم من المعاملات وتجميعه في فقرات أساسية تعطي إنطباع للقارئ عن طبيعة هذه العلاقات وأهمية هذا البلد والمشاكل التي يعاني منها وفي ضوء ذلك تم الإتفاق على أن يتكون ميزان المدفوعات مما يلي:

1- الحساب الجاري:

يعكس هذا الحساب العمليات التجارية و حساب التحويلات و هو أهم الحسابات بميزان المدفوعات لأنه يبرز أهم العلاقات الإقتصادية.²

¹ المرجع السابق، ص 237.

² توفيق عبد الرحيم يوسف حسن، الإدارة المالية الدولية- التعامل بالعملات الأجنبية- دار صفاء للنشر و التوزيع- الطبعة الأولى، عمان الأردن،

ولذلك يطلق عليه أحيانا إسم حساب الدخل ويضم هذا الميزان نوعين من الموازين :¹

أ- الميزان التجاري:

الميزان التجاري (أو صافي الصادرات) هو الميزان الذي يعرض القيمة النقدية للصادرات والقيمة النقدية للواردات خلال فترة زمنية معينة. والميزان التجاري الموجب يعرف بفائض تجاري وفيه الصادرات تكون أكثر من الواردات، والميزان التجاري السالب يعرف بعجز تجاري وفيه الواردات تكون أكثر من الصادرات، ويعرض في الميزان التجاري تعاملات السلع، فميزان السلع عبارة عن بيان موجز لكافة المعاملات الخاصة بالصادرات والواردات من السلع المادية فقط والتي تتم خلال فترة إعداد الميزان وتمر بحدود الدولة الجمركية ويطلق عليه أيضا إسم ميزان التجارة المنظورة، ويقال أن الموقف في صالح الدولة إذا كانت قيمة الصادرات للسلع أكبر من قيمة الواردات للسلع (فائض) والعكس في غير صالح الدولة إذا كانت قيمة الصادرات السلعية أقل من قيمة الواردات السلعية (عجز).

ب- ميزان الخدمات (ميزان التجارة غير المنظورة):

ويشمل كافة المعاملات الخاصة بتقديم الخدمات كخدمات النقل والتأمين والسياحة والدخول الإستثمارية مثل الفوائد وإيرادات الأسهم ويسمى بميزان التجارة غير المنظورة أيضا. ويعد الحساب الجاري من أكبر حسابات ميزان المدفوعات كونه يعكس حقيقة المعاملات الخاصة بالسلع والخدمات مع العالم الخارجي وكذلك لإرتباطه الوثيق بحسابات الدخل القومي ويؤثر عليه من حيث الحجم والهيكل.

2- حساب التحويلات من طرف واحد:

وتشمل هذه التحويلات الهبات، التبرعات، الإعانات، التعويضات، وتحويلات المهاجرين والعاملين في الخارج إلى ذويهم، وسميت بالتحويلات من جانب واحد لأنه لا يترتب على الدولة المستفيدة جرائها أي إلتزام بالسداد. وقد تكون هذه التحويلات خاصة أو حكومية.²

3- حساب التحويلات الصافية:

و يشير هذا البند إلى الفائض في تحويلات الدولة المحلية النقدية و العينية للأجانب عن تحويلات الدول الأجنبية للدولة المحلية و يضم جميع التحويلات التي تتم بدون مقابل سواء كانت حكومية

¹ دريد كمال آل شبيب ، مرجع سبق ذكره، ص 77.

² عمروش شريف ، مذكرة ماجستير تخصص نقد، مالية وبنوك، السياسة النقدية ومعالجة إختلال ميزان المدفوعات، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة البليدة، 2005، ص 94.

أو خاصة أو من جانب واحد، و تشمل تصدير دولة لسلعة كبيرة لدولة أخرى، أو تدفع تعويضاً لدولة أخرى أو أن يقوم مقيماً بالدولة بتحويل مبالغ إلى أقربائه بدولة أخرى.¹

4- حسابات رأس المال (العمليات الرأسمالية):

ويشمل هذا الحساب حركة رؤوس الأموال الدولية، إذ يسجل كافة التغيرات التي تطرأ خلال فترة إعداد الميزان، على أصول الدولة أو حقوقها إتجاه الغير وتدخّل في هذا الحساب كافة العمليات التي تمثل تغيير في مركز المديونية والدائنية لدولة معينة ويشمل نوعين من رؤوس الأموال وهما:²

أ- رؤوس أموال طويلة الأجل:

وهي التي تتجاوز السنة الواحدة كالقروض طويلة الأجل والإستثمارات المباشرة (شراء وبيع الأوراق المالية/أسهم وسندات) وتحسب في حساب رؤوس الأموال طويلة الأجل جميع التغيرات التي تطرأ خلال فترة إعداد الميزان على قيم الأصول التي يملكها المقيمون وكذلك على قيمة الخصوم التي يلتزم بها المقيمون لحساب الأجانب.

ب- رؤوس الأموال قصيرة الأجل:

ويطلق عليها اسم الحساب النقدي وتشمل كافة التغيرات التي تطرأ على قيمة الأصول والخصوم النقدية، و أن مكونات هذا الحساب هو النقود مثل العملات الأجنبية، الودائع المصرفية الأجنبية في البنوك المحلية، القروض قصيرة الأجل، الأوراق المالية قصيرة الأجل والكمبيالات وتتسم بسيولتها الكبيرة وسهولة إنتقالها بين الدول.

5- ميزان الذهب و النقد الأجنبي:

هو الميزان الذي يعكس الجانب الآخر للعمليات المالية والنقدية والتي تتم عبر الحسابات الثلاث السابقة، ونقصد بأنه يعكس حركة الذهب، وهنا نعتبر الذهب بوصفه نقداً وليس سلعاً وكذلك النقد الأجنبي بين القطر والعالم الخارجي.³

¹ توفيق عبد الرحيم يوسف حسن، مرجع سبق ذكره، ص 24.

² دريد كمال آل شبيب ، مرجع سبق ذكره، ص 79.

³ المرجع السابق، ص79.

المبحث الثاني: التوازن والإختلال في ميزان المدفوعات:

المطلب الأول: القيد في ميزان المدفوعات:

لإثبات أي عملية في ميزان المدفوعات يتم إتباع نظام القيد المزدوج ، حيث يتم تسجيل القيد الأول وهو القيد الأساسي أو القيد المستقبل، ثم يتم تسجيل القيد المقابل وهو قيد المساواة الحسابية .

- نظام القيد المزدوج:

يستخدم في تسجيل المبادلات التجارية في ميزان المدفوعات ما يعرف بنظام القيد المزدوج أي أن أي مبادلة دولية تجارية ستؤثر على الجانبين و هما:

- الجانب الأول /المدين الجانب الموجب (+).
- الجانب الثاني / الدائن الجانب السالب (-).

وكل مبادلة تقوم بها الدولة تسجل في الميزان بالجانبين بقيم متساوية ولكن متعاكسة الإشارة لذا دائما يكون ميزان المدفوعات فيوضع متوازن الجانب المدين = الجانب الدائن.

ويسجل في جانب الدائن من ميزان المدفوعات حقوق الدولة لدى غيرها من الدول الأجنبية، وفي الجانب المدين تسجل قيمة واردات الدولة من الخارج أي ديون الدولة والتزاماتها من الخارج.¹

ويتمثل القيد في ميزان المدفوعات فيما يلي:²

1- القيد في ميزان التجارة أو الخدمي:

يتم تسجيل قيمة صادرات أي دولة سواء كانت سلعية أم خدمية أم تحويلات من جانب واحد إلى الداخل في الجانب الدائن لأنه يترتب عليها تدفق عملية أجنبية من الخارج إلى الداخل ، وفي المقابل يتم تسجيل قيمة واردات أي دولة سواء كانت سلعية أم خدمية أم تحويلات من جانب واحد إلى الخارج في الجانب المدين لأنه يترتب عليها تدفق عملة أجنبية من الداخل إلى الخارج .

2- القيد في ميزان التحويلات من جانب واحد:

يتم تسجيل قيمة التحويلات النقدية أو العينية من جانب واحد التي تتلقاها الدولة من دول أجنبية كصادرات في الجانب الدائن المتلقية لأنه يترتب عليها تدفق عملة أجنبية من الخارج إلى الداخل، وفي المقابل يتم تسجيل قيمة التحويلات من جلب واحد التي تخرج من الدولة كواردات في الجانب المدين لأنه يترتب عليها تدفق عملة أجنبية من الداخل إلى الخارج .

¹ توفيق عبدالرحيم يوسف حسن ، مرجع سبق ذكره، ص18

² السيد متولي عبد القادر ، الإقتصاد الدولي - النظرية والسياسات، الطبعة الأولى، 2011، ص 126.

3- القيد في ميزان رأس المال:

يتم تسجيل قيمة تدفقات الرأسمالية قصيرة (المستقلة) أو طويلة الأجل التي تتدفق من الخارج إلى الداخل كصادراته للدولة المتلقية في الجانب الدائن لأنه يترتب عليها عملة أجنبية من الخارج إلى الداخل ، وفي المقابل يتم تسجيل قيمة هذه التدفقات إذا كانت من الداخل إلى الخارج كواردات في الجانب المدين لمن يترتب عليها تدفق عملة أجنبية من الداخل إلى لخارج.¹

4- القيد في ميزان الإحتياطيات الرسمية والذهب النقدي:

تتكون الإحتياطيات الدولية من الذهب النقدي لدى السلطة النقدية، والأصول الأجنبية. وهي عبارة عن أصول مالية ونقدية مقومة بالعملات الأجنبية مملوكة للدولة والتي تحققت لها من معاملات سابقة، وهذه الأصول الأجنبية تكون بمثابة حقوق لها على الدول الأخرى، وتتكون من:

- رصيد العملات الأجنبية والودائع الجارية التي تحتفظ بها السلطة النقدية والبنوك التابعة لها (غالبا البنوك التجارية) لدى البنوك الأجنبية.
- الأصول الأجنبية قصيرة الأجل التي يمكن التصرف فيها بالبيع بأسعار ثابتة مثل أدون الخزنة الأجنبية والأوراق التجارية الأجنبية التي تمتلكها الدولة أو بنوكها (لدى السلطة النقدية).
- الخصوم الأجنبية : وهي إلتزمات الدولة المعنية قبل الدول الأخرى وتشتمل على:
- أ- الأصول المحلية قصيرة الأجل (الخصوم الأجنبية) التي تحتفظ بها السلطات النقدية الأجنبية والبنوك الأجنبية مثل أدون خزنة الدولة والأوراق التجارية المحلية التي تكون في حوزة السلطات النقدية الأجنبية.

ب-الودائع التي تحتفظ بها السلطات النقدية الأجنبية والبنوك الأجنبية في البنوك المحلية.

مبيعات الأصول الأجنبية طويلة الأجل التي تحتفظ بها السلطة النقدية.

مواد صندوق النقد الدولي المسموح لدولة بإستخدامها طبقا لإتفاقاتها مع الصندوق.²

المطلب الثاني: التوازن الحسابي والتوازن الإقتصادي لميزان المدفوعات:

مثل أي ميزان يجب أن يكون ميزان المدفوعات متوازنا دائما من الناحية المحاسبية، وهذا التوازن الحسابي لجميع المعاملات مع الخارج يعني أن الجانب الدائن يساوي الجانب المدين، وهذا يفترض حدوثه لأن طريقة التسجيل فيه تتم بنظام القيد المزدوج.

ولكن الإقتصاديون غير معنيين بالتوازن المحاسبي وإنما يهتمون بالمعنى التحليلي للتوازن، والتوازن الإقتصادي يركز على مجموعة محددة من البنود وليس كل بنود ميزان المدفوعات. فإذا كان مجموع هذه

¹ المرجع السابق، ص 128.

² المرجع السابق، ص 129.

البنود موجبا نكون بصدد فائض في ميزان المدفوعات من الناحية الإقتصادية، وإذا كان هذا المجموع سالبا نكون بصدد وجود عجز من الناحية الإقتصادية، وإذا كان هذا المجموع مساويا للصفر نكون بصدد ميزان مدفوعات متوازن من الناحية الإقتصادية، وبصرف النظر على التوازن المحاسبي الذي يكون موجودا دائما.

أولاً: التوازن الحسابي:

إن منهج القيد في ميزان المدفوعات يتم وفقا لقاعدة القيد المزدوج، وهذا يعني أن كل معاملة يكون فيها طرفان: أحدهما دائن والآخر مدين، أي تنشأ حقوق لطرف أي دائنية ومستحقات على الطرف الآخر، وهذا ما يجعل ميزان المدفوعات متساويا من الناحية المحاسبية بالضرورة. إلا أن هذا المنطق لا يعني ضرورة توازن بنوده المختلفة، فقد يكون حساب العمليات الجارية أو حساب رأس المال غير متوازن، وهكذا إذا حدث عجز أو فائض في إحدى حسابات ميزان المدفوعات، فلا بد أن ينعكس ذلك على حساب آخر من حساباته. فعلى سبيل المثال إذا زادت بلد ما عن صادراته وأدى هذا إلى عجز في الحساب التجاري، فإنه لا بد من سداد هذا العجز بالحصول على قروض أجنبية تعد فائضا في حساب العمليات الرأسمالية.

وإذا حدث وكان مجموع حسابات الجانب الدائن يختلف عن مجموع حسابات الجانب المدين، فإن هذا يعني أن الدولة قد إستلمت شيئا دون أن تحدث تسوية له، أو أن تكون هناك عملية حدثت فعلا ولم تدرج في الحسابات، وهكذا عمليا يحدث هذا الإختلاف عادة ويوضع الفرق تحت حساب السهو والخطأ، وينشأ هذا السهو والخطأ نتيجة عدم قدرة المسؤولين على تتبع جميع العمليات التي تحدث في التجارة الخارجية.¹

ثانيا : التوازن الإقتصادي:

الواقع أن تركيز النظر على مختلف المكونات الفردية أو الحسابات التي يشتمل عليها ميزان المدفوعات وليس على الميزان بأكمله دفعة واحدة هو وحده ما يفسر وصف الميزان بأنه متوازن إقتصاديا، أي أن إستخلاص بعض أجزاء أو حسابات ميزان المدفوعات و مقارنة القيمة الكلية لجانب الدائن بالقيمة الكلية لجانب المدين فيها هو وحده الذي يبرز وصف الميزان بأكمله بأنه متوازن في حالة تعادل هذين القيمتين. ولما كان ميزان المدفوعات متوازنا دائما من الناحية المحاسبية فإن التوازن الذي نحكم به على ميزان المدفوعات عندما نركز النظر على بعض الحسابات فقط فيه لا بد وأن يكون له وصف آخر غير

¹ عمروش شريف ، مرجع سبق ذكره، ص 104.

وصفه المحاسبي، وهكذا يوصف هذا التوازن بأنه إقتصادي ، وإذن فإنه في كل مرة نتحدث عن التوازن في ميزان المدفوعات فإنه لا يقصد بذلك إلا التوازن الإقتصادي.¹

ثالثا: تحليل ميزان المدفوعات:

التوازن يكون بين بنود معينة مستقلة ، فإذا كان مجموع هذه البنود موجبا فيعني ذلك تحقيق فائض في ميزان المدفوعات من الناحية الإقتصادية، وإذا كان سالبا فيعني ذلك تحقيق عجز وإذا كان هذا المجموع مساويا للصفر نكون بصدد ميزان مدفوعات متوازن من الناحية الإقتصادية. ولأغراض تحليل الموقف الإقتصادي للدولة من زاوية أنها تحقق عجزا أو فائضا أو أن ميزان مدفوعاتها متوازن من الناحية الإقتصادية. ويتم إستخدام ثلاث مفاهيم بديلة لتحليل ميزان المدفوعات:

1- الميزان الأساسي:

الميزان الأساسي هو المجموع الجبري لصافي أرصدة الحساب الجاري وحساب رأس المال طويل الأجل، ويفترض أن تكون المعاملات في الحسابات المعنية مستقلة عن وضعية ميزان المدفوعات. تتميز هذه الحسابات بالإستقرار نسبيا في المدى القصير، لذلك توضع فوق الخط، أما باقي الحسابات التي تتأثر بعوامل مؤقتة توضع تحت الخط ، وتضم حركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل ، حركة الذهب النقدي، والتغيرات في إحتياطي الصرف.²

وبذلك فإن هذا الميزان يتم حسابه على النحو التالي:

الجدول (1-1): كيفية حساب الميزان الأساسي

الحساب (البنود المستقلة)	دائن	مدين	الصافي
1- ميزان التجارة (التجارة المنظورة)	×	×	×
2- ميزان التجارة غير المنظورة ' الخدمات)	×	×	×
3- ميزان المدفوعات من جانب واحد	×	×	×
4- ميزان رأس المال طويل الأجل (الرسمي والخاص	×	×	×
الميزان الأساسي (1+2+3+4)	×	×	×

المصدر: السيد متولي عبد القادر ، الإقتصاد الدولي - النظرية والسياسات، الطبعة الأولى، 2011، ص133.

¹ المرجع السابق، ص 105.

² عمروش شريف، مرجع سبق ذكره ، ص 113.

أما باقي البنود التي لم تدرج في الميزان السابق وهي: بنود ميزان رأس المال قصير الأجل الخاص والرسمي والإحتياطي الرسمي والذهب والنقدي فتعتبر من البنود التي تستخدم في الموازنة.

وأهمية استخدام هذا الميزان في تحليل ميزان المدفوعات تتمثل في: أن وجود عجز في هذا الميزان يعطي رسالة لصانع القرار الإقتصادي بأن طريقة العلاج لن تكون إلا بزيادة هذه الصادرات أو تخفيض الواردات أو زيادة التدفقات الرأسمالية طويلة الأجل ومن ثم التأثير على الأسعار والتكاليف وأسعار الفائدة.¹

2- ميزان السيولة الصافية:

يتحدد موقف ميزان المدفوعات طبقاً لميزان السيولة الصافية بالميزان الأساس بالإضافة إلى ميزان رأس المال الخاص غير السائل وبند الخطأ والسهو، وبند رأس المال الخاص غير السائل هو عبارة عن تدفقات رأس المال الداخلة والخارجة المقيدة بمدة لا تزيد عن سنة، مثل القروض المقدمة من مؤسسة خاصة أجنبية لمدة 3 شهور والتي لا يمكن المطالبة بسدادها قبل إنقضاء مدة القرض. أما رأس المال الخاص السائل فهي تدفقات رأس المال الداخلة و الخارجة التي لا تزيد عن سنة ولكنها غير محددة السداد كما هو الحال في تحركات العملات الأجنبية أو الودائع الجارية التي يضعها المقيمين في بنوك الدول الأجنبية²

الجدول (1-2): كيفية حساب ميزان السيولة الصافية

الحساب (البنود المستقلة)	دائن	مدين	الصافي
1- ميزان التجارة (التجارة المنظورة)	×	×	×
2- ميزان التجارة غير المنظورة (الخدمات)	×	×	×
3- ميزان المدفوعات من جانب واحد	×	×	×
4- ميزان رأس المال طويل الأجل (الرسمي والخاص)	×	×	×
الميزان الأساسي (1+2+3+4)	×	×	×
5- ميزان رأس المال قصير الأجل الخاص غير السائل	×	×	×
6- الخطأ و السهو	×	×	×
ميزان السيولة الصافية (1+2+3+4+5+6)	×	×	×

المصدر: السيد متولي عبد القادر، الإقتصاد الدولي- النظرية والسياسات، الطبعة الأولى، 2011، ص134.

¹ السيد متولي عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص 133.

² المرجع السابق، ص 133.

فإذا كانت بنود ميزان السيولة الصافية الدائنة أكبر من البنود المدينة فإن هذه الطريقة تعتبر أن ميزان المدفوعات به فائض و بالمثل في حالة العجز أو التوازن، ومن ثم ففي ظل ميزان السيولة الصافية يعتبر كل بند رأس المال قصير الأجل الخاص بالسائل وميزان رأس المال قصير الأجل الرسمي والإحتياطي الرسمي والذهب النقدي هي بمثابة بنود الموازنة وليست بنود مستقلة، ويتم إستخدامها في معالجة العجز أو الفائض في ميزان السيولة الصافية.

ووجود عجز أو فائض في هذا الميزان يرتبط بإحداث تغييرات في الأصول والخصوم الأجنبية قصيرة الأجل سواء الرسمية أو الخاصة، ومن ثم إمكانية إستخدام التغييرات في أسعار الفائدة قصيرة الأجل.¹

3- ميزان المعاملات الرسمية:

يتحدد موقف ميزان المدفوعات طبقاً لميزان المعاملات الرسمية بإضافة كل من رأس المال قصير الأجل الخاص بالسائل إلى ميزان السيولة الصافية.

الجدول (1-3): كيفية حساب ميزان المعاملات الرسمية

الحساب (البنود المستقلة)	دائن	مدين	الصافي
1- ميزان التجارة (التجارة المنظورة)	×	×	×
2- ميزان التجارة غير المنظورة ' الخدمات	×	×	×
3- ميزان المدفوعات من جانب واحد	×	×	×
4- ميزان رأس المال طويل الأجل (الرسمي والخاص)	×	×	×
الميزان الأساسي (1+2+3+4)	×	×	×
5- ميزان رأس المال قصير الأجل الخاص غير السائل	×	×	×
6- الخطأ و السهو	×	×	×
ميزان السيولة الصافية (1+2+3+4+5+6)	×	×	×
7- ميزان رأس المال قصير الأجل الخاص السائل	×	×	×
8- ميزان رأس المال قصير الأجل الرسمي	×	×	×
ميزان المعاملات الرسمية (1+2+3+4+5+6+7)	×	×	×

المصدر: السيد متولي عبد القادر، الإقتصاد الدولي- النظرية والسياسات، الطبعة الأولى، 2011، ص135.

¹ المرجع السابق، ص 134.

فإذا كانت بنود ميزان المعاملات الرسمية الدائنة أكبر من البنود المدينة فإن هذه الطريقة تعتبر أن ميزان المدفوعات به فائض وبالمثل في حالة العجز أو التوازن، ومن ثم ففي ظل ميزان المعاملات الرسمية يعتبر كل ميزان رأس المال قصير الأجل الرسمي والإحتياطي الرسمي والذهب النقدي هي بمثابة بنود الموازنة وليست بنود مستقلة، ويتم إستخدامها في معالجة العجز أو الفائض في ميزان المدفوعات.¹

ووجود عجز في هذا الميزان يعني تحديدا أن البلد مدين لجهات أجنبية رسمية، والعكس إذا كان هناك فائض بهذا الميزان.

المطلب الثالث: أنواع الإختلالات في ميزان المدفوعات وأسبابه:

وتتمثل فيما يلي:

1- الإختلال العارض أو العشوائي:

ويحدث الإختلال العارض أو العشوائي نتيجة لبعض الظروف الطارئة التي قد تصيب الإقتصاد مثل حدوث عجز في ميزان مدفوعات دولة ما نتيجة إنخفاض صادراتها من محصول القطن في هذا العام نتيجة تعرض محصول القطن في هذا العام نتيجة تعرض محصول القطن لآفات الزراعية، أو بسبب حدوث بعض الكوارث الطبيعية كالزلازل والبراكين، أو الفيضانات، أو الحروب أو الأوبئة لا قدر الله أو قد يرجع هذا الخلل إلى تغير مفاجيء في أذواق وتفضيلات المستهلكين في الدول الأخرى.

وتجدر الإشارة إلى أن الإختلالات العرضية تعود إلى أسباب عرضية لا يمكن التنبؤ بها وهذا الخلل له طبيعة وقتية فيزول بزوال السبب بشكل تلقائي.²

2- الإختلال الموسمي:

ويحدث عادة في البلاد الزراعية التي تعتمد على محصول واحد كأهم صادراتها، حيث تتجاوز قيمة الواردات في موسم واحد قيمة الصادرات، كما يرتبط هذا الإختلال بالمدة المأخوذة بعين الإعتبار عند إعدادا ميزان المدفوعات، وكلما كانت هذه المدة قصيرة كلما زاد احتمال ظهور هذا الإختلال والعكس صحيح، ويتلاشى هذا الإختلال دون اللجوء إلى سياسة إقتصادية معينة لمواجهته، حيث تختفي الإختلالات الموسمية خلال السنة.³

¹ المرجع السابق، ص 135.

² المرجع السابق، ص 138.

³ عمروش شريف، مرجع سبق ذكره، ص 108.

3- الإختلال الدوري:

ويحدث الإختلال الدوري بسبب الإعتماد المتبادل بين الدول وخصوصا بين الدول الرأسمالية فزيادة الصادرات بالنسبة لدول ما، هي نفسها عبارة عن زيادة أو إنخفاض واردات العالم الخارجي (الدول المستوردة) تتوقف على حالات التوظيف والتشغيل السائدة بها وإقترب الظروف الإقتصادية بهذه الدول من حالات الرواج أو الكساد.¹

ففي حالة الرواج يزداد الطلب على الواردات ومن ثم تزيد صادرات الدول الأخرى، ويحدث العكس أن يتحقق العجز بسبب إنخفاض الصادرات إلى العالم الخارجي في حالات الركود والكساد. ويعني ذلك أن التقلبات الدورية في إقتصاديات العالم الخارجي سوف تنتقل إلى الدول الأخرى وترتبط بإختلالات في موازين المدفوعات وهذا الإنتقال من خلال عمل مضاعف التجارة الخارجية.

4- الإختلال الهيكلي:

ويحدث الإختلال الهيكلي لعوامل ترتبط بهيكل الإنتاج والدخل و التشغيل بالدولة محل الدراسة. فقد ترتفع مستويات الدخل في بعض الدول (مثل دول أوبك) إلى الدرجة التي تؤدي إلى زيادة دائمة في واردات هذه الدول. وقد يؤدي التقدم التكنولوجي إلى إكتشاف مواد خام بديلة كالألياف الصناعية بدلا من القطن والبتروول بدلا من الفحم مما يؤدي إلى تخفيض الكل على الخدمات الأصلية، وإنخفاض واردات الدول الأخرى من هذه الخامات. والإختلالات الهيكلية في ميزان المدفوعات لا تزول إلا بإصلاح الهيكل المحدد وإلا فإن هذه الإختلالات تغذي بعضها البعض وتؤدي إلى مزيد من الإختلالات.²

5- الإختلال السافر و المستتر:

يتمثل الإختلال السافر في الحالة التي يضطر فيها تحقيق التكافؤ بين إيرادات الدولة و مدفوعاتها عن طريق الهبوط المستمر أو التراكم المطرد في أرصدة الدولة من الذهب و في صافي الأصول الأجنبية المملوكة لها.

أما الإختلال المستتر فيتمثل في تحقيق التكافؤ بين هذه الإيرادات و تلك المدفوعات على أساس أوضاع إقتصادية غير ملائمة.

و لهذه التفرقة ما يبررها، ذلك أن السبيل إلى تحقيق التكافؤ بين إيرادات الدولة و مدفوعاتها و هو تخفيض المدفوعات إلى مستوى الإيرادات و ما يترتب عليه من إنكماش و تدهور في الدخل التي يحصل عليها الأفراد و إنخفاض الطلب بالتالي على الواردات. كما أن ترك الإختلال السافر علي حاله سيؤدي إلى إستنزاف الأصول الدولية السائلة للدولة أو إلى إستمرار تراكمها إلى مستوى لا يتفق مع

¹ السيد متولي عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص 138.

² المرجع السابق، ص 139.

المصلحة الحقيقية للإقتصاد القومي. كذلك فإن تعادل إيرادات الدولة مع مدفوعاتها علي أساس قيام أوضاع إقتصادية غير ملائمة (شيوخ البطالة، تدهور مستوى الدخل، ضآلة معدل النمو الإقتصادي... إلخ) هو تعادل لا يمكن أن تقبله السياسة الإقتصادية الرشيدة كوضع مستمر للعلاقات الإقتصادية بين الدول و الخارج.¹

المبحث الثالث: آليات وسياسات تكيف (تصحيح) الخلل في ميزان المدفوعات:

تناولنا في الجزء السابق تعريف ميزان المدفوعات والبنود التي يشملها وطريقة القيد فيه ومعنى التوازن أو الإختلال وما هي الأشكال المختلفة لعدم التوازن. وتبقى الإجابة عن آليات التكيف أو المواءمة التي يتمكن الإقتصاد القومي عن طريقها من إستعادة التوازن وماهي أنواع السياسات التي يمكن إتباعها في المجالات المختلفة لتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.

إن الإجابة على هذه الأسئلة هي مجال إهتمام نظرية توازن ميزان المدفوعات وهو ما نتناوله في هذا الجزء بشكل مبدئي هناك طريقتان لتصحيح الاختلاف في ميزان المدفوعات وهما : الأول التصحيح عن طريق آليات السوق وعدم تدخل الدولة في ميكانيزم التصحيح ويطلق عليها آليات التكيف التلقائي لميزان المدفوعات والثانية، هي قيام الدولة بتصحيح الاختلاف في ميزان المدفوعات من خلال إحداث تغييرات متعمدة في المتغيرات الإقتصادية التي يعتقد بتأثيرها سواء بشكل مباشر أم غير مباشر بحالة ميزان المدفوعات ويطلق على هذا الوضع سياسات التكيف لميزان المدفوعات.

المطلب الأول: تصحيح خلل ميزان المدفوعات من خلال آلية التكيف:

تعرف آلية التكيف التلقائية لميزان المدفوعات بأنها مجموعة القوى المنبثقة عن تأثيرات العجز أوالفائض في ميزان المدفوعات والتي تستطيع أن تعيد التوازن إلى هذا الميزان مرة أخرى، كل هذا بشرط عدم تدخل الدولة بأي صورة من الصور.

1- النظرية الكلاسيكية النقدية:

تتركز النظرية الكلاسيكية في تحليل التوازن لميزان المدفوعات على الأسعار، حيث أن أي تغيير في الأسعار سواء الداخلية أو الأجنبية يؤثر على حجم الصادرات والواردات، وتعود هذه الآلية التي تحدث في ظل ثبات سعر الصرف (قاعدة الذهب). وتقوم على الفرضيات التالية:²

¹ مجدي محمود شهاب، أسس العلاقات الإقتصادية الدولية وآخرون، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى ، بيروت لبنان، 2006، ص 115.

² حنين سليم، أثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري ، مذكرة لنيل شهادة ليسانس في علوم التسيير تخصص مالية، معهد العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة المدية- الجزائر، 2008، ص 68.

- ثبات سعر الصرف.
 - حرية دخول وخروج الذهب وتحويله إلى عملات والعكس صحيح.
 - مستوى التشغيل الكامل، وبالتالي يكون الدخل في أعلى مستوياته.
 - مرونة الطلب على السلع والخدمات المنتجة محليا ومستوردة من الخارج.
- وإستقر الفكر الكلاسيكي التقليدي في هذا المجال على قدرة جهاز الثمن على تحقيق التوازن الخارجي وتأخذ هذه الطريقة أربع أشكال هي:
- التصحيح عن طريق آلية الأسعار.
 - التصحيح عن طريق سعر الصرف.
 - التصحيح عن طريق تغيرات سعر الفائدة.
 - التصحيح عن طريق التغيرات في الرصيد النقدي.
- أ- التصحيح عن طريق آلية الأسعار:
- وتختص هذه الآلية بالتصحيح بفترة سريان قاعدة الذهب الدولية وشروطها، ويتطلب تطبيق هذه الآلية توافر ثلاث شروط أساسية مسبقة و هي:¹
 - ثبات أسعار الفائدة.
 - التوظيف الكامل : أي الإستخدام الكامل لعناصر الإنتاج في داخل الإقتصاد.
 - مرونة الأسعار والأجور.
 - وتمثل هذه الشروط أهم أركان النظرية الكلاسيكية وترتبط هذه الآلية بين حركة الذهب من وإلى الدولة مع حالة ميزان مدفوعاتها وكمية النقود المحلية ومستويات الأسعار.
 - ففي حالة حدوث فائض في الميزان فإنه يعني دخول كميات كبيرة من الذهب إلى الدولة يوافقها زيادة في عرض النقود في التداول الأمر الذي ينجم عنه إرتفاع في الأسعار المحلية لهذا الإقتصاد المذكور مقارنة مع الدول الأخرى.
 - وسترتب عن ذلك نتيجتان: أولهما إنخفاض صادرات الدولة إلى الخارج نظرا لإرتفاع أسعارها من وجهة نظر الأجانب، وثانيهما: هو إرتفاع في واردات الدولة من الخارج نظرا لملائمة أسعار السلع الأجنبية من وجهة نظر مواطني الدولة. وتستمر هذه العملية حتى يعود التوازن إلى ميزان المدفوعات.

¹ السيد متولي عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص 140.

- أما في حالة حدوث عجز في الميزان، فإنه يعني خروج كميات كبيرة من الذهب من الدولة يوافقها إنخفاض في عرض النقود في التداول الأمر الذي نجم عنه إنخفاض في مستويات الأسعار المحلية لهذا الإقتصاد المذكور مقارنة مع الدول الأخرى.

وتترتب هناك نتيجتان: أولهما تشجيع صادرات الدولة إلى الخارج نظرا لإنخفاض أسعارها من وجهة نظر الأجانب، وثانيهما هو تقليص واردات الدولة من الخارج نظرا لإرتفاع أسعار السلع الأجنبية من وجهة نظر مواطني الدولة. وتستمر هذه العملية بشكل تلقائي حتى يعود التوازن إلى ميزان المدفوعات.

ب- التصحيح عن طريق سعر الصرف:

في ظل نظام ثبات الصرف فالدولة التي تأخذ بقاعدة الذهب إذا حقق ميزان مدفوعاتها الجارية فائضا، فإنه يترتب عن ذلك دخول الذهب إليها فسيؤدي ذلك إلى زيادة كمية الذهب (زيادة كمية النقود المتداولة) وبالتالي سترتفع الأسعار الداخلية عن المستوى العالمي، أي تصبح أسعار السلع الوطنية أكثر إرتفاعا من السلع الأجنبية، مما سيؤدي إلى إنخفاض الصادرات وزيادة الواردات، وبالتالي حدوث عجز في ميزان المدفوعات ليعوض الفائض الذي كان موجودا في البداية، مما يعني عودة التوازن من الناحية الإقتصادية إلى ميزان المدفوعات والعكس صحيح.

أما في ظل نظام حرية الصرف حيث يتقلب سعر الصرف إرتفاعا وإنخفاضا بلا حدود ودون تدخل من جانب السلطات العامة، فإن إعادة التوازن يتم من خلال إحداث تغيير في سعر الصرف ذاته أي تخفيض قيمة العملة الوطنية بالنسبة للعملة الأجنبية، أو رفع قيمة العملة الوطنية بالنسبة للعملة الأجنبية وإنعكاس ذلك على أسعار السلع المحلية والأجنبية، فالدولة التي تعاني عجزا في ميزان مدفوعاتها تقوم بتخفيض قيمة عملتها الوطنية بالنسبة للعملة الأجنبية، مما يؤدي إلى إرتفاع سعر الصرف الأجنبي، ويترتب على ذلك أن تصبح السلع الأجنبية غالية الثمن بالنسبة للداخل وتقل الواردات وفي نفس الوقت تصبح السلع الوطنية رخيصة بالنسبة للخارج، فتزيد الصادرات منها إلى الخارج، وينتج عن إنخفاض الواردات وزيادة الصادرات حدوث فائض إيجابي يعوض العجز القائم، ويتحقق التوازن في ميزان المدفوعات.¹

ج- التصحيح عن طريق تغييرات سعر الفائدة:

وطبقا لهذه الآلية فإن التغييرات التي تحدث في المعروض النقدي تؤدي إلى تغييرات في أسعار الفائدة، ولهذا بدورها ستؤثر على وضع ميزان المدفوعات ولكن مثلما يؤثر مستوى الأسعار على إعادة التوازن في الميزان:

¹ مجدي محمود شهاب، مرجع سبق ذكره، ص 119.

- ففي حالة الفائض وزيادة المعروض النقدي (كمية النقود المتداولة) نظرا لإرتفاع السيولة النقدية ينخفض سعر الفائدة المحلية مقارنة بسعر الفائدة الأجنبية، وبالتالي تدفق رؤوس الأموال إلى خارج البلد وبالتالي التخلص من الفائض المتاح وإعادة التوازن للميزان ثانية.
- وفي حالة العجز وإنخفاض الرصيد النقدي ومن ثم سعر الفائدة المحلية مقارنة بسعر الفائدة الأجنبي ومن ثم تشجيع دخول وتدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى الداخل ومن ثم إعادة التوازن للميزان.

د- التصحيح عن طريق التغيرات في الرصيد النقدي:

- وطبقا لهذه الآلية فإن القوى الناتجة عن الخلل في ميزان المدفوعات سوف تغير الأرصدة النقدية التي في حوزة الأفراد، وهذه بدورها ستؤثر على وضع ميزان المدفوعات ولكن ليس مثلما يؤثر مستوى الأسعار على إعادة التوازن في الميزان:
- ففي الحالة الأولى (حالة الفائض) تحدث زيادة في الأرصدة النقدية التي في حوزة الأفراد، مما يؤدي إلى زيادة الإنفاق على السلع والخدمات الأجنبية (زيادة الواردات) وإفترض عدم تأثر الصادرات وبالتالي يتم التخلص من الفائض وإعادة التوازن للميزان ثانية.
- أما الحالة الثانية (حالة العجز) تتضاءل الأرصدة النقدية التي في حوزة الأفراد، مما يؤدي إلى تخفيض الإنفاق على السلع والخدمات الأجنبية (إنخفاض الواردات) وإفترض عدم تأثر الصادرات وبالتالي يتم التخلص من العجز وإعادة التوازن للميزان.¹

2- النظرية الكينزية:

- تقوم هذه النظرية على أساس أن الإختلال في العلاقات الإقتصادية الدولية يؤدي إلى إحداث تغييرات في حجم الدخل القومي والتشغيل في الدولة التي أصابها الإختلال، فالعلاقة بين الدخل القومي وميزان المدفوعات علاقة وثيقة جدا، فأى تغير في إحداها ينعكس بصورة حتمية على الآخر.
- فإذا كان ميزان المدفوعات في حالة توازن ثم حدث إختلال في الميزان نتيجة تغير في قيمة الصادرات فإن إعادة التوازن تتحقق غالبا في الميزان نتيجة التغير في قيمة الواردات والناجم عن التغير في الدخل الناجم عن التغير في قيمة الصادرات. ومن ناحية أخرى فإن زيادة الدخل القومي وعلى إفتراض ثبات الصادرات تؤدي إلى زيادة الواردات ومن ثم إختلال ميزان المدفوعات.²
- وإذا كان التحليل الكينزي يتميز بإستقلاله النسبي عن السياسة المصرفية التي تبنتها النظرية الكلاسيكية إلا أن هذا التحليل لم يقدم تفسيراً كاملاً لعملية التوازن ، حيث لا يوجد ضمان لتحقيق عودة التوازن بصورة

¹ المرجع السابق، ص 142.

² مجدي محمود شهاب، مرجع سبق ذكره، ص 121.

تلقائية وكاملة إلى ميزان المدفوعات المختل، بسبب تغيرات الدخل القومي بالإضافة إلى إمكانية وجود تناقض بين هدف تحقيق الإستقرار الإقتصادي عند مستوى العمالة الكاملة ، وهدف تحقيق توازن ميزان المدفوعات، وهو التناقض الذي تعاني منه الدولة في ظل التوازن عن طريق الأثمان التقليدية، وعليه فالدولة التي تصاب بإختلال في ميزان مدفوعاتها تجد نفسها مضطرة لإختيار أحد الأمرين، إما إستقرار التشغيل والدخل القومي، وإما التوازن الدولي، أضف إلى ذلك أن نظرية الدخل وإن كانت تعطي تفسيراً معقولاً في ظل الإنكماش فإنها لا تفسر الوضع الإقتصادي في ظروف إنتعاش، وحيث يقترب الإقتصاد من حالة العمالة الكاملة.

المطلب الثاني: تصحيح الإختلال من خلال سياسات التكيف:

نظراً للعيوب السابقة لترك عملية تصحيح ميزان المدفوعات لقوى السوق تعتمد كل الدول في الواقع إلى إعداد ورسم سياسات لتكيف ميزان المدفوعات، وهناك ثلاث سياسات أصطلح على تسميتها بمناهج التكيف أو مداخل تصحيح ميزان المدفوعات وهي:¹

1- المنهج النقدي لميزان المدفوعات:

يتعلق المدخل النقدي لتصحيح ميزان المدفوعات بالميزان الكلي (والذي يتكون من مجموع الحساب الجاري وحساب رأس المال)، ويترتب على ذلك أن عدم التوازن في ميزان المدفوعات يساوي التغير في مستوى الإحتياطات الرسمية والذهب النقدي.

في هذا الإطار فإن هذا المفهوم يوضح أن الإختلال في ميزان المدفوعات يأتي نتيجة لعدم التوازن بين العرض والطلب في كمية النقود، أضف إلى ذلك، أن السياسات المتعلقة بتسوية مشاكل ميزان المدفوعات من الممكن إنجاحها عن طريق إزالة الإختلال بين العرض والطلب في كمية النقود، وبمعنى آخر فإن المشاكل المتعلقة بميزان المدفوعات تعتبر ظواهر نقدية، وبالتالي فإن التصحيح يجب أن يتم عن طريق السياسة النقدية.

ولقد وضع "هان" سنة 1977 نموذجاً للمنهج النقدي لميزان المدفوعات بعد مراجعته وتطويره لنموذج "فرنكل وجونسون" سنة 1976، ويقوم هذا النموذج على مجموعة من الإفتراضات المسبقة التالية:

- أن الإقتصاد يتبع نظام أسعار الصرف الثابتة.
- دالة الطلب على النقود مستقرة ومعرفة في عدد قليل من المتغيرات.
- الناتج والتوظيف والمتغيرات الحقيقية الأخرى في الإقتصاد عند مستواها التوازني في الأجل الطويل.

¹ السيد متولي عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص 144.

- الآثار النقدية لإختلال ميزان المدفوعات (التغيرات في عرض النقود نتيجة للتغيرات في مستوى الإحتياطي النقدي الأجنبي) لا يتم تعقيمتها خلال الفترة نفسها لعدم إستعمال عمليات السوق المفتوح وبيع السندات الحكومية.
- التغير في عرض النقود لا يؤثر على المتغيرات الحقيقية في الإقتصاد، أي إن النقود محايدة.
- أن قابلية إنتقال رؤوس الأموال عبر الحدود تساوي صفر، وأن الأصول المالية تتمثل في النقود فقط.
- ولفهم كيفية إستخدام المنهج النقدي يجب التعرف على وجه نظر النقديين في أثر التوسع النقدي في حالة الإقتصاد المغلق وحالة الإقتصاد المفتوح والتطورات التي لحقت بهذا الإطار على النحو التالي:¹

2- أثر زيادة النقود في حالة الإقتصاد المغلق:

- يؤدي التوسع النقدي أي زيادة المعروض النقدي إلى الآثار التالية:
- وجود فائض في كمية الأرصدة النقدية التي في حوزة القطاع الخاص.
- زيادة الإنفاق على السلع المحلية .
- ولكن إذا كان الناتج عند مستوى التوظيف الكامل فإن زيادة الإنفاق سوف تؤدي إلى وجود فائض طلب في سوق السلع وارتفاع الأسعار.
- زيادة الأسعار يؤدي إلى تخفيض الحيازات النقدية الحقيقية حتى يتم تخفيض زيادة الإنفاق عن الناتج.

3- أثر زيادة النقود في حالة الإقتصاد المفتوح:

- تؤدي زيادة المعروض النقدي إلى الآثار التالية:
- وجود فائض في حيازة النقود لدى القطاع الخاص.
- زيادة الإنفاق على السلع المحلية والمستوردة.
- يؤدي عجز ميزان المدفوعات إلى تخفيض المعروض النقدي تدريجيا إلى أن تعود كمية النقود المحازة إلى مستواها الأول.

المطلب الثالث: التصحيح عن طريق تدخل السلطات العامة:

تتدخل الدولة في كثير من الأحيان كمحاولة منها لعلاج الإختلال في ميزان المدفوعات. ويتم ذلك في حالة إذا كان من شأن قوى السوق أن تحدث تغييرات في مستوى الأثمان و الدخل القومي بصورة تتعارض مع سياسة تثبيت الأثمان وإستقرار الدخل القومي. وتدخل الدولة يتم إما عن طريق إستخدام

¹ المرجع السابق، ص 145.

السياسات المباشرة مثل الرقابة على الصرف و القيود الكمية، و الضرائب الجمركية أو عن طريق السياسات المباشرة مثل تقديم الدعم و الإعانات للصادرات أو تخفيض سعر الصرف.¹ يمكن التركيز في هذا الإطار على مدخلين أساسيين يعمل من خلالهما سعر الصرف ألا وهما : مدخل المرونات ، ومدخل الإستيعاب.

أولاً: مدخل المرونات:

يعود منهج المرونات إلى الإقتصادي " مارشال روبنسون " ، وتدور فكرة هذا الأسلوب حول مرونة كل من الصادرات والواردات بالنسبة إلى دور سعر الصرف كمنهج ملائم لتصحيح الخلل في ميزان المدفوعات، وهذا بالتركيز الخاص على الميزان التجاري. حيث يعتبر توفر شروط "مارشال" بمثابة الدعامة الأساسية لنجاح سياسة سعر الصرف في القضاء على الإختلال في الميزان التجاري ومن ثم ميزان المدفوعات، ويتميز هذا النموذج بخصائص معينة وهي:²

- إن إعادة التوازن في الميزان التجاري يعتبر بمثابة حجر الزاوية للقضاء على إختلال ميزان المدفوعات.
- يعتمد هذا النموذج على طريقة تحويل الإنفاق بسبب تغيرات سعر الصرف، إما من السلع المحلية إلى الإنفاق على السلع الأجنبية من طرف المقيمين وبالتالي زيادة الواردات، أو من الإنفاق على السلع الأجنبية إلى الإنفاق على السلع المحلية من طرف غير المقيمين، وبالتالي زيادة الصادرات.

1- الركائز الأساسية لمقاربة المرونات:

إن نقطة إنطلاق هذا النموذج هي فكرة التوازن الأولي للميزان التجاري، ومن ثم ميزان المدفوعات، وحتى يعمل هذا النموذج نفترض مايلي:

M: قيمة الواردات؛

ΔM : التغير في الواردات؛

X: قيمة الصادرات؛

ΔX : التغير في الصادرات؛

¹ مجدي محمود شهاب، مرجع سبق ذكره ص 125.

² عمروش شريف ، مذكرة ماجستير تخصص نقود، مالية وبنوك، السياسة النقدية ومعالجة إختلال ميزان المدفوعات، كلية العلوم الإقتصادية،

جامعة البليدة، 2005، ص115

EM: مرونة الواردات بالنسبة لسعر الصرف، أي قيمة التغير الذي يحصل في الواردات عندما يتغير سعر الصرف بوحدة واحدة، وكلما كانت هذه القيمة كبيرة كلما دل ذلك على أن الواردات تتمتع بدرجة عالية من المرونة.

EX: مرونة الصادرات بالنسبة لسعر الصرف، أي التغير الحاصل في قيمة الصادرات نتيجة تغير سعر الصرف بوحدة واحدة، وكلما كانت هذه القيمة صغيرة دل ذلك على أن الصادرات تتمتع بدرجة قليلة من المرزنة.

وإذا إعتبرنا الصادرات والواردات في شكل دوال فإن مرونتهما تكتب على الشكل التالي:¹

$$EM = \frac{\Delta M}{\Delta P} \cdot \frac{P}{M} \dots\dots\dots (1)$$

$$EX = \frac{\Delta X}{\Delta P} \cdot \frac{P}{X} \dots\dots\dots (2)$$

وبالتالي فإن الرصيد التجاري يأخذ الشكل الموالي، وهذا في حالة ما إذا أخذنا بعين الإعتبار أن الواردات والصادرات مقيمان بالعملة الوطنية:

$$B = X - MP \dots\dots\dots (3)$$

MP: الواردات بالعملة الأجنبية جداء سعر الصرف = القيمة بالعملة الوطنية. ولمعرفة أثر تغير سعر الصرف على الميزان التجاري، نقوم بعملية إشتقاق رصيد الميزان التجاري بالنسبة لسعر الصرف.

$$\frac{\Delta B}{\Delta P} = \left[\frac{dX}{dP} - \left(\frac{dM}{dP} P + M \right) \right] \Leftrightarrow \frac{\Delta B}{\Delta P} = \left[\frac{dX}{dP} - \left(M + \frac{dM}{dP} P \right) \right]$$

$$\Leftrightarrow \frac{\Delta B}{\Delta P} = M \left[\frac{dX}{dP} \frac{1}{M} - \left(1 + \frac{dM}{dP} \frac{P}{M} \right) \right]$$

$$\Leftrightarrow \frac{\Delta B}{\Delta P} = M \left[\frac{dX}{dP} \frac{1}{M} \frac{P}{P} - \left(1 + \frac{dM}{dP} \frac{P}{M} \right) \right] \dots\dots\dots (4)$$

¹ المرجع السابق، ص 116.

وحيث أن نقطة بداية التحليل إنطلاقاً من أن : $B=0$ ، أي توازن الميزان التجاري فإن: $X=MP$ ، وبالتالي فالمعادلة رقم (4) تأخذ الشكل التالي: 1

$$\frac{\Delta B}{\Delta P} = M \left[\frac{\Delta X}{\Delta P} \frac{P}{X} - \left(1 + \frac{\Delta M}{\Delta P} \frac{P}{M} \right) \right] \dots \dots \dots (5)$$

وحيث أن:

$$EX \quad \frac{\Delta B}{\Delta P} = - \frac{P}{X} \quad , \quad EM = \frac{\Delta M}{\Delta P} \frac{P}{M}$$

ويتعويض قيمة المرونات في المعادلة رقم (5) يصبح لدينا:

$$\frac{\Delta B}{\Delta P} = M(EX - (1 + EM)) = M(EX - EM - 1) \dots \dots \dots (6)$$

وعلى إفتراض ثبات أسعار الصادرات، فإن مرونة الصادرات تكون موجبة، لأن إرتفاع سعر الصرف الأجنبي (إنخفاض قيمة العملة الوطنية) سيؤدي إلى زيادة الصادرات.

لكن مع ثبات أسعار الواردات، فإن مرونة الواردات تكون سالبة لأن إرتفاع سعر الصرف الأجنبي (إنخفاض قيمة العملة الوطنية) سيؤدي إلى إنخفاض الواردات.

ونتيجة لذلك إستخلص " مارشال ليرنر " من هذا الوضع المبسط شرط نجاح تخفيض قيمة العملة في تصحيح العجز في ميزان المدفوعات وهو أن يكون مجموع مرونتي الطلب على الواردات والطلب الأجنبي على الصادرات أكبر من الواحد.

أما إذا كان مجموع مرونتي الصادرات والواردات أقل من الواحد فسيؤدي تغيير سعر الصرف إلى تدهور الميزان التجاري ومنه تدهور ميزان المدفوعات.

وإذا كان مجموع المرونتين يساوي الواحد صحيح، فإن أثر تغيير سعر الصرف بوحدة واحدة على الميزان التجاري يكون معدوماً (يساوي الصفر).

وهكذا ومن خلال المعادلة الأخيرة ، تستطيع الدولة إتخاذ الإجراءات اللازمة والكفيلة بمعالجة الإختلال في ميزان المدفوعات، وذلك عن طريق الرفع أو التخفيض في سعر الصرف، ففي حالة الفائض فيجب عليها أن ترفع قيمة العملة، أما في حالة العجز فعليها تخفيض قيمة العملة.

ولكي يعمل نموذج المرونات ينبغي وجود بعض الفروض هي:²

- سيادة حالة التوظيف الكامل لعناصر الإنتاج وهذا بهدف إلغاء تغيرات الدخول كإحدي القوى التصحيحية لميزان المدفوعات.

¹ المرجع السابق، ص 117.

² المرجع السابق، ص 119.

- توفر شرط التوازن المستقر في سوق الصرف.
- عدم ارتفاع الأسعار الداخلية لصادرات الدولة التي خفضت من قيمة عملتها.
- عدم انخفاض أسعار السلع المستوردة من الخارج، وإلا فذلك يقضي على الهدف من التخفيض (كبح الواردات).

ثانيا: مدخل الإستيعاب:

يرجع الفضل الكبير لصياغة مدخل الإستيعاب إلى الإقتصادي " أليكسندر " عام 1952 ، والذي أشار إلى أن فعالية تخفيض سعر الصرف مقرونة بإنخفاض الإنفاق الوطني. وإعتمد في إعداد هذا المنهج على قواعد التحليل الكينزي الذي يركز على دور السياسة المالية كوسيلة لتصحيح الخلل في ميزان المدفوعات، وغير أن الذي يهمننا في هذا الصدد هو تأثير سعر الصرف على مدخل الإستيعاب.

لقد عرف "ألكسندر" الإستيعاب بأنه مجموع عناصر الطلب أي الإنفاق الحكومي والإنفاق الإستهلاكي والإنفاق الإستثماري وذلك من خلال معادلة الدخل القومي في التحليل الكينزي لإقتصاد منفتح على العالم الخارجي والتي تأخذ الصورة التالية:¹

الدخل القومي = الإستيعاب + الصادرات - الواردات.

يمكن إعادة صياغة المعادلة السابقة بحيث تربط بين الدخل القومي والإستيعاب من ناحية، ورصيد الحساب الجاري من ناحية أخرى فتصبح على الصورة التالية:

الدخل القومي - الإستيعاب = الصادرات - الواردات.

ومن الصورة الأخيرة للمعادلة يمكننا إرجاع العجز في ميزان المدفوعات الناتج عن العجز في الحساب الجاري إلى زيادة الإستيعاب أو عناصر الإنفاق عن قيمة الناتج القومي أو الدخل القومي. ولذلك فإنه لعلاج

العجز المذكور، يجب أن يعمل التخفيض في قيمة العملة على تخفيض الإستيعاب وفي نفس الوقت على زيادة الدخل القومي بالقدر الكافي لإستعادة التوازن في ميزان المدفوعات.

ومن هنا لا يمكن تحليل ميزان المدفوعات بمعزل عن القطاعات الأخرى للإقتصاد الوطني، وبالتالي فإن مدخل الإستيعاب له فائدة مزدوجة:²

- من ناحية، يظهر مشاكل ميزان المدفوعات على أنها أساسا مشاكل نقدية، فالعجز في الميزان يعني أن الإنفاق الوطني أكبر من الدخل الوطني. هذه الزيادة في الإنفاق يمكن موازنتها عن طريق تقليص حجم الكتلة النقدية بواسطة السياسة النقدية الملائمة مما يؤدي إلى إنكماش الطلب على الإستثمار وبالتالي

¹ المرجع السابق، ص 122.

² حنيس سليم، مرجع سبق ذكره ، ص 123.

إختفاء العجز في ميزان المدفوعات. ولكن ذلك يتطلب وقتا طويلا نوعا ما، لذلك يجب على السلطات النقدية أن تغطي هذا العجز عن طريق إحتياجات الدولة من الذهب والعملات الأجنبية (في حالة الصرف الثابت).

- ومن ناحية أخرى، يظهر هذا المدخل أن مشاكل ميزان المدفوعات تتعلق بالسياسة الإقتصادية، لذا تحليل ميزان المدفوعات في ظل مدخل الإستيعاب، يبحث عن الطريقة التي يمكن من خلالها التوفيق بين أدوات السياسة الإقتصادية ليتحقق التوازن الداخلي (التشغيل الكامل) في ذات الوقت الذي يتحقق فيه توازن ميزان المدفوعات، فعجز هذا الأخير يمكن القضاء عليه إما بسياسة تخفيض الإنفاق وإما بسياسة تحويل الإنفاق إلى المنتجات الوطنية بدلا من المنتجات الأجنبية.

ثالثا: المقاربة النقدية لميزان المدفوعات:

ظهر هذا الأسلوب من المقاربات على يد الإقتصاديين " فرونكال و جونسون" عام 1976 والذان إعتبرا أن عدم التوازن في ميزان المدفوعات ناشئ عن إختلال السوق النقدية كما تتعلق هذه المقاربة بناحية الميزان الكلي الذي يضم الحساب الجاري وحساب رأس المال. وتضيف هذه المقاربة أن عدم توازن بين العرض والطلب في كمية النقود، وبأن المشاكل المتعلقة بميزان المدفوعات تعتبر ظواهر نقدية وبالتالي فإن التصحيح يجب أن يتم عن طريق التسويات النقدية بإزالة الإختلال بين العرض والطلب في كمية النقود.¹

وبسبب كون أغلب البلدان النامية ، لاتملك مصالح إحصائية متطورة، فقد أعطت هذه المقاربة مكان الصدارة لعلاقة بسيطة بين الكتلة النقدية ورصيد ميزان المدفوعات. ويرى أنصارها أنها نظرية موحدة قابلة للتطبيق على ميزان المدفوعات سواء في حالة أسعار الصرف الثابتة أو لتحديد سعر الصرف في حالة أسعار الصرف العائمة، كما يصرون على أنها رامية لجذورها في التقاليد الإقتصادية الكلاسيكية.² وعليه فإن آلية التكيف في ميزان المدفوعات تتم من خلال العمل على زيادة أو تخفيض في حجم الكتلة النقدية.

وتسند هذه المقاربة على الآثار الطويلة الأجل لتغيرات السياسة النقدية، وإنعكاساتها على مشكلة التكيف في ميزان المدفوعات. وبالتالي فهذا المنهج يتعلق أساسا بالأجل الطويل، كما أن حركات رؤوس الأموال تلعب دورا كبيرا في وضعية العجز والفائض في ميزان المدفوعات.

¹ المرجع السابق، ص 127.

² عبد الله منصور، السياسات النقدية والجباية لمواجهة إنخفاض كبير في الصادرات، أطوحة لنيل شهادة دكتوراه الدولة في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر ، 2005-2006، ص 134.

الدعائم الأساسية للمقاربة النقدية:

تبدأ هذه المقاربة بوضع تعريف جديد لميزان المدفوعات وذلك بوصفه ظاهرة نقدية، وفي هذا الإطار ينظر إلى رصيد ميزان المدفوعات على أنه عبارة عن التغيرات في صافي الإحتياطات النقدية الدولية (صافي الأصول الأجنبية)، وهذه الأخيرة تعادل رصيد الحساب الجاري مضافاً إليه صافي تدفق رأس المال (صافي التغير في المديونية الخارجية للمقيمين خارج القطاع المصرفي).¹ وبالتالي يصبح لدينا:²

$$\Delta NFA = CA + KA \dots\dots\dots(7)$$

حيث أن:

ΔNFA : التغير في صافي الأصول الأجنبية للجهاز المصرفي (بالعملة المحلية).

CA: رصيد الحساب الجاري.

KA: صافي تدفق رأس المال (صافي التغير في المديونية الخارجية للمقيمين بخلاف القطاع المالي).

ويمكن التعبير عن الطلب على النقود بواسطة العلاقة التالية:

$$Md = F(Y, K, P) = K.P.Y \dots\dots\dots(8).$$

حيث تبين هذه المعادلة:

التناسب الطردي للطلب على النقود مع الدخل الوطني (Y).

التناسب الطردي للطلب على النقود مع المستوى العام للأسعار الوطنية (P)، ومع مقلوب سرعة دوران النقود (K).

وتعطى متطابقة المسح النقدي (الوضع النقدي) كما يلي:

$$\Delta Ms = \Delta NFA + \Delta DC \dots\dots\dots(9).$$

حيث تمثل:

ΔMs : التغير في رصيد عرض النقود.

ΔDC : التغير في صافي الإئتمان المحلي للجهاز المصرفي.

وحتى يحدث التوازن في هذا النموذج وفي حالة سعر الصرف الثابت لا بد أن يتساوى الطلب على النقود مع عرضها أي:

$$Md = Ms \dots\dots\dots(10).$$

وبإدماج المعادلات رقم (8)، رقم (9)، ورقم (10) يصبح لدينا:

$$\Delta NFA = \Delta Ms - \Delta DC \dots\dots\dots (11).$$

$$\Delta NFA = \Delta K.P.Y - \Delta DC = \Delta Md - \Delta DC$$

¹ حنيس سليم ، مرجع سبق ذكره ، ص 128.

² المرجع السابق، ص 129.

تفيد هذه المعادلة أن التغير في صافي الأصول الأجنبية يكون أكبر من الصفر، أي ميزان المدفوعات يحقق فائض إذا كان التغير في الطلب على النقود (عرض النقود) يزيد على التغير في صافي الإئتمان المحلي.

يمكن للدولة إحداث توازن خارجي:

بتقليص الإئتمان.

بتخفيض قيمة النقد الوطني.

بزيادة عرض السلع.

والإجراء الأول والثاني من ضمن تدابير الإستقرار في المدى القصير، كما أن تخفيض قيمة النقد الوطني من شأنه أن ينشط الدخل في المدى القصير، كما أن تخفيض قيمة النقد الوطني من شأنه أن ينشط الدخل في المدى المتوسط ، هذا بإعادة القدرة التنافسية التي كانت مفقودة.

وفي وجود المعادلة رقم (11) يتبين أن السياسة النقدية التوسعية الناجمة عن التوسع في الإئتمان المحلي بما يفوق الزيادة في الطلب على النقود ستؤدي إلى تدهور ميزان المدفوعات.

ومن خلال هذا النموذج البسيط ندرك إبحاح الهيئات الدولية وواضعي برامج الإستقرار والتثبيت على تقليص الإئتمان بشكل عام والإئتمان للحكومة بشكل خاص. كون أن التوسع في الإئتمان هو الطريق السهل المؤدي إلى تدهور صافي الأصول الأجنبية، وبالتالي تدهور وضعية ميزان المدفوعات.¹

¹ المرجع السابق، ص 129.

خلاصة الفصل:

يعتبر ميزان المدفوعات أحد المعالم الإقتصادية لأي بلد وكأداة تسوية المعاملات الخارجية، حيث تتدرج فيه مختلف عمليات التبادل الدولي وهو سجل ينقسم إلى جانبين، جانب دائن تسجل فيه تلك المعلومات التي تترتب عنها دخول العملة الأجنبية وجانب مدين تسجل فيه المعاملات التي تتيح وسائل لتغطية هذه الإلتزامات، كما يساعد السلطات العمومية على صياغة السياسات الإقتصادية المناسبة بالإضافة إلى أنه يسمح بالحكم على الوضعية الإقتصادية و المالية للدولة وكمراً يوضح نقاط القوة ونقاط الضعف للبلد من حيث التركيبة السلعية للصادرات والواردات.

تمهيد:

إن وجود إختلال في ميزان مدفوعات قطر ما تعد من أكثر المؤشرات الإقتصادية خطورة على الإقتصاد الوطني فيما يتعلق بمركز ذلك القطر في المعاملات الإقتصادية الدولية لاسيما في حالة حدوث عجز في ميزان المدفوعات، ولإحداث التوازن يجب أن تتدخل السلطة النقدية (البنك المركزي) من خلال عدة إجراءات تترك أثرها على الميزان وتعالج الإختلالات التي حدثت فيه.

بحيث تساهم البنوك المركزية برفع سعر إعادة الخصم فيؤدي هذا إلى قيام البنوك التجارية برفع أسعار الفائدة على القروض وبالتالي تقليل الإئتمان والطلب المحلي على السلع و الخدمات مما يخفض من إرتفاع المستوى العام للأسعار داخل الدولة، ويؤدي خفض مستويات الأسعار الداخلية إلى تشجيع الصادرات و من ناحية أخرى يؤدي إرتفاع أسعار الفائدة داخليا إلى إقبال الأجانب على إيداع أموالهم بالبنوك الوطنية و بالتالي دخول المزيد من رؤوس الأموال إلى الدولة مما يساعد على تقليل العجز في ميزان المدفوعات.

وهكذا نجد أن تقليل كمية النقود الإئتمانية داخل الإقتصاد القومي و رفع أسعار الفائدة يلعب دورا كبيرا في خفض العجز في ميزان المدفوعات.

المبحث الأول: الإصلاحات النقدية في الجزائر:

تطرقنا إلى الإصلاحات التي مست النظام المصرفي قبل سنة 1990م ، وتلك التي جاءت بعد هذه السنة وهي الإصلاحات التي نعتبرها جذرية في هذا المجال .

المطلب الأول: الإصلاح النقدي قبل سنة 1990:**أ- قانون 1986:**

بموجب القانون رقم 86-12 الصادر في 19 أوت 1986 المتعلق بنظام البنوك والقرض، تم إدخال إصلاح جذري على الوظيفة البنكية، وقد كان روح هذا القانون يسير في إتجاه إرساء المبادئ العامة والقواعد الكلاسيكية للنشاط البنكي .

وهومن الناحية العملية جاء ليوحد الإطار القانوني الذي يسير النشاط الخاص بكل المؤسسات المالية مهما كانت طبيعتها القانونية .

ودون الدخول في التفاصيل التي جاء بها هذا القانون، يمكن مع ذلك التعرض إلى أهم الأفكار التي تضمنها:¹

- بموجب هذا القانون ،إستعاد البنك المركزي دوره كبنك البنوك، وأصبح يتكفل بالمهام التقليدية للبنوك المركزية وإن كانت هذه المهام تبدو في أحيان كثيرة مقيدة.
- وضع النظام البنكي على مستويين، وبموجب ذلك تم الفصل بين البنك المركزي كملجأ أخير للإقراض وبين نشاطات البنوك التجارية.
- إستعادت مؤسسات التمويل دورها داخل نظام التمويل من خلال تعبئة الإيداع وتوزيع القروض في إطار المخطط الوطني للقرض، وأصبح بعد هذا القانون بإمكان البنوك أن تستلم الودائع مهما كان شكلها ومدتها وأصبح أيضا بإمكانها أن تقوم بمنح القروض دون تحديد لمدتها أو للأشكال التي تأخذها، كما إستعادت حق متابعة إستخدام القرض ورده.
- تقليل دور الخزينة في نظام التمويل وتغيب مركزه الموارد المالية.
- إنشاء هيئات رقابة على النظام البنكي وهيئات إستشارية أخرى.

ب- قانون 1988:

إن بعض الأحكام التي جاء بها قانون 1988 لم تعد تتماشى مع هذه القوانين، كما أنه لم يأخذ بالإعتبار المستجدات التي طرأت على مستوى التنظيم الجديد للإقتصاد، وكان من اللازم أن يكيف القانون النقدي مع هذه القوانين بالشكل الذي يسمح بإنسجام البنوك كمؤسسات مع القانون رقم 88-01

¹ الطاهر لطرش، تقنيات البنوك ، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الخامسة، الجزائر ، 2005، ص 194.

الصادر في 12 جانفي 1988 والمتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الإقتصادية، وفي هذا الإطار بالذات جاء القانون 88-06 الصادر في 12 جانفي 1988 المعدل والمتمم للقانون 86-12 السابق الذكر، ومضمون قانون 1988 هو إعطاء الإستقلالية للبنوك في إطار التنظيم الجديد للإقتصاد والمؤسسات.

وفي هذا الإطار، يمكن أن نستنتج العناصر الرئيسية التي جاء بها هذا القانون وعرضها فيما يلي:¹

- بموجب هذا القانون يعتبر البنك شخصية معنوية تجارية تخضع لمبدأ الإستقلالية المالية والتوازن المحاسبي، وهذا يعني أن نشاط البنك يخضع إبتداء من هذا التاريخ إلى قواعد التجارة ويجب أن يأخذ أثناء نشاطه بمبدأ الربحية والمردودية، ولكي يحقق ذلك، يجب أن يكيف نشاطاته في هذا الإتجاه.
- يمكن للمؤسسات المالية غير البنكية أن تقوم بعمليات التوظيف المالي كالحصول على أسهم أو سندات صادرة عن مؤسسات تعمل داخل التراب الوطني أو خارجه .

يمكن أيضا لمؤسسات القرض أن تلجأ إلى الجمهور من أجل الإقتراض على المدى الطويل، كما يمكنها أن تلجأ إلى طلب ديون خارجية. وعلى المستوى الكلي تم دعم دور البنك المركزي في تسيير السياسة النقدية.

المطلب الثاني: الإصلاحات النقدية بعد سنة 1990:

يعتبر القانون رقم 90-10 الصادر في 14 افريل 1990 والمتعلق بالنقد و القرض نفا تشريعا يعكس بحق إعترافا بأهمية المكانة التي يجب أن يكون عليها النظام البنكي.

و يعتبر من القوانين التشريعية الأساسية للإصلاحات. وبالإضافة إلى أنه أخذ بأهم الأفكار التي جاء بها قانونا 1986 و 1988، فقد حمل أفكارا جديدة فيما يتعلق بتنظيم النظام البنكي و أدائه .

كما أن المبادئ التي يقوم عليها و ميكانيزمات العمل التي يعتمدها تترجم إلى حد كبير الصورة التي سوف يكون عليها هذا النظام في المستقبل ، ولأهمية هذه المبادئ التي يقوم عليها ، نحاول أن نتعرض إليها فيما يلي بنوع من الإختصار:²

1- قانون القرض والنقد - 10 - 1990:

وضع القانون المتعلق بالقرض والنقد النظام المصرفي الجزائري على مسار تطور جديد تميز بإعادة تنشيط وظيفة الوساطة المالية وإبراز دور النقد والسياسة النقدية، ونتج عنه تأسيس نظام مصرفي ذو مستويين، و أعيد للبنك المركزي كل صلاحياته في تسيير النقد والإئتمان في ظل إستقلالية واسعة، وللبنوك التجارية وظائفها التقليدية بوصفها أعوان إقتصادية مستقلة ويعطي هذا القانون إستقلالية نسبية

¹ المرجع السابق، ص 195.

² المرجع السابق، ص 196.

للبنك المركزي تضمن له على السواء شروط تعيين مسيريه وشروط ممارسة وظائفهم، حيث يقوم المحافظ

بمساعدة ثلاثة نواب له ومجلس النقد والقرض ومراقبون بتولي شؤون المديرية والإدارة والمراقبة على التوالي.¹

كما تم فصل دائرة ميزانية الدولة عن الدائرة النقدية من خلال وضع سقف لتسليف البنك المركزي لتمويل عجز الميزانية، مع تحديد مدتها، وإسترجاعها إجباريا في كل سنة، وكذا إرجاع ديون الخزينة العمومية إتجاه البنك المركزي، المتركمة لغاية 14/04/1990، وفق جدول يمتد على 15 سنة. تم إلغاء الإكتتاب الإجباري من طرف البنوك التجارية لسندات الخزينة العامة، ومنع كل شخص معنوي أو طبيعي غير البنوك والمؤسسات المالية من أداء هذه العملية.²

2- مبادئ قانون القرض والنقد:

سمح قانون 10 - 1990 بتحول السلطة النقدية إلى مجلس القرض والنقد، الذي يعتبر بمثابة مجلس إدارة بنك الجزائر يتمتع بصلاحيات واسعة في مجال القرض والنقد. ويمكن تلخيص مبادئه الأساسية في النقاط التالية:³

أ- الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقية:

كانت القرارات النقدية تتخذ تبعا للقرارات الحقيقية، على أساس كمي حقيقي في هيئة التخطيط، وتبعا لذلك لم تكن أهداف نقدية بحتة، بل أن الهدف الأساسي هو تعبئة الموارد اللازمة لتمويل البرامج الإستثمارية المخططة.

وقد تبنى قانون مبدأ الفصل بين الدائرتين النقدية والحقيقية، حتى تتخذ القرارات على أساس الأهداف التي تحددها السلطة النقدية وبناء على الوضع النقدي السائد.

إن تبنى مثل هذا المبدأ في قانون النقد و القرض يسمح بتحقيق مجموعة من الأهداف نلخص أهمها فيما يلي:⁴

- إستعادة البنك المركزي لدوره في قمة النظام النقدي و المسؤول الأول عن تسيير السياسة النقدية.
- إستعادة الدينار لوظائفه التقليدية و توحيد إستعمالاته داخليا بين المؤسسات العمومية و العائلات و المؤسسات الخاصة.

¹ محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، الجزائر، 2005، ص 142.

² بلعوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية-الجزائر-الطبعة الثالثة، 2008، ص 186 .

³ المرجع السابق، ص 186.

⁴ الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص 196.

- تحريك السوق النقدية و تنشيطها و إحتلال السياسة النقدية لمكانتها كوسيلة من وسائل الضبط الإقتصادي.
- خلق وضع لمنح القروض يقوم على شروط غير تمييزية على حسب المؤسسات العامة و الخاصة.
- إيجاد مرونة نسبية في تحديد سعر الفائدة من طرف البنوك ، و جعله يلعب دورا مهما في إتخاذ القرارات المرتبطة بالقرض .

ب- الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة المالية:

- لم تعد الخزينة حرة في اللجوء لعملية القرض، كما كانت في السابق تلجأ للبنك المركزي لتمويل العجز هذا الأمر أدى إلى التداخل بين صلاحيات الخزينة وصلاحيات السلطة النقدية، وخلق تداخلا بين أهدافها التي لا تكون متجانسة بالضرورة، وجاء هذا القانون ليفصل بين الدائرتين فأصبح تمويل الخزينة قائم على بعض القواعد، وقد سمح هذا المبدأ بتحقيق الأهداف التالية:¹
- إستقلال البنك المركزي عن الدور المتعاضم للخزينة .
- تقليص ديون الخزينة تجاه البنك المركزي، وتسديد الديون السابقة المتراكمة عليها .
- الحد من الآثار السلبية للمالية العامة، على التوازنات النقدية.
- تراجع إلتزامات الخزينة في تمويل الإقتصاد.

ج- الفصل بين دائرة ميزانية الدولة ودائرة القرض:

- كما أن الخزينة في النظام السابق كانت تلعب الدور الأساسي في تمويل إستثمارات العمومية حيث همش النظام البنكي وكان دوره يقتصر على تسجيل عبور الأموال من دائرة الخزينة إلى المؤسسات ، وخلق مثل هذا الأمر كما رأينا غموضا كبيرا على مستوى نظام التمويل، وتفطن قانون النقد والقرض لهذه المشكلة حيث أبعد الخزينة عن منح القرض الإقتصاد ليقبى دورها يقتصر على تمويل الإستثمارات الإستراتيجية المخططة من طرف الدولة، وإبتداء من هذه اللحظة أصبح النظام البنكي هو المسؤول عن منح القروض في إطار مهامه التقليدية ، ويسمح الفصل بين هاتين الدائرتين ببلوغ الأهداف التالية:²
- تناقص إلتزامات الخزينة في تمويل الإقتصاد .
- إستعادة البنوك والمؤسسات المالية لوظائفها التقليدية وخاصة تلك المتمثلة في منح القروض .
- أصبح توزيع القرض لا يخضع إلى قواعد إدارية ، وإنما يتركز أساسا على مفهوم الجدوى الإقتصادية للمشاريع .

¹ بلعزوز بن علي، مرجع سبق ذكره ، ص 187 .

² الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص 198.

ج- الفصل بين دائرة الميزانية ودائرة الإئتمان:

كانت الخزينة في النظام الموجه تلعب الدور الأساسي في تمويل إستثمارات المؤسسات العمومية حيث همش النظام المصرفي وكان دوره يقتصر على تسجيل عبور الأموال من دائرة الخزينة إلى المؤسسات ف جاء القانون ليضع حدا لذلك، فأبعدت الخزينة من منح القرض للإقتصاد، ليبقى دورها يقتصر على تمويل الإستثمارات العمومية المخططة من طرف الدولة، ومن ثم أصبح توزيع القروض لا يخضع لقواعد إدارية وإنما يرتكز أساسا على مفهوم الجدوى الإقتصادية للمشروع.¹

د- إنشاء سلطة نقدية وحيدة ومستقلة:

كانت السلطة النقدية سابقا مشتتة في مستويات عديدة، فوزارة المالية كانت تتحرك على أساس إنها السلطة النقدية، والخزينة كانت تلجأ في أي وقت إلى البنك المركزي لتمويل عجزها، وكانت تتصرف كما لو كانت هي السلطة النقدية، والبنك المركزي كان يمثل بطبيعة الحال.²

3- برنامج التعديل الهيكلي 1994-1998:

تحت ضغط الأزمة الإقتصادية والمالية كانت السلطات الجزائرية مرغمة باللجوء إلى صندوق النقد الدولي والبنك العالمي لإبرام إتفاقية في إطار برنامج الإتفاق الموسع أو ما يسمى برنامج التعديل الهيكلي الذي يمتد على مرحلتين:

مرحلة التثبيت الهيكلي من 22 ماي 1994 - 21 ماي 1995 ، ومرحلة برنامج التعديل الهيكلي من 22 ماي 1995 - 21 ماي 1998 وعلى إثر هذه الإتفاقية تحصل الجزائر على قروض و مساعدات مشروطة بالإضافة إلى إعادة جدولة ديونها الخارجية مع نادي باريس ولندن.

- محتوى إتفاقية الإصلاح الإقتصادي الموسع مع (ص ن د) 1994-1998:

وافق صندوق النقد الدولي على إتفاق القرض الموسع مع الجزائر، الممتد خلال الفترة 1995-1998، وذلك بعد نهاية تنفيذ إتفاقية برنامج التثبيت لمدة سنة بشكل مرض، كما ينص الإتفاق على إعادة جدولة ثانية للقروض المتوسطة والطويلة مع نادي باريس ولندن، ويهدف برنامج الإصلاح الإقتصادي الموسع إلى القضاء على الإختلالات العميقة في توازنات الإقتصاد الكلي التي ظلت تعاني منها الجزائر منذ 1986 رغم الإصلاحات التي قامت بها سواء مع المؤسسات النقدية أو الإجراءات والإصلاحات ما قبل دستور 1989.

¹ بلعزوز بن علي، مرجع سبق ذكره ، ص 188.

² الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص 198.

كما يهدف برنامج التثبيت والتعديل الهيكلي إلى إصلاحات عميقة تشمل جميع القطاعات والمتغيرات الاقتصادية ، السياسة النقدية، نظام الصرف، سعر الفائدة ، ميزان المدفوعات، المنضومة المصرفية والقطاع المالي...، في إطار إحترام مبدئين أساسيين :

- المحافظة على قدر من هامش المناورة في مجال السياسة الاقتصادية.
- المحافظة على مكاسب العمال، وحماية الشبكة الإجتماعية للطبقة المحرومة من الشعب.¹

المطلب الثالث: الإصلاحات بعد سنة 1999:

نظرا لما حققته الإصلاحات الاقتصادية المنتهجة من قبل الحكومة الجزائرية من نتائج، كان لزاما عليها أن تواصل في ذات المنهاج، لذلك إتخذت الحكومة عدّة إجراءات إقتصادية، سنأتي على ذكرها ضمن النتائج المحققة من طرف هذه الإجراءات بالتركيز على نتائج المستوى النقدي خلال فترة (1999-2010).

1- الإصلاحات النقدية في الفترة ما بين 1999 - 2000:

إنتهجت الحكومة الجزائرية عدّة إجراءات إقتصادية محققة بذلك عدة نتائج و من ضمن هذه النتائج على المستوى النقدي نذكر ما يلي:2

توسع الكتلة النقدية M2 بنسبة 6% خلال السداسي الأول من سنة 2000 مقارنة بنهاية ديسمبر 1999 حيث إنتقلت من 1468.461 مليار دينار إلى 1556.458 مليار دينار، كما تراجعت القروض الداخلية في الإنخفاض و التي إنتقلت من 159.021 مليار دينار مع نهاية شهر ديسمبر إلى أقل من 22.512 مليار دينار مع نهاية شهر جوان 2000.

كما أن الموارد الخارجية لبنك الجزائر شهدت تزايد إحتياطات الصرف، حيث إنتقلت من 152.598 مليار دينار مع نهاية شهر ديسمبر 1999 إلى 419.963 مليار دينار مع نهاية جوان 2000) ثم إلى 774 مليار دج خلال السداسي الثاني مسجلة زيادة قدرها 84.30%.

أما بالنسبة لإجمالي الناتج الإجمالي الداخلي قدر بحوالي 4067 مليار دج فإن نسبة سيولة الإقتصاد (PIB/M2) تقدّر ب 40.4% لسنة 2000 مقابل 45% لسنة 1999.

وإستمر التضخم في الإنخفاض إذ قدرت نسبته ب 0.34% في نهاية سنة 2000 مقابل 2.6 % لسنة 1999، مما جعل نسبة التضخم في الجزائر تقارب النسبة المسجلة في البلدان الشركاء التي تقدّر بحوالي الصفر.

¹ بلعزوز بن علي، مرجع سبق ذكره ، ص193،194.

² بن قاسي نبيلة وآخرون، الإصلاحات النقدية و أثرها على الاقتصاد الوطني، مذكرة التخرج لنيل شهادة ليسانس في العلوم الاقتصادية تخصص مالية نقود و بنوك،المركز الجامعي المدية، 2005-2006، ص 49،50.

سجلت إنخفاض في قيمة المديونية الخارجية إلى حدود 25.27 مليار دولار سنة 2000 مقارنة بـ 32.28 مليار دولار سنة 1999، كما سجل الإنخفاض في نسبة خدمت المديونية مقارنة بسنة 1999 (4.5 مليار دولار سنة 2000 مقابل 5.116 مليار دولار سنة 1999).

كما لوحظ تزايد في إحتياطات الصرف مقارنة بسنة 1999 (9 و 11 مليار دولار سنة 2000 مقابل 4.6 مليار دولار سنة 1999).

و في النهاية نرى أن التحكم في التوسع النقدي، و التراجع في التضخم و التعامل بأسعار فائدة موجبة هي مؤشرات على التوازن النقدي الداخلي.

إلا أن هذه النتائج (الإيجابية) التي تحققت على مستوى مؤشرات التوازن النقدي و التي حافظت على التوازنات الإقتصادية الكلية لم تحقق بعض الحقائق و الظواهر.

و نرى أن هذه التوازنات الكلية هشة و المؤشرات النقدية مظلمة، فالكثير من النتائج المحققة كانت بسبب الفتحة المالية الناتجة عن تحسن أسعار المحروقات و لم تكن بسبب تحسن الأداء الإقتصادي أو نتيجة للرشاد المالي و النقدي.

و بالرغم من تحقق بعض النتائج السابقة، فإن هذه المؤشرات لا تدعو إلى التفاؤل حيث ضعف الأداء الإقتصادي لمختلف القطاعات الشيء الذي إنعكس سلبا على مؤشر النمو الإقتصادي.¹

كما صاحب هذه المرحلة من الإصلاحات تكلفة إجتماعية باهظة مست مختلف شرائح المجتمع، فارتفعت معدلات البطالة و إنتشر الفقر و الآفات الإجتماعية، و منه نخلص أن جميع النتائج السابقة الذكر لهذه الفترة جاءت نتيجة لجملة من الإصلاحات الإقتصادية إنتهجتها الحكومة في إطار برنامجها رغم أن هذه المبادرات لم تتبعها إنجازات ملموسة مما أدى إلى وضعية ركود و إنتظار و تثبيط عزيمة الإطارات مما حتم على الحكومة إنتهاج جملة من الإصلاحات الأخرى و المتمثلة في برنامج الإنعاش الإقتصادي.

2- الإصلاحات النقدية في سنة 2001:

يعتبر الأمر 01-01 الصادر في 27-02-2001 كأول تعديل لقانون 90-10 حيث مس الأمر الرئاسي الجوانب الإدارية في تسيير بنك الجزائر فقط دون المساس بمضمون القانون، جاء في بعض مواد القنون 90-10 التي تتعلق بمحافظ بنك الجزائر ونوابه ونجد في ذلك المادة 2 من الأمر 01-01 إضافة إلى الفصل بين مجلس إدارة بنك الجزائر ومجلس النقد والقرض، حيث أصبح تسيير بنك الجزائر وإدارته يتولاها محافظ البنك المركزي، ثلاث نواب أعضاء للمحافظ مجلس الإدارة، مراقبان .

والمادة 6 من الأمر 01-01 تنص على تركيبة مجلس إدارة بنك الجزائر تكون من المحافظ رئيسا، ثلاث نواب للمحافظ كأعضاء موظفين سامين يعينون بمرسوم رئاسي عن رئيس الحكومة.

¹ المرجع السابق، ص 150 .

أما مجلس النقد والقرض فيتكون بموجب الأمر 01-01 من أعضاء من مجلس إدارة بنك الجزائر. ثلاث أشخاص يختارون بحكم كفاءتهم النقدية الإقتصادية حيث أصبح عدد أعضاء مجلس النقد والقرض 10 بعد ما كانو 7 أعضاء فقط.¹

3- الإصلاحات النقدية في الفترة ما بين 2002-2003:

يوصل المضمون المالي الكلي تأثره بالتبعية القوية للاقتصاد الوطني للصادرات من المحروقات وما تتميز به أسعار البترول من تقلبات حادة في السوق الدولية للطاقة، وهو ما يؤثر بعمق على الوضعية النقدية وعلى وضعية السيولة المصرفية و كذلك على سير السياسة النقدية.

أ- تعديل 2002:

شكلت متابعة تعزيز وضعية ميزان المدفوعات والتحسين الواضح في السيولة لدى البنوك إلى تكوين الأسس المحددة لتطور الوضعية النقدية خلال عام 2002، وهو العام الذي تميز بتراجع فائض الخزينة بعد الرقم القياسي (10% من الناتج المحلي الإجمالي) الذي تم تحقيقه خلال عام 2001. كما تعكس، بصورة حسنة، مجاميع صافي الأصول الخارجية في الوضعية النقدية المتمثلة، أساسا، في صافي الأصول الخارجية لبنك الجزائر الذي وصل عام 2002 إلى 1755.7 مليار دينار مقابل 1310.7 مليار دينار في نهاية عام 2001. أما بالنسبة للقروض الداخلية سجلت، من جهتها إرتفاعاً بنسبة 12 % خلال عام 2002، و ساهمت في إنشاء النقود في النصف الأول من هذا العام، أما النصف الثاني تميز بتعقيم أقل للموارد من طرف الخزينة تزامن مع التوسع الناتج خصوصا عن برنامج الإنعاش الإقتصادي. كما أن مجاميع النقود الورقية قد إزدادت أكثر خلال النصف الثاني من عام 2002، و هذه النسبة وصلت إلى 8.5%. كما ساهمت الودائع بالعملات الأجنبية المتضمنة في الكتلة النقدية M_2 من جهتها أيضا، في النمو النقدي عام 2002، ولكن نموها قد إنخفض إلى 9.3 في المائة عام 2002 بعد قفزة بنسبة 32.1 في المائة عام 2001.²

ب- تعديل 2003:

شهدت سنة 2003 صدور الأمر رقم 11/03 المؤرخ في 26 أوت 2003 و المتعلق بالنقد و القرض، في الوقت الذي يبقى فيه على تحرير القطاع المصرفي بدعم شروط التأسيس و الرقابة على

¹ المادة 06 من قانون النقد والقرض.

² بن قاسي نبيلة وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 159.

البنوك و المؤسسات المالية، و من جهته وضع بنك الجزائر آليات تتسم بدقة كبيرة و تخص الرقابة و السهر و الإنذار، و هذا ما سمح بمواجهة أزمة بكين خلال سنة 2003. و كان النظام المصرفي في هذه السنة بالنظر إلى التطورات الأخيرة يتشكل من 30 بنكا و مؤسسة مالية يقع مقره الرئيسي في الجزائر العاصمة بإستثناء بنك واحد متواجد في مدينة وهران. كما واصلت المؤسسات المالية و المصرفية التابعة للقطاع الخاص نشاطها في محيط تنافسي في سوق الموارد و سوق القروض و كذا الخدمات المصرفية، غير أنه تم إفلاس بنكين خاصين و إنخفاض حصيلة البنوك الخاصة على مستوى سوق الموارد و سوق القروض.¹ أما البنوك العمومية، فبقيت شبه مهيمنة، حيث سجلت إرتفاعا وصل 92.7% من مجموع أصول البنوك مقابل 87.5 % في 2002 .

4- الإصلاحات النقدية في الفترة ما بين 2004 - 2006:

أ- تعديل 2004:

صدر النظام المتمم للأمر رقم 11\03 من طرف مجلس النقد والقرض بتاريخ 04-03-2004 ويتضمن مايلي:

القانون رقم 04-01: الخاص بالحد الأدنى لرأسمال البنوك والمؤسسات المالية التي تتشط داخل الجزائر فقانون النقد والقرض لسنة 1990 يحدد الحد الأدنى لرأسمال البنوك ب500 مليون دج وب 100 مليون دج للمؤسسات المالية بينما حدد الحد الأدنى لرأس المال في سنة 2004 ب 2,5 مليار دج للبنوك و 500 مليون دج بالنسبة للمؤسسات المالية. فكل مؤسسة لاتخضع لهذه الشروط سوف ينزع منها الإعتماد، وهكذا يؤكد تحكم السلطات السياسية والنقدية في النظام المصرفي، ومنحت سنتي للبنوك والمؤسسات المالية كمهلة للإستجابة لهذا القانون.²

القانون رقم 04-02: الذي يحدد شروط تكوين الإحتياطي الإجباري لدى دفاتر بنك الجزائر وبصفة عامة يتراوح معدل الإحتياطي الإجباري بين 1 % و 15% كحد أقصى.

القانون رقم 04-03: الذي يخص نظام ضمان الودائع المصرفية ويهدف هذا النظام إلى تعويض المودعين في حالة عدم إمكانية الحصول على ودائعهم من بنوكهم.

¹ المرجع السابق، ص 159.

² La conjonction financier au 1^{er} semestre 2003, ministère des finances, PI : www.finance-algeria.org.

ب- تعديل 2006:

القانون رقم 06-51 الصادر في 20-02-2006، ويتعلق هذا القانون بعملية توريق القروض الرهنية، حيث تتحول هذه القروض إلى سندات قابلة للتفاوض وسبيلة موجهة للتنازل عنها لصالح مستثمرين في السوق المالية.¹

5- الإصلاحات النقدية في الفترة ما بين 2009-2010:

أ- تعديل 2009:

يتضمن قانون النقد والقرض سنة 2009 إجراءات تتعلق ب:²

- عمليات السياسة النقدية من خلال تحديدي مقابلات عمليات السياسة النقدية كما تشير إليه المادة 2 التي تحدد في مضمونها البنوك التي يتعامل معها البنك المركزي .
- المادة 5 تحدد الأوراق التي يقبلها بنك الجزائر كضمان في عمليات السياسة النقدية على شكل عمليات تنازل مؤقت أو نهائي.
- المادة 10: تحدد أدوات السياسة النقدية المستعملة لبلوغ الأهداف المسطرة من طرف مجلس النقد والقرض وهي: عمليات إعادة الخصم والقرض، الحد الأدنى للإحتياطات الإجبارية، عمليات السوق المفتوحة.
- القواعد العامة المتعلقة بشروط الممارسة للعمليات المصرفية وتم تحديدها في المادة 33 من النظام رقم 09-03 في ماي 2009 التي تنص على إن البنوك والمؤسسات المالية يمكن أن تقترح على زبائنها خدمات مصرفية خاصة مع خضوع كل عرض منتج إلى ترخيص مسبق يمنحه بنك الجزائر .
- بالإضافة إلى إلزامية البنوك بوضع جهاز رقابة داخلي من أجل التحكم في نشاطها والإستعمال الفعال لمواردها، السير الحسن للمسارات الداخلية، منع البنوك أن تمنح قروض لمسيريها وللمساهمين فيها.

ب- تعديل 2010:

قررت الحكومة تعديل قانون النقد والقرض بالتشاور مع خبراء ومختصين في الصيرفة الإسلامية، وفقهاء في الشريعة الإسلامية على المذهب السائد في بلدان المغرب العربي، المتمثل في المذهب المالكي.

وقال المفوض العام لجمعية البنوك والمؤسسات المالية "عبد الرحمن بن خالفة" أن تعديل الذي سيدخل حيز التنفيذ بداية من جانفي 2011، يهدف بالدرجة الأولى إلى التوفيق بين النظام المالي والبنكي الجزائري الحالي وتقريبه من قواعد المعاملات الإسلامية وخاصة في الجوانب المتعلقة بالموقف من مسألة

¹ المرجع السابق، ص 53.

² الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 53 الصادر في 13 سبتمبر 2009، الموافق ل 23 ربيع الأول 1430، ص18، 24.

الفائدة التي تعمل بها البنوك التقليدية والتي تعبر على نطاق واسع في منطقة المشرق العربي والخليج من طرف البنوك التي تعمل وفق قواعد الشريعة.

وفي الجزائر قام البنك المركزي (بنك الجزائر) في سنة 2010 بتوجيه تعليمة لجميع البنوك التجارية ، حدد من خلالها نسبة الفائدة المتوسطة، وقال أنه في حال قام بنك بتجاوز النسبة المحددة أعتبرة الزيادة ربا. وأكد أن النظام البنكي والمالي الجزائري ، ورغم عدم وجود قانون ومعايير خاصة بعمل البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، إلا أنه يحرص بشدة على منع الممارسات البنكية والمالية غير الأخلاقية، وبالتالي فإن قانون النقد والقرض الجاري العمل به تم تطبيقه بسهولة ويسر على البنوك وشركات التأمين المعتمدة في الجزائر والتي تعمل بطريقة ميسرة وبدون أدنى حرج.¹

المبحث الثاني: مراحل تطور نظام الصرف الجزائري:

المطلب الأول: المرحلة الأولى (1962-1970):

تميزت هذه المرحلة بسلسلة من الإجراءات التي تهدف إلى حماية الإقتصاد الوطني الناشئ من المنافسة الأجنبية و تخليص البلاد من الوصاية المضروبة عليها من طرف القوى الإستعمارية ، و هذا بإقامة علاقات إقتصادية أوسع مع بلدان أخرى و تنشيط التجارة الخارجية. و تتمثل الأدوات الرئيسية التي تم الإعتماد عليها في تنظيم الرقابة على الصرف ، في هذه المرحلة في حرية التحويل، الإحتكار والإتفاقيات الثنائية، تسعيرة الدينار الجزائري.² وفيما يلي شرح لكل أداة:

1- حرية التحويل:

في الشهور الأولى بعد الإستقلال كانت الجزائر تتبع نظام حرية تحويل رؤوس الأموال في منطقة الفرنك الفرنسي نتيجة الإتفاق المتعلق بالتعاون الإقتصادي والمالي المعلن بتاريخ 19-03-1962 بين البلدين، ولسبب الهرب الكثيف لرؤوس الأموال عن طريق النظام البنكي القائم آنذاك من جهة، وضرورة تقليص حجم الواردات من جهة أخرى، ودفع السلطات النقدية "البنك المركزي الجزائري" بفرض رقابة أكثر على الصفقات التجارية والمالية مع الخارج.³

¹ <http://www.chbaab.com/vb/showthread.php?t=3916>، يوم 03-04-2012، الساعة، 21:33.

² محمود حميدات ، مرجع سبق ذكره ، ص 173.

³ حنيس سليم، أثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري ، مذكرة لنيل شهادة ليسانس في علوم التسيير تخصص مالية، معهد العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة المدية- الجزائر، 2008، ص 48.

2- نظام الحصص:

يخص نظام الحصص كل العمليات المسددة بالعملات الأجنبية، حيث أصبحت هذه العمليات خاضعة إلى ترخيص من قبل وزارة المالية ، و بذلك أصبحت كل من الواردات و الصادرات تخضع لسلسلة من إجراءات الرقابة . المتمثلة خاصة في الحصول على الترخيص المسبق و إحترام الحصص المقررة و تتمثل الأهداف الرئيسية لنظام الحصص هذا في ما يلي ¹:

- (إع) حسب قدرات كل منطقة .
- الحد من السلع الكمالية و إقتصاد العملات الصعبة.
- حماية الإنتاج الوطني.
- تحسين وضع الميزان التجاري.

3- الإحتكار والإتفاقيات الثنائية:

توازيا مع إنشاء نظام الحصص، أصبحت الدولة الجزائرية تحتكر عمليات الإستيراد والتصدير مع العالم الخارجي، مما أدى إلى إحتكارها المباشر للتجارة الخارجية، وتنازلت فقط لمختلف المؤسسات الوطنية بعملية تسيير السلع المرتبطة مباشرة بنشاطها، أما الإتفاقيات الثنائية فكان الهدف منها توسيع العلاقات مع العالم الخارجي.²

4- تسيير النظام الخارجي:

جاء قانون 64-111 المؤرخ في أفريل المتعلق بإنشاء الوحدة النقدية الوطنية أي الدينار الجزائري، وحدد قيمته بـ 180 مع من الذهب الصافي، حيث أن الدينار الجزائري كان مكافئ للفرنك الفرنسي FF حتى شهر أوت سنة 1969، وبعد هذا أحدثت تخفيض (أو إعادة تقييم) الفرنك الفرنسي الذي لم يتبعه الدينار الجزائري، حيث أصبح يسعر بـ: $27 \text{ FF} = 1 \text{ DA}$.

وبعد إنهيار النظام النقدي الدولي أي نظام "بروتن وودز" (أسعار الصرف الثابتة) بتاريخ 1973م وظهر أسعار الصرف المعوضة، خرج الدينار الجزائري من الفرنك الفرنسي وبالتالي أصبح للدينار الجزائري تسعيرة جديدة.³

¹ محمود حميدات، مرجع سبق ذكره ، ص 173.

² حنيس سليم، مرجع سبق ذكره ، ص 48.

³ المرجع السابق، ص 49.

المطلب الثاني: مرحلة الثانية (1971 - 1977):

تميزت هذه المرحلة بالإنشاء المكثف للإحتكارات المسيرة من طرف الشركات الوطنية لحساب الدولة بالإضافة إلى التسارع القوي في مستوى النشاط الإقتصادي الذي إقترن بتنفيذ كل من المخطط الرباعي الأول و الثاني .

لقد جاءت هذه المرحلة في جو يسوده نظام قانوني مقيد للتجارة الخارجية لاسيما فيما يخص الإستيراد . و تتلخص هذه القيود أساسا فيما يلي :¹

- إقرار ترخيص إجمالي للواردات ، يتمثل في غلاف مالي يرمي إلى تلبية حاجيات الهيئة المستفيدة من الواردات.

- تفويض إدارة و متابعة و مراقبة العمليات التجارية الوطنية في إطار العلاقات الناشئة بين المؤسسات الوطنية و المؤسسات الأجنبية.

- التخلي عن العمل بكافة النصوص التي جاءت مباشرة بعد الإستقلال و هذا عملا بالنصوص التنظيمية التي صدرت بغية تغطية كافة المبادلات في إطار السياسة الإقتصادية المنتهجة.

- نجد من بين القيود الأساسية التي ميزت المرحلة إشعارات الصرف التي تحكم المؤسسات و الإدارات العمومية بالمؤسسات الأجنبية و الدعائم المالية لقانون الإستثمارات و طبيعة كل من التمويل الخارجي و الإستدانة الخارجية.

أما فيما يخص نظام التسيير الجديد للدينار الجزائري كان كما يلي:² بعد سنة 1974 أستعملت طريقة جديدة لتسيير الدينار الجزائري تعتمد على سلة من العملات الأجنبية، هذه الأخيرة تمثل العملات الأساسية للمدفوعات الخارجية للبلد، كل عملة من هذه العملات خصص لها وزن نسبي مرتبط على حسب وزنها الخارج.

إن قيمة الدينار الجزائري تحدد نسبة لسلة معينة من العملات الأجنبية، لأن العملات تراجع من خلال كل فترة، ولأن سعر الصرف يتغير أساسا حسب تغيرات أسعار العملات الأجنبية المكونة لسلة الدينار الجزائري في أسواق الصرف، خاصة الدولار الأمريكي \$، حيث معامل الترجيح يكون مرتفع جدا لأنه يشكل العملة الأكثر إستعمالا على مستوى التجارة الدولية.

المطلب الثالث: المرحلة الثالثة (1978 - 1987):

إمتازت هذه المرحلة بعدة قوانين وتنظيمات كالمراحل الأخرى من بينها قانون 86-12 المتعلق بنظام البنك المركزي.

¹ محمود حميدات، مرجع سبق ذكره ، ص 175.

² حنيس سليم، مرجع سبق ذكره ، 50.

وحدد إطار المنظومة المصرفية، بحيث تشكل أداة للسياسة التي تقررها في مجال جمع المواد وترقية الإيداع وتحويل الإقتصاد وتماشيا مع القواعد المحددة في المخطط الوطني للقرض، وتشمل المنظومة المصرفية وفقا للمادة 14 من القانون المذكور، أن هناك عدة مؤسسات قرض موزعة كما يلي:¹

- مؤسسات القرض ذات الصبغة المالية وتدعى "مؤسسات القرض المتخصصة" وقد تعاقد البنك الجزائر مؤخرا مع الشركة العالمية للاتصال ما بين البنوك ليتمكن من إستعمال نظام جديد ومتطور لتحسين خدماته والحصول على المعلومات في ثوان، مع 1375 بنك عبر العالم.
- وكذلك البنوك التجارية الأخرى كالبنك الوطني الجزائري، والقرض الشعبي الوطني وبنك الفلاحة والتنمية الريفية... الخ.

أما فيما يخص نظام تسعيرة الدينار الجزائري، فقد إمتاز بعدة خصائص نذكر أهمها:

- تسعيرة العملات الأجنبية بالجزائر تحدث يوميا، غير مرتبطة بتطور معدلات التبادل الوطنية (في التجارة الدولية).
- لم يتأثر نظام تسعيرة الدينار الجزائري بتطور رصيد الميزان الحسابي.
- تسعيرة العملات الأجنبية بالجزائر تحدث يوميا، لكنها موحدة وتعتمد على نظام التثبيت بباريس على الساعة الخامسة (17سا) مساء.

المطلب الرابع: المرحلة الرابعة (1987-1995):

نتج عن التدهور المفاجيء لسنة 1986م، دخول الإقتصاد الوطني أزمة حادة تأكد من خلالها بلوغ النموذج المتبع خلال مايفوق العشرينين محدوديته، مما إستوجب إجراء إصلاحات نقدية ومالية جذرية تهدف إلى إعادة الإعتبار إلى وظيفة تخصيص الموارد وذلك على الصعيدين الداخلي والخارجي، أي أن الإجراءات المتخذة إستهدفت تحقيق الإستقرار النقدي في الداخل وكانت لابد أن تتبعها إجراءات لتحقيق الإستقرار على المستوى الخارجي. ولقد تمت عملية تعديل معدل صرف الدينار وفقا للطرق الآتي ذكرها:²

1- الإنزلاق التدريجي:

قامت هذه الطريقة على تنظيم إنزلاق تدريجي ومراقب، وطبق خلال فترة طويلة نوعا ما إمتدت من نهاية 1987 إلى غاية سبتمبر 1992 حيث إنتقل معدل سعر الدينار من 4,9 دج / \$ في نهاية سنة 1987 إلى 17,7 دج/\$ في نهاية مارس 1991.

¹ المرجع السابق ، ص 51.

² بلعزوز بن علي، مرجع سبق ذكره، ص 217.

2- التخفيض الصريح:

طبقت هذه الطريقة بعد أن إتخذ مجلس النقد والقرض قرار بتخفيض الدينار بنسبة 22٪ بالنسبة للدولار، وهذا ليصل 22,5 دج للدولار الواحد، ولقد تميز سعر صرف الدينار بالإستقرار حول هذه النسبة لغاية شهر مارس من سنة 1994، ولكن قبل إبرام الإتفاق الجديد مع صندوق النقد الدولي أجرى تعديل طفيف لم يتعدى نسبة 10٪، وكان هذا القرار تهيئة لقرار التخفيض الذي إتخذه مجلس النقد والقرض بتاريخ 10-04-1994 بتخفيض نسبة 40,17٪، وعلى ضوء هذا القرار أصبح سعر صرف الدينار 36 دج/\$.

والجدول التالي يبين لنا تطور سعر صرف الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكي:
الجدول(1-2): تطور سعر صرف الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكي(1987-1991).

تاريخ عملية الإنزلاق	سعر صرف الدينار مقابل واحد دولار	الملاحظة
نهاية 1986م	4,824	---
نهاية 1987م	4,936	بداية عملية الإنزلاق التدريجي
نهاية 1989م	8,032	---
نوفمبر 1990م	12,1191	تسريع عملية الإنزلاق تماشيا مع وتيرة تطبيق الإصلاحات
جانفي 1991م	15,889	---
فيفري 1991م	16,5949	إستمرار الإنزلاق السريع بهدف إستقراره وإمكانية تحرير التجارة الخارجية
مارس 1991م	17,7653	---
سبتمبر 1991م	22,5	إستقراره عند هذا المستوى لمدة 6 أشهر تخفيض بمقدار 22٪ بموجب إتفاق مع ص.ن.الدولي وإستمرار الوضع إلى غاية 1994

الوحدة: مليار دولار

المصدر: حنيس سليم، أثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري، مذكرة لنيل شهادة ليسانس في علوم التسيير تخصص مالية، معهد العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة المدينة-الجزائر، 2008، ص53.

نلاحظ أن عملية الإنزلاق التدريجي عرفت تسارعا معتبرا مع بداية شهر نوفمبر 1990 وهي المرحلة التي عرفت فيها الجزائر إصلاحات إقتصادية مكثفة وسريعة من أجل بلوغ مستوى مقبول لإستقرار الدينار.¹ نلاحظ أنه في نهاية سبتمبر 1991 قامت السلطات النقدية الممثلة في مجلس النقد والقرض بتخفيض قيمة الدينار بنسبة 22% مقابل الدولار الأمريكي، وذلك بموجب الإتفاق الثنائي (ستاند- باي) المبرم مع صندوق النقد الدولي في جوان 1991.

المبحث الثالث: أسعار الصرف وتوازن ميزان المدفوعات:

المطلب الأول: تطور ميزان المدفوعات الجزائري:

1- حالة ميزان المدفوعات في الفترة ما بين (1988 - 1997):

شهدت هذه الفترة عدة تطورات في أرصدة ميزان المدفوعات، والجدول التالي يبين تطورها:

الجدول (3-1): تطور أرصدة ميزان المدفوعات (1988-1997).

السنة	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997
الميزان التجاري	1,16	4,19	5,45	3,21	2,42	0,26-	0,15	0,15	4,12	5,69
الصادرات	7,62	9,53	12,9	12,3	11,5	10,41	8,89	10,25	13,21	13,82
الواردات	6,67	8,37	8,77	6,85	8,30	7,99	9,15	10,10	9,09	8,13
الخدمات	--	6,85	8,56	9	8,87	8,84	4,84	3,94	3,94	3,96
حساب رأس المال	0,74	0,75	1-	1,02-	1,1-	0,86	0,54-	4,05-	3,53-	2,29-
ميزان المدفوعات	0,6-	0,7-	0,08	1,04	0,1-	0,03-	4,36-	6,3-	2,1-	1,16

الوحدة: مليار دولار.

المصدر: حنان لعروق، سياسة سعر الصرف والتوازن الخارجي، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2004-2005، ص 176.

من خلال الجدول نلاحظ أن ميزان المدفوعات حقق عجزا خلال السنوات 1988-1989 ب 0,6 و 0,7 مليار دولار وبعد هتين السنتين تحسن ميزان المدفوعات حيث حقق سنة 1990 فائض قدر ب 0,08 مليار دولار وفي سنة 1991 فائض ب 1,04 مليار دولار وهذا راجع للتحسن الذي حدث في ميزان الخدمات ولكن بعد سنة 1991 تدهور رصيد ميزان المدفوعات وحقق عجزا متواصلا حتى سنة 1997

¹ حنيس سليم، مرجع سبق ذكره، ص 53.

حيث حقق فائض ب1,16 مليار دولار وهذا راجع إلى تحسن رصيد الميزان التجاري ورصيد الصادرات من إنخفاض الواردات مما ساهم في تحسن رصيد ميزان المدفوعات.

2- حالة ميزان المدفوعات في الفترة ما بين (1998 - 2006):

إلى غاية منتصف الثمانيات كانت الجزائر قادرة على تمويل الإقتصاد الوطني، بفضل أسعار النفط إلا أن هبوطها الكبير والمفاجئ سنة 1986 أبرز الإختلالات الإقتصادية الكلية وجوانب الضعف في الإقتصاد، حيث إنخفضت إيرادات الجزائر من الصادرات سنة 1980 بنسبة 38% مقارنة بسنة 1985 وبموازاة مع هذا الوضع كان لا بد على الدولة أن تلجأ لفرض قيود على الإستيراد من أجل الحد منه وهكذا إنخفضت الواردات بين سنتي 1985-1987 بنسبة 13% من حيث القيمة الحقيقية لها. وعلى الرغم من الإرتفاع التدريجي لأسعار النفط إبتداء من سنة 1990 ووصوله إلى المستوى القياسي خلال حرب الخليج سنة 1991، بذلت الجزائر جهودا كبيرة بغرض الإنتقال إلى إقتصاد السوق حيث أبرمت إتفاقيتين تمويليتين مع صندوق النقد الدولي سنة 1989 و 1991، حيث صاحب هاتين الإتفاقيتين التمويليتين عمليات شراء بموجب تسهيل التمويل التعويضي والطارئ لصندوق النقد الدولي، وهذا راجع لتقلبات الصادرات ولمواجهة نفقات الواردات من الحبوب، وإتسم ميزان المدفوعات بعد سنة 1991 بخسائر في الإحتياطات وزيادة الإقتراض وإرتفاع المديونية الخارجية من 12.5 مليار دولار (ما يعادل 30% من إجمالي الناتج) سنة 1985 وفي سنة 1993 بلغت 26.5 مليار دولار (63% من إجمالي الناتج المحلي) ولم تكن هذه الزيادة في حجم المديونية فحسب هي المشكل الوحيد الذي يواجه السلطة بل حتى آجال إستحقاق القروض القصيرة ساهم في رفع نسبة خدمة الديون بشكل مذهل للغاية، وهذه الإختلالات المتزايدة حيث في نسبة 1993 ما إنخفض إحتياط الصرف إلى أقل من 1.5 مليار دولار (دولار أمريكي)، ولمواجهة هذه الأزمة إتخذت السلطة مبادرة أخرى للإصلاح الإقتصادي، فيما يتعلق بالقطاع الخارجي، وحفظ خدمة الديون إلى مستوى قابل لإستمرار الإصلاح.

وتحسنت أوضاع ميزان المدفوعات بحلول 1998، حيث كان العنصر الرئيسي لهذه الجهود المبذولة يتمثل في حفظ قيمة الدينار والتحرير من ربط الدينار بسلة العملات إلى نظام التعويم الموجه الذي يستجيب

لمؤشرات وتغيرات السوق، وعلى خلاف السنوات السابقة فإن ميزان المدفوعات الجزائري قد أخذ إتجاه آخر، ويظهر من خلال الجدول التالي:¹

¹ المرجع السابق ص65.

الجدول (3-2): تطور أرصدة ميزان المدفوعات (1998-2006).

السنوات	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
الميزان التجاري..... 1	1.51	2.36	12.3	9.61	6.7	11.14	14.27	26.81	34.06
1- الصادرات	10.14	12.32	21.65	19.09	18.71	24.47	32.22	46.38	54.74
أ- المحروقات	9.31	11.91	21.06	18.53	18.1	24	31.55	45.59	53.61
ب- أخرى	0.83	0.41	0.59	0.56	0.61	0.47	0.67	0.79	1.13
2- الواردات	8.63-	8.96-	9.35-	9.48-	12.01-	13.32-	17.95-	19.57-	20.68-
ميزان الخدمات..... 2	3.5-	4.13-	4.16-	3.22-	3.41-	4.27-	1.01-	2.27-	2.20-
تحويلا أحادية الجانب 3	1.09	0.79	0.8	0.67	1.07	1.75	1.3	1.5	1.61
رصيد الحساب الجاري 3+2+1	0,9-	4.13	8.94	7.06	4.37	8.84	11.121	13.00	-
ميزان رأسمال	0.83-	2.4-	1.36-	0.78-	0.71-	1.37-	1.87-	4.78-	11.22-
قروض قصيرة الأجل+ سهو الخطأ	0.13+	0.19+	0.18+	0.06-	0.36-	0.61-	0.26-	2.83-	1.08-
صافي الميزان الكلي	1.74-	2.38-	7.58	6.19	3.65	7.47	9.25	16.94	17.73
ديون طويلة أو متوسطة	30.21	28.14	25.09	22.31	22.54	23.20	21.41	16.48	14.00
ديون قصيرة	0.122	0.175	0.173	0.26	0.102	0.15	0.41	0.707	0.4
3 - الديون	30.47	28.31	25.26	22.57	22.64	23.35	21.82	17.19	14.4

الوحدة: مليار دولار.

المصدر: حنيس سليم، أثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري، مذكرة لنيل شهادة ليسانس في علوم التسيير تخصص مالية، معهد العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة المدية- الجزائر، 2008، ص65.

من خلال الجدول نلاحظ أن ميزان المدفوعات (الميزان الكلي) حقق خلال سنوات 1998-1999 عجز ب1,74 و 2,83 مليار دولار ويرجع سبب هذا العجز إلى العجز الموجود في ميزان الخدمات بسبب الإصلاح المطبق في الجزائر، وبعد هتين السنتين بدأ الميزان الكلي في التحسن، حيث حقق سنة 2000 فائض ب 7.58 مليار دولار، وإستمر هذا الإرتفاع حتى وصل سنة 2006 إلى 17,73 مليار دولار

ويعود سبب هذا الفائض إلى الإستقرار والإرتفاع في مستوى أسعار البترول، حيث وصل سعر البترول في أواخر 2006 إلى 60 دولار للبرميل الواحد ويرجع سبب هذا الإرتفاع إلى الحرب العراقية الأمريكية. ومن خلال الجدول أيضا نلاحظ أن المديونية الجزائرية قد تراجعت بنسبة كبيرة ، حيث كانت سنة 1998 بـ 30,47 مليار دولار وأصبحت سنة 2006 بـ 14,4 مليار دولار.

3- حالة ميزان المدفوعات في الفترة ما بين (2006-2010):

شهد ميزان المدفوعات منذ سنة 2006 عدة تغيرات في أرصدته حتى سنة 2010، والجدول التالي

يبين تطور أرصدته خلال هذه الفترة:

الجدول (3-3): أرصدة ميزان المدفوعات (2006 - 2010).

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010
ميزان الحساب الجاري	28,95	30,54	34,54	0,41	12,16
الميزان التجاري	28,95	30,54	34,45	0,41	12,16
الصادرات	54,74	60,59	78,59	45,18	57,09
المحروقات	53,61	59,61	77,19	44,41	56,12
أخرى	1,13	0,98	1,4	0,77	0,97
الواردات	-20,68	-26,35	-37,99	-37,40	-38,89
الخدمات	-2,20	-4,09	-7,59	-8,69	-8,33
عوامل الدخل	-4,52	-1,83	-1,34	-1,31	-0,36
مدفوعات الفوائد	-0,76	-0,23	-0,19	-0,17	-0,11
أخرى	-6,18	-5,41	-6,28	-5,88	-4,85
حصص الشراكة	-5,29	-3,90	-4,56	-3,92	-4,03
التحويلات	1,61	2,22	2,78	2,63	2,65
ميزان حساب رأس المال	-11,22	-0,99	2,54	3,45	3,42
حساب رأس المال	-0,01	--	--	--	--
الإستثمار المباشر	1,76	1,37	2,33	2,54	3,47
رأس المال الرسمي	-11,89	-0,77	-0,43	1,3	0,44
مطبوعات	0,98	0,51	0,84	2,19	0,55
تخفيضات	-12,87	-1,20	-1,27	-0,89	-0,11
الخطأ والسهو	-1,08	-1,59	0,64	0,39	-0,49

15,58	3,86	36,99	29,55	17,73	صافي الميزان الكلي
-15,58	-3,86	-36,99	-29,55	-17,73	التمويل
-15,25	-2,28	-36,53	-28,27	-17,73	زيادة إجمالي الإحتياطات
0	0	0	0	0	إستردادات ل ص.ن. الدولي
-0,08	0,09	-0,46	-1,28	--	المنتجات الإستثمارية
0	1,67	--	--	--	حقوق السحب الخاص
-0,25					المحجوزات
162,22	147,22	143,1	110,18	77,78	إجمالي الإحتياطات
38,33	36	34,99	39,73	36,66	السلع والخدمات غير العاملة
80,15	62,25	99,97	74,95	65,85	قيمة الوحدة من الصادرات من النفط الخام

الوحدة: مليار دولار

المصدر: بنك الجزائر، <http://www.bank-of-algeria.dz/communicat.htm> ، 25-05-2012، ساعة: 15:45.

من خلال الجدول نلاحظ أن ميزان المدفوعات الخارجي الجاري سجل فائضا معتبرا في سنة 2010 بلغ 12,16 مليار دولار أي 7,5% من إجمالي الناتج الداخلي، إرتكز هذا الأداء على تحسن متواصل لسعر برميل البترول في 2010 (80,15 دولار مقابل 62,26 دولار في سنة 2009)، مؤديا إلى إرتفاع قوي لإيرادات صادرات المحروقات (26,4%)، في وقت سجلت فيه الواردات إرتفاعا طفيفا (4%)، كما إسفاد هذا الأداء للحساب الجاري الخارجي من تراجع طفيف في عجز الخدمات وتوازن صافي عوائد عوامل الإنتاج بالنظر إلى العائد المعتبر لتوظيفات إحتياطات الصرف وكذا إستقرار فائض صافي التحويلات الجارية.

يأتي هذا ليؤكد فائض الإدخار على الإستثمار الذي ميز سنوات 2000، بإستثناء سنة 2009. وبعد العجز الخارجي في السداسي الأول من 2009، فإن فائض سنة 2010 يزداد إعتبارا لكون رصيد ميزان المدفوعات الجارية أصبح العنصر المحوري لوضعية ميزان المدفوعات الخارجية للجزائر.

وقد سجل حساب رأس المال فائضا بلغ 3,4 مليار دولار وذلك لكونه أصبح يقتصر أساسا في صافي الإستثمارات الخارجية المباشرة بعد تسديد المديونية الخارجية، وقد سجل صافي الإستثمارات الخارجية المباشرة تحسنا في 2010 (3,5 مليار دولار مقابل 2,5 مليار دولار في 2009).

وعليه فإن التحسن الملحوظ في الفائض الإجمالي لميزان المدفوعات في 2010 (15,58 مليار دولار مقابل 3,86 مليار دولار في 2009)، أدى إلى إرتفاع مستويات إحتياطات الصرف الرسمية للجزائر.¹

¹ <http://www.bank-of-algeria.dz/communicat.htm> ، 25-05-2012، ساعة: 15:45.

بلغ مستوى الإحتياطات الرسمية للصرف 162,22 مليار دولار في نهاية 2010 متجاوزا ثلاث سنوات من الإستيراد للسلع والخدمات ، في حين إستقر مستوى الدين الخارجي متوسط الأجل وطويل الأجل (3,679 مليار دولار) ، حيث لم يعد يمثل سوى 2,27٪ من إجمالي الناتج الداخلي لسنة 2010.

المطلب الثاني: أثر التغيير في سعر الصرف على ميزان المدفوعات:

إن توازن المدفوعات النقدية الخارجية لا يقع تلقائيا، بل يصبح ضروريا أن تتدخل السلطات النقدية لتنظيم سوق الصرف، ويكون تدخل البنك المركزي بطريقتين:

- إما أن يتدخل في لعبة السوق (العرض والطلب).

- إما أن ينص البنك المركزي قرارات تخص عمليات هذا السوق.

وتغيير سعر الصرف يعني تخفيض العملة أو رفعها و يجري التخفيض عندما يكون الطلب على العملات الأجنبية أكثر من عرضها مما يؤدي إلى إنخفاض أسعار الصادرات الوطنية مقوما بالعملة الأجنبية و إرتفاع أسعار الواردات مقومة بالعملة الوطنية أي تنشيط الصادرات و تثبيت الواردات، و هذا سيؤدي إلى إعادة التوازن إذا كان هناك عجز. أما في حالة الفائض تقوم السلطات المعنية برفع العملة الوطنية فيحدث العكس.

كما قد تقوم السلطات النقدية بمراقبة الصرف لمعالجة الإختلال و ذلك بعدم السماح للمقيمين أن يتحصلوا على سلع و خدمات من الخارج و منع خروج رؤوس الأموال بهدف المحافظة على القيمة الخارجية للعملة ومنه تمكن من تسديد الواردات¹

إن الأثر المنتظر من التخفيض هو إنخفاض أسعار السلع المحلية بدلالة العملات الأجنبية بدلالة العملة الوطنية، مما ينجر عنه إرتفاع في حجم الصادرات وإنخفاض في حجم الواردات.

جدول رقم (4-1): تطورات الميزان التجاري الجزائري بملايير الدولارات (1993-1998).

السنة	1993	1994	1995	1996	1997	1998
الصادرات	10.41	8.89	10.26	13.31	13.82	10.15
الصادرات من المحروقات	9.88	8.61	9.73	12.64	13.18	9.77
صادرات أخرى	0.53	0.28	0.53	0.57	0.64	0.38
الواردات	7.99	9.15	10.10	9.09	8.13	8.87
الميزان التجاري	2.42	-0.26	0.16	4.12	5.69	1.28

الوحدة: مليار دولار.

المصدر: حنيس سليم، أثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري ، مذكرة لنيل شهادة ليسانس في علوم التسيير تخصص مالية، معهد العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة المدية- الجزائر، 2008، ص66.

¹ بخزاز يعدل فريدة، تقنيات وسياسات التسيير المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص 154.

1- أثر التخفيض على الصادرات:

يلاحظ من الجدول أعلاه أن الصادرات الجزائرية عرفت إرتفاعا في القيمة إلى أقصى حد سنتي 1996 و1997، حيث بلغت على التوالي 13.21 مليار دولار أمريكي، إذ بلغت نسب الإرتفاع في هاتين السنتين على التوالي 26.89% و32.75% مقارنة بسنة 1993، ويرجع ذلك إلى إرتفاع أسعار البترول حيث وصلت إلى 17.58 دولار للبرميل و 21.7 مليار دولار للبرميل في سنة 1997 كما يبين الجدول التالي:

جدول رقم(4-2): تطور أسعار البترول للبرميل بالدولار الأمريكي (1993-1997).

السنة	1993	1994	1995	1996	1997
السعر	17.8	16.3	17.6	21.7	19.8

الوحدة: مليار دولار

المصدر: حنيس سليم، أثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري ، مذكرة لنيل شهادة ليسانس في علوم التسيير تخصص مالية، معهد العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة المدية- الجزائر، 2008، ص67.

إن الإرتفاع في قيمة الصادرات يمكن إرجاعه إلى إرتفاع أسعار البترول، نظرا لكون الصادرات الجزائرية تتشكل بنسبة 95% من البترول كما يوضح الجدول رقم حيث بقيت صادرات السنة الأخرى جد محدودة، إذ بلغت إرتفاعا قدر بنسبة 20.75% سنة 1997 مقارنة بسنة 1993 ولكنها سرعان ما إنخفضت سنة 1998 بنسبة 8.30% مقارنة بسنة 1993 وبنسبة 4.62% مقارنة بسنة 1997.

إن أثر التخفيض هنا لا يمكن ملاحظته أو يلاحظ أساسا فإنها في قيمة العملة الوطنية لم يؤدي إلى إرتفاع الصادرات غير النفطية ويرجع ذلك إلى مرونة العرض المحلي بفعل أزمة الإنتاج وكذا عدم مرونة الطلب الأجنبي.

إذ يمكن القول أن أثر التخفيض كان معدوما إذ أن المحروقات بقيت تشكل نسبة مرتفعة من صادرات الجزائر وهو ما يدفعنا إلى تفسير الإرتفاع في عوائد الصادرات إلى إرتفاع في أسعار النفط.¹

2- أثر التخفيض على الواردات:

الملاحظ أنها عرفت أكبر قيمة لها سنة 1995، (10.10 مليار دولار أمريكي) بسبب تحرير التجارة الخارجية، وبالتالي التوجه نحو تلبية الإحتياجات المحلية عن طريق الإستيراد، كما أن الجفاف الذي ضرب البلاد في نفس السنة والذي خلق آثار سلبية على الإنتاج الزراعي المحلي كان هو الآخر ضلع في إرتفاع قيمة الواردات حيث بلغت قيمة الواردات الغذائية 30 مليار سنة 1995م، لكن هذا لم يدم طويلا حيث إنخفضت سنتي 1996 و1997 إلى أن بلغت 9.09 مليار دولار و 8.13 مليار دولار في

¹ المرجع السابق، ص 67.

هتين السنتين على التوالي ويرجع هذا الإنخفاض إلى كون أن النسبة الكبرى من الواردات الجزائرية تشكل من المواد المتعلقة في القطاع الصناعي (التموينات الصناعية) مثل ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم(4-3): تركيبة الواردات الجزائرية (1993-1998).

السنة	1993	1994	1995	1996	1997	1998
التموينات الصناعية	48.0	48.5	43.6	nd	41.8	39.6
مواد غذائية	23.2	27.5	30.0	nd	27.8	26.9
مواد التجهيز	19.7	14.6	16.6	nd	16.2	18.97
مواد مختلفة	0.2	0.3	0.1	nd	.	.
عتاد النقل	6.0	7.2	6.3	nd	9.0	9.5
مواد صناعية استهلاكية	1.7	1.4	2.3	nd	2.8	3.6
وقود وزيوت التشحيم	1.3	0.5	0.9	nd	1.5	1.3

الموحدة: (%)

(Nd غير محدودة)

المصدر: حنيس سليم، أثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري، مذكرة لنيل شهادة ليسانس في علوم التسيير تخصص مالية، معهد العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة المدية- الجزائر، 2008، ص67.

نظرا لحل بعض المؤسسات العمومية وآثار التجارة الخارجية (المنافسة الأجنبية) على هذه المؤسسات والمشاكل التي كانت تعاني منها كالتحويل وغيره، إنخفضت نسبة الواردات من الصادرات الصناعية مما أثر نوعا ما على إجمالي الواردات، إضافة إلى صعوبة الحصول على التمويل الأجنبي وهبوط الدخل العائلي الحقيقي، إجمالا من خلال هذه الأرقام نلاحظ أن الميزان التجاري عرف رصيذا موجبا ماعدا في سنة 1994م، أين فاقت قيمة الصادرات قيمة الواردات، وسجل عجز بقيمة 0.26 مليار دولار بسبب إنخفاض أسعار البترول في هذه السنة مقارنة مع السنوات الأخرى.

إن أسباب هذا الفائض في السنوات 1993 و1995م إلى غاية 1998 نوجزها كما يلي:

- إنخفاض قيمة الواردات نظرا لتقلص الطلب المحلي على جزء كبير من هذه الواردات المتمثلة في التموينات الصناعية.

- إرتفاع قيمة الصادرات المشكلة في أغلبها من المحروقات بفضل إرتفاع أسعار هذه الأخيرة. إذن يمكن القول أن سياسة التخفيض كان لها أثر إيجابي على الواردات من خلال تقليصها، أما أثرها على الصادرات لم يظهر نظرا لتركيز هذه الأخيرة على المحروقات التي تتحدد أسعارها في المستوى الدولي وبالعملة الصعبة (الدولار الأمريكي).¹

¹ حنيس سليم، مرجع سبق ذكره، ص68.

3- أثر التخفيض على حساب الخدمات (تدخل العوامل والتحويلات الأحادية):

الملاحظ من ميزان المدفوعات الجزائري للفترة 1993-1998 أن مستوى الخدمات الصافية ظل رصيده سالبا نظرا لأن التدفقات الداخلية (الجانب الدائن) كانت أقل من التدفقات الخارجية (الجانب المدين) ونفس الشيء بالنسبة لدخل العوامل الصافي حسب ما يوضحه الجدول رقم (3-4).

الجدول رقم(4-4): أثر التخفيض على حساب الخدمات.

السنة	1993	1994	1995	1996	1997	1998
صافي الخدمات غير العوامل	-1.0	-1.2	-1.3	-1.4	-1.08	-1.5
- دائن.	0.6	0.7	-0.7	-0.8	1.07	0.74
- مدين.	1.6	-1.9	-2.0	-2.2	-1.15	-2.24
صافي داخل العوامل	-1.8	-1.7	-2.2	-2.4	-2.22	-2.0
- دائن.	0.2	-1.0	0.1	0.2	0.26	0.37
- مدين.	-2.0	-1.84	-2.31	-2.56	-2.47	2.37

المصدر: حنيس سليم، أثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري ، مذكرة لنيل شهادة ليسانس في علوم التسيير تخصص مالية، معهد العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة المدية- الجزائر، 2008، ص69.

ومع هذا يلاحظ تحسن في رصيد كلا الحسابين سنة 1997، بسبب إنخفاض التدفقات الخارجية والتدفقات الداخلية، ويرجع إنخفاض التدفقات الخارجية والتدفقات الداخلية معا إلى كون المهاجرين الجزائريين يجذبون إستثمار أموالهم بالخارج أو تحويلها في السوق السوداء أو تحويلها إلى داخل البلاد في صورة عقارات منقولة كالسيارات مثلا.

أما التحويلات الأحادية الجانب عرفت إستقرار نسبيا وعرفت أدنى قيمة سنة 1996 (09 مليار دولار) حسب ما يبينه ميزان المدفوعات، مما يدل على أن الجزائر لم تستفيد من إعانات مباشرة خلال فترة برنامج التصحيح الهيكلي.¹

4- أثر التخفيض على مستوى حساب رأس المال:

عرف حساب ميزان رأسمال تدهور سنة 1990 إلى سنة 1991 ليدخل مرحلة التفاقم سنتي 1994 1995، ليعرف نوع من التحسين في السنوات اللاحقة، ويعود هذا التحسين إلى إنخفاض صافي التدفقات الرأسمالية إلى الخارج ولقد كان هذا التحسن محسوسا فقد كان بمقدار 0.8 دولار بين 1995 و 1996 و 1.01 مليار دولار ما بين 1996 و1997 ليعزز أكثر سنة 1998م بـ 1.63 مليار دولار، ولقد شكلت الإحتياطات الخارجية في بداية التسعينات تهديدا أكبر للإقتصاد الجزائري، حيث كانت

¹ المرجع السابق، ص 69.

هذه الوضعية المتدهورة ناتجة عن ضغوط المديونية الخارجية وتراجع الصادرات في السنوات اللاحقة إلا أن بعد جدولة الدين الجزائري، وبدأ في سنة 1996 في تحسين محسوس إذ بلغ في سنة 1997 إلى 12 شهر من الواردات تقريبا إلا أن تدهور أسعار النفط سنة 1998 أثر على الإحتياطيات بالإنخفاض بنسبة 15% حيث تم إستخدامه لمواجهة الإلتزامات الخارجية ولقد بلغت إحتياطيات الصرف لسنة 2001م للجزائر 22 مليار دولار وذلك بإرتفاع سعر البترول حيث بلغ سعره المتوسط 24.85 دولار أمريكي والجدول الآتي يوضح ذلك:¹

الجدول رقم(4-5): تطور الإحتياطي الإجمالي من غير الذهب.

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2001	2003
الاحتياط	0.8	2	1.8	2.24	3.47	2.51	5.57	11.82	7.39	20	22	30

الوحدة: مليار دولار.

المصدر: حنيس سليم، أثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري ، مذكرة لنيل شهادة ليسانس في علوم التسيير تخصص مالية، معهد العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة المدية- الجزائر ، 2008، ص70.

إذن يتوقف مستوى الإحتياطيات الخارجية في الجزائر على ثلاثة عوامل رئيسية:

- حجم المداخيل من الصادرات النفطية.
- مستوى خدمات الدين الخارجي السنوي.
- الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات.

¹ المرجع السابق، ص70

خلاصة الفصل:

من خلال البحث المتعلق بسياسة النقد في الجزائر وإنعكاساتها على الاقتصاد الوطني، نرى أن التحكم في التوسع النقدي والتراجع في التضخم والتعامل بأسعار فائدة حقيقية موجبة هي مؤشرات على التوازن الداخلي. وإن تقليص المديونية الخارجية وانخفاض خدمات الدين وارتفاع احتياطي الصرف هي مؤشرات دالة على صلابة الموقف المالي الخارجي وإن السياسة النقدية في الجزائر سمحت لبنك الجزائر بتنظيم السيولة المصرفية للحد من التضخم وفرض أسعار فائدة منخفضة كسياسة حد أقصى لسعر الفائدة.

ولهذا يبقى إختيار سياسة الصرف عاملا أساسيا لتحديث إستراتيجية إقتصادية ومالية تسعى إلى تحديد المستوى الجيد للتبادل النقدي .

بدلت الجزائر الكثير من المجهودات للدخول إلى إقتصاد السوق والمنافسة الدولية وهذا من خلال القيام بإصلاحات مختلفة مست النظام المالي والمصرفي قصد تحقيق أكبر فعالية من خلال قانون النقد والقرض الذي يعد تحولاً جدياً في تاريخ المنظومة المصرفية الجزائرية والذي كان هدفه الرئيسي إعادة تأهيل دور البنك المركزي في تسيير النقد والقرض، وبالرغم من هذه الإصلاحات إلا أنها بائت بالفشل مما دفع بالسلطات القيام بتعديلات 2003 إلى غاية 2010 التي جاءت على إثر الأزمة المالية العالمية. كل هذه التعديلات والإصلاحات في القطاع المصرفي الجزائري لم تحد من فعاليته في تمويل النشاط الإقتصادي وتحقيق التنمية.

خاتمة:

حاولنا من خلال هذا البحث معالجة إشكالية تتمحور أساسا حول موضوع أثر السياسة النقدية على ميزان المدفوعات آخدين الجزائر كدراسة حالة وذلك بغية معرفة الأثر الذي لعبته السياسة النقدية بعد فترة الإصلاحات الإقتصادية التي قامت بها الجزائر في إطار برامج صندوق النقد الدولي.

وتعتبر السياسة النقدية كإحدى أهم مكونات السياسة الإقتصادية، حيث تتعدى تأثيراتها السياسات الأخرى (السياسة الجمركية، السياسة الجبائية، السياسة التجارية..... إلخ) لما توفره من سيولة لازمة للإقتصاد، إضافة إلى مساهمتها الفعالة في تحقيق أهم أهداف السياسة الإقتصادية الكلية: تحقيق النمو الإقتصادي، التشغيل الكامل، التحكم في معدلات التضخم وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات وإستقرار أسعار الصرف.

لقد أدركنا أن السياسة النقدية تسعى في الواقع إلى إدراك نفس أهداف السياسة الإقتصادية غير أنها ليست محل إتفاق من حيث عددها، أما الأهداف الوسيطة فتتمثل عادة في المجمعات النقدية ، معدلات الفائدة وسعر الصرف، وعن قنوات إبلاغها التي تعبر عن الطريق الذي من خلاله يبلغ أثر السياسة النقدية إلى الهدف النهائي فهي قناة سعر الفائدة، قناة سعر الصرف، وكذا قناة الإئتمان.

تستعمل أدوات السياسة النقدية لتحقيق أهدافها ، حيث تتكون من أدوات مباشرة والتي تستخدم قصد التأثير على حجم الإئتمان الموجه لقطاع ما، وتعمل على الحد من حرية ممارسة المؤسسات المالية لبعض الأنشطة كما ونوعا، وأدوات غير مباشرة تعتمد على إستخدام السوق للتعديل النقدي بهدف التأثير على عرض وطلب النقود بطريقة تسمح بإدراك الأهداف الوسيطة المتعلقة أساسا بالمجمعات النقدية.

وميزان المدفوعات يظهر المركز المالي للدولة اتجاه بقية دول العالم ومستوى النشاط الإقتصادي، وقد يتعرض هذا النظام إلى الإختلال مؤقتا كان أم دائما، ففي حال إتباع الدولة لنظام صرف مرن فإنه أن يستمر نظرا لأن نظرية التسوية التلقائية تبدأ في إعادة التوازن تدريجيا. إلا أن هذه التسوية تبدو غير ممكنة في حالة إتباع البلد لنظام الصرف الثابت مما قد يؤدي إلى إستمرار الإختلال وزيادة حدة آثاره السلبية، لذا لا بد من اللجوء إلى حلول تتمثل في إجراءات تتخذها السلطات النقدية لعلاج الإختلال في ميزان المدفوعات .

وتستعمل المقاربة النقدية في معالجة إختلال ميزان المدفوعات في وجود نوع من عدم التوازن بين عرض وطلب النقود، كما تضع تعريفا جديدا لميزان المدفوعات بوصفه كظاهرة نقدية، وتؤكد أن التوسع في الإئتمان بما يفوق الطلب على النقود يؤدي إلى تدهور حالة ميزان المدفوعات.

لقد قامت الجزائر بتنفيذ برنامج الإصلاح الذي يقترحه صندوق النقد الدولي والذي يستخدم ضمن آليات السياسة النقدية كوسيلة لتحقيق الإنسجام بين النمو الداخلي الذي تحدد السلطات معدلاته ، وبين أوجه التوازن الإقتصادي من تحكم في عجز ميزان المدفوعات ، وهذا عن طريق إدارة الطلب الكلي، حيث يتم التركيز على سياسة إئتمانية ونقدية صارمة، مع ضرورة الحد من الموازنة العامة للدولة وهذا لتحقيق التوازن الداخلي بين الإدخار والإستثمار.

ومن هنا فأغلب برامج الإصلاح الإقتصادي في البلدان النامية ومن بينها الجزائر كانت مرتكزة على التحليل النقدي، الذي يعطي أهمية كبيرة للسياسة النقدية في علاج مشاكل ميزان المدفوعات خاصة والمشاكل الإقتصادية بصفة عامة.

إن الإختلالات التي شهدتها الجزائر على مستوى التوازنات الخارجية مستمدة من خصائص ميزان مدفوعاتها، بإعتمادها على الموارد البترولية، أي تصدير منتج واحد مع ضعف وتفكك في بنية الجهاز الإنتاجي والصناعي، هذه التبعية تبقى مرتبطة بحالة أسعار المحروقات، ويزداد تفاقمها مع زيادة الطلب على السلع والخدمات الأجنبية، وكذا إرتفاع عبء المديونية الخارجية.

النتائج العامة:

أهم النتائج التي توصلنا إليها من خلال بحثنا هذا هي:

- تتوقف فعالية السياسة النقدية على درجة إستقلالية السلطة النقدية، والتي من خلالها يكون لهذه السياسة دور فعال في معالجة الإختلالات الداخلية منها والخارجة.
- لايمكن معالجة إختلال ميزان المدفوعات بنفس الطريقة بالنسبة لجميع الدول، فمثلا سياسة تخفيض قيمة العملة المحلية لاتقضي على عجز ميزان المدفوعات معضم البلدان النامية وذلك لعدم توفر الشروط اللازمة والمتعلقة بالمرونات.
- لايمكن حصر إختلال ميزان المدفوعات بصفة كلية في عدم التوازن بين العرض والطلب في سوق النقود، وبالتالي فإن مجمل التصحيح لايقع على عاتق الجانب النقدي وحده كشرط ملازم للتوازن الداخلي والخارجي للبلدان النامية.

- حملت برامج النقد الدولي وصفة تصحيحية وحيدة أستمدت أساسا من ظروف البلدان المتقدمة وتم تطبيقها على جميع البلدان النامية لمعالجة الإختلالات الخارجية على إختلاف أنواعها، وهذا ما أدى إلى عدم نجاحها.
- يؤدي التركيز على هدف وحيد للسياسة النقدية متمثل في الركود وراء كبح مستويات التضخم مع إهمال الأهداف الأخرى- إلى إختلال التوازنات الداخلية كتراجع النمو الإقتصادي، وزيادة معدلات البطالة.
- لعبت سياسة تحرير سعر الصرف وتحرير التجارة الخارجية دورا هاما في الإصلاحات وذلك بتحرير الدينار الجزائري من القيود الإدارية وإعتماد سياسة تخفيض قيمة العملة لإسترجاع التوازن الخارجي.

التوصيات والإقتراحات:

- على ضوء النتائج التي توصلنا إليها، يمكن إقتراح التوصيات التالية:
- يجب أن تكون نظرتنا إلى ميزان المدفوعات من جانب الحساب الجاري لأنه يعكس إمكانية الإقتصاد الجزائري لإنجاح التوازن في الميزان الكلي، وذلك عن طريق نمو الصادرات بوتيرة أسرع من نمو الواردات.
- تفرض المشاكل الهيكلية للإقتصاد الجزائري إتخاذ سياسات إقتصادية حقيقية ذات طابع هيكلي وبالتالي أحد الحلول لهذه المشاكل يتمثل في محاولة التنويع المتعدد للصادرات وربطها بالتنوع وإمكانية إيجاد الأسواق لها.
- على السياسة النقدية الجزائرية محاولة التوفيق بين هدف التضخم وبين ضرورة توفير جو ملائم للإستثمار الوطني عن طريق تشجيع الإئتمان المحلي وجعله في مستويات مقبولة.

أ- الكتب:

- 1- أحمد فريد مصطفى، الإقتصاد النقدي والدولي، مؤسسة شباب الجامعة- الاسكندرية ، مصر- 2009.
- 2- الطاهر لطرش، تقنيات البنوك- دراسة في طرق إستخدام النقود من طرف البنوك مع الإشارة إلى التجربة في الجزائر- ديوان المطبوعات الجامعية- الجزائر - الطبعة الخامسة، 2005.
- 3- السيد متولي عبد القادر ، الإقتصاد الدولي- النظرية والسياسات، الطبعة الأولى، 2011.
- 4- بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية- الجزائر- الطبعة الثالثة، 2008.
- 5- بخراز يعدل فريدة، تقنيات وسياسات التسيير المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000.
- 6- بخراز يعدل فريدة ، تقنيات وسياسات التسيير المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية- الجزائر- الطبعة الرابعة، 2008.
- 7- هوشيار معروف، تحليل الإقتصاد الدولي، دارالصفاء للنشر، الطبعة الأولى - الأردن - 2006.
- 8- هيل عجمي جميل الجنابي، رمزي ياسين يسع أرسلان، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الأولى 2009.
- 9- مجدي محمود شهاب، أسس العلاقات الإقتصادية الدولية وآخرون، منشورات الحلبي الحقوقية ، الطبعة الأولى بيروت لبنان، 2006.
- 10- مدحت القرشي ، التنمية الإقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات، دار وائل للنشر - الأردن - الطبعة الأولى، 2007.
- 11- موسى سعيد مطر وآخرون، المالية الدولية، دار صفاء للنشر والتوزيع- الطبعة الأولى- عمان ، الأردن.
- 12- محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية ، الطبعة الثالثة ، الجزائر، 2005.
- 13- عباس كاظم الدعيمي، السياسات النقدية والمالية وأداء سوق الأوراق المالية ، دار الصفاء للنشر والتوزيع- عمان- الأردن، الطبعة الأولى 2010.
- 14- علي عبد الفتاح أبو شرار، الإقتصاد الدولي- نظريات وسياسات- دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، الأردن، 2007.

- 15- توفيق عبد الرحيم يوسف حسن، الإدارة المالية الدولية- و التعامل بالعملات الأجنبية- دار صفاء للنشر و التوزيع- الطبعة الأولى، عمان الأردن، 2010.
- 16- رحيم حسين ، النقد والسياسة النقدية(في إطار الفكرين الإسلامي والغربي)، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان- الأردن، 2006.

ب- مذكرات و أطروحات:

- 1- سحنون محمود، المؤسسات المصرفية والسياسات النقدية في إقتصاد لاروي، رسالة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، 2001.
- 2- صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية، - مع الإشارة إلى حالة الجزائر في الفترة (90-2000)- أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الدولة في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2003.
- 3- عبد الله منصوري، السياسات النقدية والجبائية لمواجهة إنخفاض كبير في الصادرات - حالة إقتصاد صغير مفتوح- أطوحة لنيل شهادة دكتوراه الدولة في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر ، 2005-2006.
- 4- كرمانى هدى، تسيير البنوك التجارية في ضوء السياسة النقدية-حالة الجزائر- مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة منتوري قسنطينة، 2001.
- 5- حنان لعروق، سياسة سعر الصرف والتوازن الخارجي، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2004-2005.
- 6- عمروش شريف ، مذكرة ماجستير تخصص نقود، مالية وبنوك، السياسة النقدية ومعالجة إختلال ميزان المدفوعات، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة البليدة، 2005.
- 7- بن قاسي نبيلة وآخرون، الإصلاحات النقدية و أثرها على الاقتصاد الوطني، مذكرة التخرج لنيل شهادة ليسانس في العلوم الاقتصادية تخصص مالية نقود و بنوك، معهد العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، دائرة العلوم الاقتصادية، المركز الجامعي المدية، 2005-2006.
- 8- حنيس سليم، أثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري ، مذكرة لنيل شهادة ليسانس في علوم التسيير تخصص مالية، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة المدية- الجزائر، 2008.

ت- مواقع الأنترنت:

1. <http://www.bank-of-algeria.dz/communicat.htm>

2. <http://www.chbaab.com/vb/showthread.php?t=3916>

3. <http://www.finance-algeria.org>

ث- مراجع أخرى:

1. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 53 الصادر في 13 سبتمبر 2009، الموافق ل 23 ربيع الأول 1430.